133

446

۶۲۴

۲۱۱۰۰۸ ع

۱۲۱۶

ومن كتب هذا الحروف على ظهر كتابه وكان تاوز اعلى ساعة ٥ ٥ ٢ ١١١٤ ١١ ٥ و ١١ ٤

هذا الكتاب قاضي مير مؤلف
على مذهب المشائين

[illegible]

كون الكل والجزء غير موصوفاً بقدم الزمان والحدوث
والصورة الجسمية والصورة النوعية وابطال
الجزء الذي لا يتجزى واثبات العقول المجردة وامتناع
الخرق والالتيام وقدم النفس وامتناع اعادة
المعدوم وان الجسم البسيط متصل في ذاته كما هو
متصل عند الحس وصفات الباري عين ذاته وان
الباري تعالى موجب بالذات لا موجد

جهل المركب عبارة عن اعتقاد جازم غير مطابق
انه وانما سمي مركباً لانه يعتقد الشي على خلاف
ما هو عليه فهذا جهل بذلك الشي ويعتقد انه
يعتقده على ما هو عليه فهذا جهل آخر قد تركبا معا ...

مطلب

قيل الارض سبعة اقاليم مقسومة على عدد الكواكب السبعة السيارة فالاول منها ينسب الى زحل
وهو بلاد هند والثاني الى المشتري وهو بلاد الصين والثالث الى المريخ وهو بلاد الفارس والرابع الى الشمس
وهو بلاد خراسان والخامس الى الزهرة وهو بلاد ماوراء النهر والسادس الى العطارد وهو بلاد الروم
والسابع الى القمر وهو بلاد البلغار نقل من مولانا ... الارد ...

وان سيوم ... سرور ... ولد وغم
... غم ... ولد وغم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الهداية أحسن ما به يبتدأ ولا شيء يعود ذو صنع إليه وله الحمد على ما أنعم
علينا من سوابغ النعم ولو اقتفى وألهم إلينا حقائق الحكم ود
قائقها والصلوة على جميع الأنبياء والأولياء خصوصا على
نبينا محمد مرجان بحار العدالة وخاتم نبوة الرسالة وعلى آله وا
صحابه وأصحابه الكاملين أما بعد فيقول الفقير المعتصم بلطف
الله الأبدي حسين بن معين الدين الميبدي أصلح الله حاله ونور
باله لما رأيت كمال عين الأعيان وهو من نور الأنام بالارتقاء
إلى أعلام الفطنة والاهتداء إلى آيات الحكمة إذ بها يبصر
الناظر في حقائق الأشياء بصيرا ومن يؤت الحكمة فقد أوتي
خيرا كثيرا الآية فشمرت عن ساق الجد لتحصيلها فاشتغلت
إجمالا وتفصيلا أخذا عن جمع كثير من العلماء وجم غفير من
الحكماء أبد الله ظلالهم ودام ظلالهم وصرفت في أيام التحصيل على

للاقتباس معنيان أحدهما أن يذكر كلام الله أو كلام الرسول في كلام من غير أن يقول قال الله أو قال الرسول ... والثاني
استفادة شيء من شيء فالمعنى الأول هنا غير ظاهر فتعين الثاني لاستلزامه الاستفادة فتأمل

على الكتب إرقاما كثيرة تعد للناظرين تبصرة ومنها الهداية للمحقق
الكامل والمدقق الفاضل أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري
قدس سره فالتمس مني بعض المترددين إلي المشتغلين بقرائتها
لدي أن أصحح لهم من الأدقاق المتعلقة بها شرحا وأبين ما يليق بلفظه
ويحث منه تعديلا وجرحا وقد كنت معتذرا بتراكم العوائق وا
فواج هموم وتلاطم العلائق وأمواج غموم فكررت والإلتماس
ذا وذا في الاقتباس فنمقته على ما وافق مسؤولهم وطابق
مأمولهم والمرجو من الطالبين بطريق الرشاد والشاربين
رحيق السداد أن ينظروا فيه بعين العناية والوداد وي
ضوا عن التوجه للاعتراض بالجدل والعناد وما التوفيق
إلا أن يساوي السهو والنسيان على أنه لا يسع
المجال لتحقيق الصواب في كل باب وبه الذي ما
صنفته في عنفوان الشباب ومنه الاستعانة لفتح الأبواب

الهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية اعلم ان الحكمة علم

باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر

الطاقة البشرية وتلك الاعيان اما الافعال والاعمال التي وجودها

بقدرتنا واختيارنا او لا فالعلم باحوال الاول من حيث يؤدي

الى صلاح المعاش والمعاد يسمى حكمة عملية والعلم باحوال الثاني

يسمى حكمة نظرية وكل منهما ثلثة اقسام اما العملية فلانها اما علم بمصالح

شخص بانفراده ليتحلى بالفضائل ويتخلى عن الرذائل ويسمى

تهذيب الاخلاق واما علم بمصالح جماعة متشاركة في المنزل كالوالد

والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل واما علم بمصالح

جماعة متشاركة في المدينة ويسمى سياسة المدنية واما النظرية

فلانها اما علم باحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة

كالاله وهو العلم الاعلى ويسمى بالالهي والفلسفة الاولى والعلم

الكلي وما بعد الطبيعة وقد يطلق على ما قبل الطبيعة ايضا لكنه



نادر جدا او علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي

دون التعقل كالكرة وهو العلم الاوسط ويسمى بالرياضي و

التعليمي واما علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي والتعقل

كالانسان وهو العلم الادنى ويسمى بالطبيعي وجعل بعضهم

ما لا يفتقر الى المادة اصلا قسمين ما لا يقارنها مطلقا كالاله

والعقول وما يقارنها لكن لا على وجه الافتقار كالوحدة والكثرة

وسائر الامور العامة فسمى العلم باحوال الاول الهيا والعلم

باحوال الثاني علما كليا وفلسفة اولى وقد اختلفوا في ان

المنطق من الحكمة ام لا فمن فسرها بخروج النفس الى كمالها

الممكن في جانبي العلم والعمل جعله منها بل جعل العمل ايضا منها

ومن ذكر الاعيان في تعريفها جعله من اقسام الحكمة النظرية اذ لا

يبحث فيه الا عن المعقولات الثانية التي ليس وجودها

بقدرتنا واختيارنا واما من فسرها بما ذكرنا وهو المشهور

بهذا الكلام انما يستقيم اذا كانت الامور العامة مبادي الاشتقاق واما اذا كانت عبارة عن المحمولات المذكورة في حواشي شرح التجريد ...
والاكثر فصل في المتقوم والمتأخر فصل في القديم والحادث الى غير ذلك فلا يستقيم هذا الكلام اذ مفهوم المشتق لما كان محمولا على الوجود
الخارجي بالحمل المواطاة فكان موجودا خارجيا اذ الكلي الطبيعي موجود بوجود الفرد حقيقة كما هو المفرد عند القائلين بوجود
الكلي الطبيعي الا ان يختار نفي وجوده لكن كلام المحشي في اكثر المواضع الاثبات في افراد وجوده منه

بحيث لم يعده منها لانه موضوعة وهو المعقولات الثانية ليس
من اعيان الموجودات المأخوذة في تعريفها وقد يقال وعلى هذا
لا يكون العلم باحوال الامور العامة من الالهي على موجودة
في الخارج على ما بينه المحققون واجيب بان الامور العامة هناك
ليست موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان فان
قولنا الوجود واحد في الملك في قولنا الملك موجود بوجود
واحد ورتب كتابه على ثلثة اقسام الاول في المنطق
لانه في تحصيل العلوم والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي
بالمعنى الاعم ولشدة الاحتياج الى الطبيعي ولان الاقرب منه ابتر
المرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة
لانه اي الموهومة المبحوثة عنها في علم الهيئة ومن اقسام الحكمة
العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر عنها على اكمل
وجه واتم تفصيل وفيه بحث لانه ان اراد بالامور الموهومة

قطب مغربي

ما لا يكون موجودا في نفس الامر يخترعه الوهم فلا نسلم ان
ابتناء الرياضي عليها اذ لا شك ان الكرة اذا تحركت على محورها فلا
بد ان يتوهم فيها نقطتان لا تتحركان اصلا وهي القطبان و
ان يتوهم بينهما دائرة عظيمة في حاق الوسط ويكون الحركة عليها
سريعة وهي المنطقة وان يتوهم بين جنبيها دوائر صغار موازية
لا فيكون الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها بطوءا متفاوتا جدا فما هو
اقرب الى القطب يكون ابطأ مما هو اقرب الى المنطقة
وهذه وامثالها وان لم يكن موجودة في الخارج لكنها امور
متخيلة تخيلا صحيحا مطابقا لما في نفس الامر كما يشهد
عليه الفطرة السليمة وليست مما يخترعه الوهم كانياب
الاغوال وان اراد بها ما لا يكون موجودا في الخارج وان
كان موجودا في نفس الامر فلا نسلم ان الابتناء عليها يحطها
عن الاعتبار كيف وينضبط باحوال الحركات من اثبتها و

والبطؤ والجهة على الوجه المحسوس والمحصود بالالات

ويكشف بها اصوات الافلاك والارض وما فيهما من بدائع

الحكمة وعجائب الفطرة بحيث يتحير الواقف عليها

في عظمة مبدعها قائلا ربنا ما خلقت هذا باطلا ومعلوم ان

الشيء موجودا في نفس الامر انه موجود في نفسه فالامر

هو الشيء وعلى هذا فان وجوده ليس متعلقا بفرض فارض

واعتبار معتبر مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود

النهار متحققة في حد ذاتها سواء وجد فارض او لم يوجد اصلا

وسواء فرضها او لم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم مطلقا من

الخارج ولا موجود في الخارج موجود في نفس الامر بلا

عكس كالادنى الانتزاعي من وجه لا مطلقا كتصور الكواذب

كزوجية الخمسة فيكون موجودا في الذهن لا في نفس الامر

ومثلا يسمى ذهنيا فرضيا وزوجية الاربعة موجودة فيهما

قوله عناكب النسيان من قبيل لجين الماء يعني من اضافة المشبه به الى المشبه والترشيح ترشيح للتشبيه ويحتمل ان يكون العناكب استعارة مصرحة مما يوجب النسيان والنسيان قرينة الاستعارة فالترشيح كاله

معا ومثلها يسمى ذهنيا حقيقيا فلما انتسجت عناكب

النسيان على القسم الاول مما كان مسطورا وما

كان لم يكن شيئا مذكورا فاقتصرت على شرح القسم

الاول موضحا في اكثر المباحث عائدا على الثاني قائلا ربنا

افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين

القسم الثاني في الطبيعيات قيل انه في مباحث الاجسام

الطبيعية ولذلك لم نقل مباحث الاجسام الطبيعية

بعينها مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعي موضوعها

فالمآل واحد فلا وجه لاولوية ما ذكرت فاقول لا نسلم ان المآل

واحد فان موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعي من حيث

انه يتعرض للحركة والسكون لا مطلقا فليست مباحث الاجسام

الطبيعية مطلقا هي مباحث الحكمة الطبيعية بل من حيثية الخ

ولا دلالة للفظ الطبيعيات على تلك الحيثية وان سلمناه

الجوهر تعريفان عند الحكماء وكذا عند المتكلمين فمنهم من عرف بانه ممكن موجود لا في موضوع وعرف العرض بانه ممكن موجود في موضوع
ومنهم من عرف بانه ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع وعرف العرض بانه الموجود في الموضوع ومنهم من عرف بانه
ما يقوم بذاته وعرف العرض بانه ما لا يقوم بذاته ومن المتكلمين من عرف بانه حادث متحيز بالذات ومنهم من عرف بالتعريف
الثالث عند الحكماء وعرف العرض بما يقابلها والبحث عن التفصيل بهذه التعريفات لا يليق بهذا المقام

فلا شك ان مقصوده هو بيان ان القسم الثاني في الحكمة الطبيعية
والمكلف حمل كلامه على مقصوده من غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله
على ما يؤول اليه وايضا يجب حمل الالهيات فيما يأتي من قوله
القسم الثالث في الالهيات على مباحث الحكمة الالهية قطعا
فحمل الطبيعيات التي هو نظيرها على ما ذكرناه اولى لتطابق
النظيران وذكر ان الجسم الطبيعي جوهر قابل للانقسام
في الجهات الثلث [illegible] اقول فيه نظر لانهم ان ارادوا
القابل بالذات للانقسام في الجهات الثلث فلا يصدق
هذا التعريف على شيء اصلا لان القابل بالذات للانقسام في
الجهات الثلث منحصرة في الجسم التعليمي اي الكم القائم
بالجسم الطبيعي الساري فيه في الجهات الثلث وقد صرح هو
بذلك وان ارادوا القابل في الجملة يصدق التعريف على الهيولى
والصورة ايضا وهو مرتب على ثلثة فصول لان الاجسام

وانما ان القسمة ... على ... الوهمية وهي فرض شيء دون شيء وعلى القسمة الفعلية وهي الفصل والكسر والقطع او الكسر وقوله قطعا ... الاقسام الفعلية وقوله ... اشارة الى الاقسام الوهمية وفي ذكر الاقسام دون القسم ... بالمقال ...

محصورة في الفلكيات والعنصريات والبحث فيه اما في امور
عامة لها او خاصة باحدهما الفصل الاول فيما يعم الاجسام
اي الطبيعية وهي المتبادرة عند الاطلاق الى الفهم والا فهو
من الاطلاق الجسم على التعليمي والطبيعي بالاشتراك
اللفظي وقد يقال ان الجسم هو القابل للابعاد الثلث فان كان
جوهرا فطبيعي وان كان عرضا فتعليمي وهو مشتمل على عشرة
فصول فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى وقد يقال
له الجوهر الفرد ايضا وهو جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة قطعا
لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا والقسمة الوهمية ما هو
بحسب التوهم وهذا والوهمية ما هو بحسب فرض العقل كليا
فان قلت لا حاجة الى اقامة الدليل على بطلان هذا الامر اذ لا
يتصور شيء لا يمكن للعقل فرض قسمة فيه كما في الباب ...
الموضوع على ان المراد من انه لا يقبل القسمة الوهمية ان

إن العقل لا يجوّز القسمة فيه بأن لا يقدر على فرض قسمة ولا
شك أنه صالح للقسمة لأنا لو فرضنا في يمين وفي يسار فإما أن يكون
الوسط مانعاً من تلاقي الطرفين أو لا يكون لا سبيل إلى
الثاني لأنه لو لم يكن مانعاً لجازت الأولى مداخلة كتداخل
الجواهر ودخول بعضها في حيز بعض الأولى بحيث يتحدان في الوضع
والحجم محال بالبديهة وأيضاً فلا يكون وسط وطرف وقد فرضنا
الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه مانعاً من تلاقي
فيما يلاقي الوسط أحد الطرفين غير ما يلاقي الطرف الآخر
فينقسم لا يقال هذا يستلزم أن يكون له نهايات ويجوز أن
يكون لشيء واحد غير منقسم وحدة ذات نهايات ما عرضها
حالان فيه لأنا نقول إن كانت النهايات حالتين في محل واحد
بحسب الإشارة فتكون الإشارة إلى أحدهما عين الإشارة
إلى الآخر فيلزم تلاقي الطرفين وإن كانتا حالتين في محلين متمايزين

متمايزين بحسب الإشارة فيلزم الانقسام ولو وهذا
يلزم أن يتوهم فيه شيء دون شيء كما يشهد به البديهة
ولأنا لو فرضنا جزءاً على ملتقى جزئين فإما أن يماس كلاً واحداً منهما
فقط أو مجموعهما أو من كل واحد منهما شيئاً أو واحداً منهما أو شيئاً
بعضاً من الآخر والأول والثاني محال والثالث يلزم عين الملتقى
فيتعين أحد القسمين الأخيرين وبه أحد الأقسام الأولى فيلزم
الانقسام أي انقسامه أو انقسام الملتقى أو الطرف أو هما عين الملتقى
وأحد الجزئين لا محالة وينبغي أن يعلم أن هذه الدلائل يدل على
بطلان تركب الجسم من الأجزاء التي لا تتجزأ وتحريرها بأن يقال
لو أمكن تركب الجسم منها لأمكن وقوع جزء بين جزئين وعلى
ملتقاهما والتالي باطل لما فصلناه فكذا المقدم ولا دلالة لها
على بطلان وجود الجزء في نفسه إذ ليس لنا أن نقول
لو أمكن وجود جزء في نفسه لأمكن وقوعه بين جزئين أو على

ملتقاهما لامتناع ان يقتضي نوع الاتصال في ذي دفعة
بين انا نسب ان يقال في صدر البحث فصل في ابطال
تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى واقول عليك اقامة
الدليلين على بطلان وجود الجزء في نفسه بان نوضح في بيان
جسمين او على ملتقاهما كما لا يخفى على ذوي الافهام فصل
في اثبات الهيولى ولا بد من الاثبات الصورة الجسمية
لانها هي الجوهر الممتد في الجهات الثلث ووجودها معلوم
بالضرورة كل جسم من حيث هو جسم فهو مركب
من جزئين ان جوهرين يحل احدهما في الآخر وانما قلنا من
حيث هو جسم لانهم يثبتون له من حيث هو نوع من انواع
الجسم جزءا آخر لا من الصورة الجسمية في الهيولى
يسمى صورة النوعية وسيجيء بيانها وقد يقال الحلول
اختصاص شيء بشيء بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين

عين الاشارة الى الآخر واعترض عليه بثلثة وجوه الاول انه لا
يصدق على حلول الاعراض في المجردات فيما لانها لا تقبل الاشارة
الحسية والاشارة العقلية الى الذات المجردة غير الاشارة العقلية
الى الاعراض فان العقل يميز كلا منهما عن صاحبه بل لا اتحاد في الاشارة
العقلية بخلاف الاشارة الحسية فانها تنتهي الى المحال والحال الحسية
معا الثاني انه لا يصدق على حلول الاطراف في محالها كحلول النقطة
في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم لان الاشارة الى
الطرف غير الاشارة الى ذي الطرف والثالث انه يلزم منه ان
يكون الاطراف المتداخلة من الاجسام في بعض وليس كذلك ويمكن ان
يجاب عن الثاني بما ذكره بعض المحققين من ان الاشارة الى النقطة
اشارة الى الخط الذي هو طرفه فان الاشارة الى الخط لا يجب ان
يكون منطبقة عليه بل الاشارة اليه قد يكون امتدادا اخذا من
اخذا من شيء منتهيا الى النقطة منه فان النقطة تجب من شيء

وحركت نحو المشار اليه فرسمت خطا انطبق طرفه على تلك النقطة
من المشار اليه وقد يكون امتدادا سطحيا ينطبق الخط الذي هو طرفه
على ذلك الخط المشار اليه فكان خطا فهو من امتداد سطح الذي سطحه
انطبق طرفه على المشار اليه والفرق بين الاشارتين ان الاولى
اشارة الى النقطة قصدا والى الخط تبعا والثانية بالعكس وكذا
الاشارة الى السطح قد تكون امتدادا خطيا منتهيا الى النقطة
منه فيكون الاشارة الى تلك النقطة قصدا والى الخط والسطح
تبعا وقد تكون امتدادا سطحيا ينطبق طرفه على خط من مشار اليه
فيكون ذلك الخط مشارا اليه قصدا بالذات والنقطة والسطح
تبعا بالعرض وقد تكون امتدادا جسميا ينطبق السطح الذي
هو طرفه على السطح المشار اليه فيكون السطح مشارا اليه قصدا
والخط والنقطة تبعا وكذا الاشارة الى الجسم اما امتداد خطي
منته الى نقطة منه او امتداد سطحي ينطبق الخط الذي هو طرفه

على الخط من ذلك الجسم او امتداد جسمي ينطبق السطح
الذي هو طرفه على سطح من الجسم المشار اليه او ينفذ في اقطار
المشار اليه بحيث ينطبق كل قطعة منه على الجسم المشار اليه
انطباقا وحينئذ يحال في تعلق الاشارة قصدا وتبعا على قياس
ما عرفت ثم انك اذا فتشت حالك في الاشارة الى المحسوسات
ظهر لك ان الاغلب في الاشارة الحسية هو الامتداد الخطي ولذلك
قيل الاشارة الحسية امتداد خطي موهوم آخذ من المشير منته
الى المشار اليه وانت لو تكلف ودياب من الثالث
بان مجرد الاتحاد في الاشارة لا يكفي لحصول الحلول بل لا بد من
الاختصاص وهو منتف في الاطراف المتداخلة اذ المراد بالا
ختصاص المذكور هنا ان لا عليه تحقيقه هذا الشيء بعينه نظرا
الى ذاته بدون ذلك كما في الوجه بالنسبة الى موصوفه وقيل
معنى حلول الشيء في الشيء ان يكون حاصلا فيه بحيث يتحد الاشا

اليها تحقيقا كان في حلول الاعراض في الاجسام او تقديرا كان في
حلول العلوم في المجردات واقول فيه نظر لانهم صرحوا بان الحلول
منحصر في الصورة والوضع والحلول في المادة والموضوع فلا يكون
حصول جسم في المكان حلولا عندهم بل حيزا بعضهم بقوله
التعريف صادق عليه لما اذا كان المكان هو البعد المجرد
المادة فقط واما اذا كان السطح الباطن للجسم الحاوي المماس
للسطح الظاهر من الجسم المحوي فلان الاشارة الى الجسم المحوي
اشارة الى سطحه وبالعكس والاشارة الى سطحه اشارة الى
السطح الذي هو مكانه لانطباقه عليه وبالعكس فيكون الاشارة
الى [illegible] المتمكن والمكان اشارة الى الآخر وقد يتوهم ظاهر
كلام [illegible] في الآيات ان حلول الشيء في الشيء ان يكون مختصا
ساريا فيه وذكر وعليه انه لا يصدق على حلول الاطراف في محالها
فان النقطة مثلا غير سارية في الخط وايضا الاضافات مثل الا

الابوة والبنوة حالة في محالها وليست سارية فيها اذ يلزم ان
يقال في كل جزء من الاب جزء من الابوة وقد يقال الحلول
هو الاختصاص الناعت اي التعلق الخاص الذي يصير به احد
المتعلقين نعتا للآخر والآخر منعوتا به والاول اعني النعت
حال والثاني اعني المنعوت محل كالتعلق بين البياض والجسم
المقتضي لكون البياض نعتا وكون الجسم منعوتا بان يقال
جسم ابيض ويرجع الى هذا ما قيل من ان الحلول اختصاص احد
الشيئين بالآخر بحيث يكون الاول نعتا والثاني منعوتا به
وان لم يكن ماهية ذلك الاختصاص معلومة لنا كاختصاص البياض
بالجسم لا الجسم بالمكان واقول هنا بحث لان بين الفلك
وكوكبه وبين الجسم ومكانه تعلقا خاصا مصححا لان يقال فلك مكوكب
وجسم متمكن كما ان بين البياض والجسم تعلقا خاصا مصححا لان
يقال جسم ابيض مع ان الكوكب غير حال في الفلك والمكان في

في الجسم قطعا وانت تعلم انه اذا حمل الاختصاص على ما بيناه
لا يرد عليه ذلك لكنهم يكتفون لاثبات حلوله لشيء بانه اوجوده
المتعلق الثابت كما سيجيء ليسمى المحل الهيولى الاولى والمادة
وانما قيدنا الهيولى بالاولى لانها قد تطلق على الجسم الذي يتركب
منه جسم اخر كقطع الخشب التي تركب منها السرير وتسمى هيولى
ثانية والحال الصورة الجسمية فان قلت انهم عدوا مباحث
الهيولى والصورة من الالهي فلم ذكرها المصنف هنا قلت لانه سلك
في التعليم مسلك المعلم الاول وقدم الطبيعي على الالهي لما ذكرناه
كان موضوع الطبيعي الجسم الطبيعي المتألف من الهيولى والصورة
فاورد تلك المباحث هنا للتحقيق بماهية الموضوع وتوضيحها
وانما قدم ابطال الجزء عليها لتوقفها عليه وذكر صاحب المحاكمات
لتوجيه ان تلك المباحث من الالهي ان الاوصاف المذكورة في
لا تحتاج الى المادة في الوجود فان البحث هنا كان عن وجود المادة

المادة والصورة واذ هي تلازم بها وتشخصهما وللكلام في ذلك
عن المادة واقول هذا الكلام مبني على ان الالهي علم باحوال الاشياء
لا يفتقر تلك الاحوال الى المادة والظاهر من عبارة الكتاب انه علم
باحوال الاشياء لا يفتقر تلك الاشياء في الوجود الخارجي والتعقل
الى المادة فتوجيهه حينئذ ان يقال الاشبه ان الهيولى لا يفتقر فيهما
اليها ولا في ان الصورة لا يفتقر اليها في التعقل واما في ان الصورة
لا يفتقر اليها في الوجود الخارجي فلما بينوه من ان الهيولى مفتقرة
الى الصورة في الوجود والبقاء والصورة مفتقرة الى الهيولى في
التشكل دون الوجود فلا يلزم الدور ودعوى ان بعض الاج[سام]
القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا
واحدا كما هو عند الحس والا فان يكون الفا اجزاء لا تتجزأ
الذي لا يتجزأ او الخط الجوهري وهو الجوهر الذي لا يقبل القسمة
الا في جهة واحدة او السطح الجوهري وهو الذي لا يقبل القسمة

الا في جزئياته واستحال وجودها بشكل ما في نفي الجزء وسيوده

المقدار ان كانت اقول انها اجسام ما ينفك الكل ان الابعاد لا بد ان

ينتهي الى جسم لا ينفصل فيه بالفعل والا لزم تركبه من اجزاء

غير متناهية بالفعل وهو محال لا يقال يلزم ان يكون الجسم

المركب منها غير متناهي المقدار ولا يتوهم ان هذا القول مناف

لما مر من جواب ان الجسم قابل للانقسام الغير المتناهي اذ

ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك الانقسامات الغير

المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد انه لا ينتهي الى

الانقسام الى حد تقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذلك

على قياس ما قال المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى غير

متناهية مع ان وجودها لا يتناهى في الخارج محال مطلقا عند

هم فليس معناه الا ان تأثير القدرة لا يصل الى حد لا يمكن ان

يتجاوزه بل كل مرتبة يصل اليها تأثير القدرة يمكن وصول الى

وتحقيق البحث ان اثبات الهيولى مبني على امرين احدهما ثبوت ان بعض الاجسام قابلة للانفكاك وثانيهما كون ذلك متصلا واحدا
في الواقع وهذا الدليل وهو قوله والا لزم تجزؤه لا يثبتهما جميعا اذ لا يلزم منه ان شيئا من الاجسام القابلة للانفكاك يجب
الخارج يجب ان يكون متصلا واحدا في نفسه اي لا يلزم ثبوت المجموع وهو كون بعض الاجسام قابلة للانفكاك في الخارج وكون
ذلك البعض ايضا متصلا واحدا في نفس الامر بل غاية ما يلزم منه هو بعض هذا المجموع وهو ان بعض
الاجسام متصل واحد لا منفصل فيه هذا ويجوز ان يكون ان بعض الاجسام التي لا ينفصل فيها
بالفعل قابلة للانفكاك ومتصل واحد واجاب بقوله ويجوز ...

الى مرتبة اخرى فوقها كذلك لا تتناهى الصادرات لا يصل الى حد

الزيادة عليه وههنا بحث اذ لا يلزم من هذا الدليل ان شيئا من

الاجسام القابلة للانفكاك يجب ان يكون متصلا واحدا في

نفسه بل غاية ما لزم منه انه يجب انتهاء الاجسام الى اجسام لا ينفصل

فيها بالفعل ويجوز ان يكون هذه الاجسام المتصلة التي ينتهي اليها

الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك وكيف لا وقد

قال ذي مقراطيس ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة

لا تقبل الانفكاك وان كانت قابلة للقسمة الوهمية فلا بد لاثبات

المراد من نفي هذا الكلام ورد ... وقيل الظاهر ان سقط

لفظ بعض من النسخ وان قول ليس له وجه ظاهر فانك تعلم ان اللازم

من الدليل المذكور هو وجوب انتهاء الاجسام القابلة للا

نفكاك الى اجسام متصلة فاذا تم ان هذه الاجسام المتصلة قابلة

للانفكاك يثبت ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك لا كلها متصل

الوحدة في المتصل في حد ذاته لو كان قائماً بذاته لكان تفريق الجسم
الى القسمين عدماً للجسمية بالكلية وإيجاداً لجسمين آخرين
وذلك لأن الجسم المتصل في حد ذاته اذا كان ذراعين مثلاً
فاذا طرأ عليه الانفصال وحصل هناك جسمان كل واحد منهما
ذراع فلا يكون ذلك المتصل الوحداني الذي كان ذراعين
بالفعل باقياً بذاته في حد ذاته وإلا لكان هذان القسمان
موجودين فيه والا لكان ذا مفصل بالفعل لا متصلاً في حد
ذاته فقد عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان آخران من
كتم العدم فلا بد هناك من شيء آخر مشترك بين المتصل الأول
وهذين المتصلين ولا بد أن يكون ذلك الشيء باقياً بعينه
في الحالتين لئلا يكون التفريق اعداماً بالكلية ايضاً فيكون
ذلك الباقي في نفسه موضعاً للاتصال والانفصال وبذلك الجسم
المقسوم ويكون هو مع المتصل الواحد متصلاً واحداً وح

واحد ويلزم من هذا اثبات الهيولى في الاجسام كلها لأن ذلك
المتصل المناسب الاقتصار على قوله في ذلك الجسم المتصل قابل
للانفصال اي يطرأ عليه الانفصال كما ان القابل للانفصال في الحقيقة
اما ان يكون هو الامتداد او الجسم التعليمي او الصورة المنزلة
للمقدار ومعنى آخر لا سبيل الى الاول والثاني والثالث لامتناع اجتماع
الاتصال والانفصال في حالة واحدة لأن الاتصال الذي للمقدار
والصورة فانه اذا ورد عليهما الانفصال انعدمت هويتهما
وحدثت هويتان اخريان والقابل ما يلزم ان يجب وجوده
مع المقبول اذا كان المقبول وجودياً او عدم ملكة والانفصال
كذلك لأن الجملة منها ما حدثت هويتان او عدم الاتصال عما من
شأنه هو فتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المسمى بالهيولى
لا يخفى عليك انه لا اشتباه في هذا الكلام الى ان الهيولى جوهر قابل
للصورة والنوع الجامع ما ذكره بعض المحققين من ان الجواب

قوله هو المسمى بالهيولى فيه بحث اذ لا يلزم من عدم جواز كون الصورة الواحدة والمقدار المتصلين قابلاً للانفصال ان يكون قابل هو الاتصال
المسمى بالهيولى لجواز ان يكون القابل للانفصال الطارئ على الصورة الجسمية هو مجموع الصورتين الحاصلتين بتوسط تلك الصورة والقابل
للانفصال الواقع على المقدار هو مجموع المقدارين الحادثين بتفصيله فان العلة القابلة للشيء لا يجب ان يكون موجودة قبل القبول بل يجوز
ان يكون وجوده كالماهية الموجودة فانها علة قابلة لوجودها مع انها لا يكون موجودة قبل الوجود بل معه تقرانه لما لكنه لو كان كذلك

المنفصلين منفصلاً متعدداً لأن من ذلك المتعدد متصل
واحد فلا يكون ذلك الشيء من نفسه واحداً ولا متعدداً ولا
متصلاً ولا منفصلاً بل هو في ذلك تابع لذلك الجوهر المتصل في حد
ذاته فيكون واحداً بوحدته ومتعدداً بتعدده ومتصلاً مع كونه
متصلاً واحداً ومنفصلاً مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض
وإذا كان ذلك الشيء مع المتصل الواحد متصلاً واحداً ومع
المتعدد منفصلاً متعدداً كان المتصل الواحد والمتعدد
مختصاً به تارة فيكون محلاً للمتصل الواحد حال الاتصال و
للمنفصلين حال الانفصال فيكون جوهراً قطعاً فهذا الجوهر
الذي هو محل الجوهر المتصل في حد ذاته هو المسمى بالهيولى الأولى
وذلك الجوهر المتصل يسمى صورة جسمية والجسم المطلق مركب
منهما وأنت خبير بأن فيه بحثاً إذ لا بد لبيان حلول الصورة الجـ
ـسمية في الهيولى من إثبات أن الصورة نفسها نعت للهيو

للهيولى كما أن البياض نعت للجسم ولا يخفى ما ذكره من أن
الصورة واسطة لاتصاف الهيولى بالوحدة والكثرة والا
تصال والانفصال والأظهر أن يكون الجسم حالاً في الوضع الذي
القائم به لأن الجسم واسطة لاتصاف ذلك الوضع بالتحيز لا
بالوضع ويمكن أن يجاب عنه بأن حلول الوضع في شيء يقتضي أن يكون
الأول نفسه نعتاً للثاني وحلول الجوهر في الشيء يقتضي أن
يكون جميع النعوت الثابتة للأول بالذات نعوتاً للثاني بالعرض
والجسم ليس واسطة لاتصاف الوضع بجميع نعوته وقوله
الانفصال الثالث يشمل القسمين واعلم أن ما ذكره هو
مذهب المشائين كأرسطو والشيخين أبي علي وأبي نصر الفارابي
وأما الأشراقيون كأفلاطون والشيخ المقتول فذهبوا إلى أن
الجوهر الواحد المتصل في حد ذاته قائم بذاته غير حال في شيء
ولكونه متحيزاً بذاته في الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط

لا تركب فيه بحسب الخارج اصلا وقابل لطريان الاتصال والانـ
ـفصال كما يشهد به تعاقب الحالتين في ذاته وهو من حيث هو هو وفي ذاته
شيء جسماني من حيث قبول الصورة النوعية التي هي الاولى
جسم بسيط هيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى
والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى و
الصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية اما ان
يكون بذاته غنية عن المحل او لم يكن والاول محال والا لـ
لاستحال حلولها في المحل المستلزم لافتقارها اليه فتمتنع انفكا
كها عنها اي المحل وفيه نظر لانه لا يلزم من تقدير عدم الغنى الذاتي
الافتقار الذاتي لاحتمال ان لا يكون الشيء مستغنيا لذاته عن المحل و
لا يكون محتاجا لذاته اليه بل يعرض له كل منهما بسبب علة وقال شارح
المواقف لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين فان الشيء اما ان
يكون لذاته محتاجا الى المحل اوله واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته لكان

لكان مستغنيا عنه في حد ذاته اذ لا معنى للغنى الذاتي سوى عدم الحاجة
واقول فيه بحث لانه ان اراد به المستغني عن المحل في حد
ذاته بل يكون ذاته علة لعدم احتياجه الى المحل فالشرطية ممنوعة
لجواز ان لا يكون الشيء علة للاحتياج ولا للعدم وان اراد به
ما لا يكون ذاته علة للاحتياج الى المحل سواء كان علة لعدم احتياجه
اليه اولا فلا نسلم استحالة حلول الصورة في المحل على تقدير الغنى
الذاتي لاحتمال ان يكون غير الصورة الجسمية علة للاحتياج
فكل جسم مركب من الهيولى والصورة هذا الحكم موقوف على اثبات
ان الصورة الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل ان يكون جنسا او
فصلا لماهيات مختلفة مقتضياتها في افرادها واثبته
الشيخ في الشفاء بين ذلك بان الجسمية اذا فرض جسمية
اخرى فان ذلك لا يخلو ان هذه مادة وذلك بلا مادة او هذه لها
طبيعة فلكية وتلك لا طبيعة عنصرية او غير ذلك من الامور التي

فان قلت مقتضى الطبيعة الواحدة لا يختلف سواء كانت [illegible] او [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] في البواقي كالانسان مثلا [illegible] في جميع الافراد [illegible] بسبب [illegible]
[illegible] في سائر الافراد [illegible] بالفصول [illegible] للاحتياج [illegible]
[illegible] ذات [illegible] مقتضية للاحتياج بسبب فصل وذات [illegible] الطبيعة الجنسية [illegible]
للغنى بسبب فصل آخر [illegible]

تخلف الجسمية عن الخارج فان الجسمية امر موجود في الخارج
والطبيعة الفلكية مثلا موجودة لا في ضمن انضاف هذه الطبيعة
في الخارج الى الطبيعة الجسمية المنافذة عنها في الوجود بخلاف
المقدار مثلا فانه امر مبهم لا يوجد في الخارج ما لم يتنوع بفصول
ذاتية بان يكون خطا او سطحا مثلا ولكن ما كان اختلافه بالخارجيات
دون الفصول كان طبيعة نوعية ولعدم الجواز ان يكون جسمية
الفلك المنضمة في الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة في الحقيقة
لجسمية العناصر المنضمة في الخارج الى الطبيعة العنصرية و
يكون مطلق الجسمية معنى مبهما او طبيعة جنسية مشتركة
بين الجسميات المتخالفة الحقايق واختصاص ما به التخالف
بين الجسميات في تلك الامور الخارجة عنها المنضافة اليها في
الخارج ثم لا بد من دليله وقد يقال حسب ان الصورة الجسمية
طبيعة نوعية لكن لا نسلم وجوب تساوي افرادها في الحا-

في الحاجة الى المادة وانما يكون كذلك لو كانت محتاجة الى المادة
لذاتها وهو ممنوع لجواز ان يكون الاحتياج اليها لتشخصها فان
الطبيعة النوعية تتعلق بالتشخصات كما ان الطبيعة الجنسية
تتعلق بالفصول فكما جاز اختلاف مقتضى الطبيعة الجنسية
بحسب اختلاف الفصول فلم لا يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة
النوعية بحسب اختلاف التشخصات واجيب بانا نعلم بالضرورة
ان الحاجة الى المادة ليست من جهة هذه الجسمية وتلك الجسمية
بل من جهة الجسمية انما هي الطبيعة الجسمية وهويتها فلا يمكن
للهوية دخل في الحاجة الى المادة فان الحاجة الى المادة لا تعرض الا
لذاتها فثبت انه

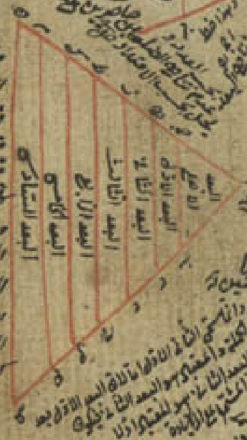
فصل

في ان الصورة الجسمية لا تتجرد
عن الهيولى ولا يخفى عليك ان هذا المقصد ومقصد الفصل الثاني
متحدان في المآل لانها لو وجدت بذاتها دون ملو لها في الهيولى
فاما ان يكون متناهيا او غير متناه لا سبيل الى الثاني لما

الاجسام اراد بها الابعاد ولا يخلو من بعد كل بامتناهية والا
يمكن ان يفرض من مبداء واحد امتدادان على نسق واحد كأنهما ساقا
مثلث وكلما امتدا ازداد البعد بينهما اذ يزيد فلو امتدا الى غير النهاية
لامكن بينهما بعد غير متناهية مع كونه محصورا بين حاصرين هذا
خلف اعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود
بعد بين الخطين غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد
الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد ثابت غير
النهاية بل كل بعد فرض تحقق يوجد بعد فوقه متناه الا بقدر
متناه والا بدي على التناهي بقدر متناه لابد ان يكون متناهيا
وبهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة
مما تبلغ في النظام الغير المتناهي محدود متناه لا يزيد على مرتبة اخرى
تحتها الا بواحد وقيل ان شئت وضعت الانفراج بقدر
الامتداد فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين لذلك الاستثناء فيه

فيه وهو محال وقيل نظر اذ الاستحالة انما نشاء من تعين
متناقضين كونه وجود زيد وعدمه فان وجود خط واصل
بين الخطين ينحل مع عدم تناهيهما فان الخط الواصل
بينهما انما يحصل بين النقطتين منهما فيما تناهيان فتنتهي
النقطتان كيف لا ويكون كل منهما محصورا بين الاولين و
الخط الواصل بينهما وقيل لا تنفع هذه المقدمة في الاتصال
بحيث يدفع منها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات الاول ان
الخطين الممتدين من مبداء واحد الى غير النهاية يمكن ان نفرض
بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد وهي متزايدة بقدر واحد
مثلا لو امتدا من مبداء واحد مثل نقطة آ خطان غير متنا
هيين لامكن ان نفرض على الخطين نقطتان متساويتا البعد
من نقطة آ كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما خط ب ج
لكان مساويا للاول فلا يكون آ ب آ ج مثلثا متساويا





متباين الاضلاع وليتوهم ان كلا من الاضلاع د ز ا ج
د ا ه توهم عليها نقطتان أ و ب متساويتي البعدين نقطتي
ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعد ا ج من ب ج كبعد
ب ج من آ ويكون بعد كل واحد من اد اه ذا عن ج ولو ده
وصلنا بين نقطتي د ه بخط ده لكان كل ضلع من مثلث اده
ذ ا ع ج داخلا توهم عليها نقطتان أو ي على الوجه المذكور
كنقطتي و ز ووصل بينهما بخط د ز حتى يكون كل ضلع من اضلاع
ا د ز مثلث اذ ... ثم توهم ح ط ثم ك ل ثم م ن ثم س ع وغير
بينها خطوط ح ط ك ل م ن س ع على الوجه المذكور وهكذا الى
غير النهاية ولنسم خط ب ج البعد الاصغر والذي بعده اعني
ده البعد الاول و د ز البعد الثاني و ح ط البعد الثالث
وعلى هذا الترتيب الثانية ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على
البعد الذي قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعني ده مشتمل

مشتمل على البعد الاصغر اعني ب ج وزيادة زيادة والبعد
الثاني اعني د ز مشتمل على ده وزيادة زيادة وهكذا الى
غير النهاية فكل بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد
الاصغر مشتمل عليه وعلى زيادة فيها زيادات غير متناهية
بين بعد والابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد الاصغر
الثالثة ان الجملة من الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة
في بعد واحد فوق الابعاد المشتمل على تلك الجملة والا
لم يوجد فوق تلك الابعاد لكنا نعلم ان يوجد تلك الا
بعاد بعد سوى الابعاد ... من ... على
عدم تناهيها وان كل مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد
الاول والثاني موجودتان في البعد الثالث لان البعد
الثالث مشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول
فيشتمل عليهما وعلى زيادتيهما بالضرورة وكذا

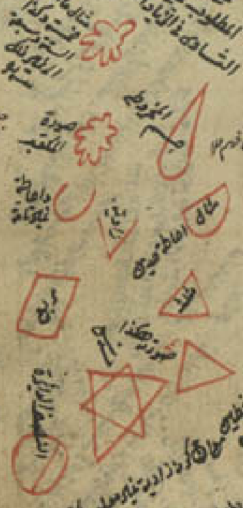
الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في
البعد الرابع وكذا الى ما لا نهاية له واذا تمهدت المقدمات
الثلث فنقول ان امتد الخطان الخارجان من مبدا واحد الى
غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة بقدر
واحد وبحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير
متناهية بحكم المقدمة الثانية فبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك
الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد هو البعد المشتمل على الا
زيادات الغير المتناهية فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه
محصور ابين حاصرين فثبت ما ادعيناه من المحال وان قيل
المنع المذكور وارد ففيه نظر من وجهين الاول انه لا يلزم من المقدمة
الثالثة وجود بعد واحد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتنا
هية لانا لا نسلم انه اذا كان لكل جملة من الزيادات الغير المتنا
هية في بعد يجب ان يكون جميع تلك الزيادات في بعد

في بعد واحد ان لا يكون الحكم على كل واحد حكما على الكل المجموعي فان
كل واحد من الانسان يشبعه هذا الرغيف ولا يشبع هذا ال
المجموع ليس كذلك وقد يقال اذا ثبت حصول كل مجموع مو
جود في بعد وان كان مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا
وجب حصوله ايضا في بعد وفيه بحث لانه ان اراد بالمجموع
المجموع المتناهي فمسلم ان كل مجموع متناه فهو في بعد لكنه لا يلزم
من ذلك ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد فان
اراد به مطلق المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه فلا
نسلم ان كل مجموع في بعد اذ انه لا فائدة في فرض تزايد الزيا
دات لان البعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية
غير متناه سواء كان تلك الزيادات متساوية او متناقصة
او متزايدة لانها زيادات مقدارية وكلما تزايد يزيد ال
مقدار فلو ازدادت الى غير النهاية يكون البعد المشتمل

حاصل ما يقال فالحاصل ان هذا قياس مع الجامع لانه قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي وحاصل الجواب انه قياس مع الفارق لانه قياس الغير المتناهي على المتناهي وحاصل الوجه الاول من وجهي النظر انه قياس مع الفارق لانه قياس الكل المجموعي على الافرادي مع انهما متغايران حكما فافهم

عليها غير متناهية بالفعل مدة وقد يقال الادلة على سبيل التنا
فى لا يفيد اذ لا يجب ان يكون البعد المشتمل على الزيادات
المتناقصة الغير المتناهية غير متناه لانا اذا فرضنا خطا
بقدر شبر وجعل البعد الاصلي نصفه ثم نصف النصف
الباقى وتزيد على البعد الاصلي حتى يكون بعد الاول ثم تنصف نصف
النصف وتزيد على البعد الاول ويصير بعدا ثانيا وهكذا
يمكن تنصيف الباقى الى غير النهاية لان الخط قابل للقسمة
الى ما لا يتناهى ومع ذلك لا يكون البعد المشتمل على جميع تلك
الزيادات شبرا واحدا بل انقص منه واما اذا كان الزايد
على سبيل التساوى او التزائد يفيد المطلوب فانا اقمنا
على الاول لان المثل موجود فى التزايد فاذا علم فهو
المطلوب من اثبات المثل على مضمون بل من اثبات الزائد
بطريق الاولى بدون العكس وفيه بحث لان الخط وان

وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن لا توجد جميع الاقسام
الى الفعل محال ولو فرض وجود جميعها الى الفعل كان البعد المشتمل
على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه فرضية الى المقدار
يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فاذا كانت الاجزاء غير متناه
هية يكون البعد غير متناه فيكون ما لا يتناهى محصورا بين
حاصرين واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول فلانها
لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود فيكون متشكلا
لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود
اى صح من اكثر بالمقدار اى الجسم التعليمي والسطح فان
الاطراف الخطوط او النقط لا يتصور احاطتها بها الهيولا و[illegible]
بالاحاطة ههنا هو الاحاطة التامة ليخرج الزاوية فانها على الاصح هيئة
وكيفية عارضة للمقدار من حيث انه يحاط بحد او اكثر احاطة
غير تامة مثلا اذا فرضنا سطحا مستويا احاط به خطوط ثلثة مستقيمة



فاذا اعتبر كونه محاطا بالخطوط الثلثة كانت الهيئة العارضة لها بهذا
الاعتبار هي الشكل فاذا اعتبر منها خطان متلاقيان على نقطة
منها كانت الهيئة العارضة لها بهذا الاعتبار هي الزاوية وهذا اما هو
اشارة الى انه لا يلزم منه ان لا يكون محيط الكرة وامثاله شكلا
والانسب ان يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة
الاحاطة سواء كانت احاطة المقدار به او احاطته بالمقدار ليشمل
ذلك محيط الدائرة وامثاله ايضا وقد يقال انما يلزم تشكل
الصورة اذا كانت متناهية في جميع الجهات ولم يثبت ذلك
بما ذكره من الدليل لانه لو فرض الاتناهي من جهة الطول فقط
لمكن وجود خطين يخرجان من نقطة واحدة ويذهبان متباعدين
الى غير النهاية فيحدد توقف امكان انفراجهما كذلك
على اللاتناهي في العرض ايضا واقول لا حاجة لنا الى اثبات تشكلها
فانها اذا كانت متناهية ولو في جهة واحدة لكانت لها هيئة







والهيئة اعم من الشكل
وخصوص التخييل بالاعم
لا التخييل بالاخص

متناهية ولو في جهة واحدة لكانت لها هيئة مخصوصة من
جهة ذلك التناهي فننقل الكلام الى تلك الهيئة وذلك الشكل
اما ان يكون للجسمية اي للصورة الجسمية لذاتها من حيث
هو هو وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد
او لسبب لازم للجسمية وهو ايضا محال لما ذكر او لسبب
عارض لها وهو محال والا لامكن زواله اي العارض او الشكل
فامكن ان تتشكل الصورة بشكل آخر فيكون قابلة للا
نفصال قد يقال لا نسلم ان تبدل الشكل انما يكون بالانفصال
فان الاجسام المتصلة الصلبة اذا كسر تتغير شكلها من غير فصل
واجيب بان ذلك يكون هناك انفصال فلا بد من انفصال وهو
من لواحق المادة ونوقش في ان ما قرروه ان ذهب فعلا
وانفصالا ولا يجوز ان يكون امر واحد فاعلا ومنفعلا في الجسم
الا ان يفعل باحدهما وينفعل بالآخر فالامر اي الانفعال يتم تابع

للمادة والفعلية تابعة للصورة وبهذا ينقوى ما قاله الافاضل من ان
النفس تفعل فيما تحتها من الابدان وتنفعل عما فوقها من المبادي
العالية مع انها غير مادية واما ثانيا فلجواز ان يكون الفاعل
والمنفعل واحدا من الجهتين وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب
من الهيولى والصورة المناسب ان يقال فهو مقارن للهيولى فان
الصورة المفارقة مع الهيولى مقارنة لها بهذا اطلق لعلك تقول
معلوم لاحتمال ان يكون ذلك الشكل للجسمية مع لازمها او مع
عارض لها او للازم مع عارض لها او لمجموع الثلثة او للباقي وحده او
مع غيره فاقول لو كان للاول لكانت الاجسام كلها متشكلة
بشكل واحد ولو كان للاحد من الثلثة الباقية لما امكن ان يتشكل
الصورة بشكل آخر واما الباقي فمعلوم بالضرورة اذ لا يكون علة لشكل
معين للصورة الا الرابطة خاصة بشكل تام ان يكون مع الرابطة او في
تحقق ذلك الشكل او لا وعلى الاول لو كان ممتنع الزوال تنتقل التأثر

التأثر به بين الامور المذكورة الى الرابطة والافتراق المحدود والثاني في
نقطة وعلى الثاني اذ لو كان لاختلاف الباقي والمعاد ممتنع الزوال
وهو الرابطة بين تلك الامور والافتراق محدود والثاني اذ لو كان في نفسه
الانفصالات كما صرح بما ذكره المحقق بادنا امثلة لم يتوهم فان قلت
يجوز ان يكون انتفاء المحل الزوال علة للتشكل والصورة معا
فلا يدل البتة على الصورة ايضا ولا يبقى متشكلا بشكل اول قلنا انه
ان كان كذا فلا بد ح من الاستحالة ان يكون علة للصورة على ما تقرر
في اثبات العقل ثم عليك المناقشة هنا باحتمال ان يكون
الشكل لشخص الصورة اللازم الا ان يقال الشكل علة للتشخص
كما ذهب اليه بعضهم وسيأتي الكلام فيه وقد يقال لتوجيه هذا النقل
ان الشكل المعين الحاصل للصورة لابد من مخصص فيها اذ نسبة
الفاعل الجميع الاشكال على السوية فذلك المخصص اما هو الجسمية
او لازمها او عارض لها ولا يبقى على ما ذهبوا اليه ان الهيولى المنفردة

لان الصادر
الاول يجب
ان يكون علة
لجميع ما سواه
والصورة
لا تكون علة
للهيولى
والشكل يلزم
الدور

والصورة والاعراض والنفوس فايضة من العقل الفعال وانما عدلنا
عن ذلك لانه لا ينفع في الاعتقادات على انهم ما ذكروه في تلك القاعدة
فيستند الافعال الى العقل الفعال ايضا كما يظهر بالتوجه
الى مباحث الصورة النوعية والآن والمبحث **فصل** في الهيولى
ايضا لا يتجرد عن الصورة لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان تكون ذات
وضع اي قابلة للاشارة الحسية او لا تكون لا سبيل الى كل واحد
من القسمين فلا سبيل الى التجرد عن الصورة اما بيان انه لا سبيل
الى الاول فلانها حينئذ اما ان ينقسم او لا لا سبيل الى الثاني لان
كل ما له وضع وهو منقسم اي قابل للانقسام على ما مر في نفي الجزء
الذي لا يتجزى لا يخفى عليك ان ما يدل على ما مر من عبارته وهو ان
كل شيء له وضع فهو قابل للانقسام سواء كان جوهرا او عرضا لانهم
قائلون بوجود النقطة وما مر في نفي الجزء يدل على ان كل جوهر ذي وضع
فهو قابل للانقسام ولا دلالة له على ان كل عرض ذي وضع ايضا كذلك

لك اذ لا امتناع في تداخل النقاط قطعا لما ادعاه ان كل جوهر
له وضع فهو قابل للانقسام وحينئذ لا يتم الكلام الا اذا اثبت
ان الهيولى جوهر وقد يستدل عليه تارة بانها محل للصورة
الجسمية وقد اشرنا الى ضعف ما عليه وتارة بانها جزء الجسم الذي
هو جوهر وهذا انما يدل على الهيولى المخصوصة اعني الجزء العنصري
ونحن ولا سبيل الى الاول لانها حينئذ اما ان ينقسم في جهة واحدة
فقط فيكون خطا جوهريا او في جهتين فيكون سطحا جوهريا او
او في ثلث جهات فيكون جسما والقول لا يخلو الكلام في هذا المقام من
اضطراب اذ لا شبهة في ان الشق الثاني من الترديد الاول
هو عدم الوضع مطلقا فان اراد بالشق الاول ذات وضع
في الجملة فلا نم ان ماله وضع في الجملة وهو منقسم في الجهات الثلث
منحصر في الجسم وان اراد ذات الوضع بالذات فهو عدم
مساعدة اللفظ عليه ذلك الترديد حاصر او وجب بيضا لعل

الجسم من نواحي الصورة الجسمية بناء على أنّ الجسم في بادئ
النظر كما قاله شارح المواقف في هذا المقام عليها وهو غير ملائم
لما يجيء من أنها لو كانت جسمًا لكانت مركبة من الهيولى والصورة وكل
واحد منهما باطل أما أنه لا يجوز أن يكون خطًّا فلأنّ وجود الخط على
سبيل الاستقلال أي بجوهره محال إذ لا انتهاء إلى طرف في
السطحين فيهما بعضهم بالمستقيمين لا خطا، أقول هذا التقييد
مفهم أن الأولى لا يتم المطلوب إلا بإبطال الخط الجوهري مطلقًا سواء
كان مستقيمًا أو غيره وهذا المخصوص بإبطال المستقيم منه على
أنه يكفي في ذلك استقامة ضلوع كل واحد منهما ولا حاجة إلى
استقامة جميع أضلاعهما فإنه إن يجب تلاقيهما أو لا يجب لا جائز أن
لا يجب وإلا لزم تداخل الخطوط وهو محال لأن كل خطين مجموعهما
أعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هذا خلف قيل إن أراد
أن كل خطين فيهما أعظم من أحدهما في جهة الطول ففي تلك الكلام

الكلام يلزم في اجتماعهما في الطول بل في الوضع وإن أراد في جهة الوضع فهم
إذ لا عظم للخط في تلك الجهة وتوضيحه أن امتناع التداخل إنما
هو في المقادير من حيث هي مقادير فالمقدار إن كان أصلا لا يمتنع
التداخل فيه بوجه من الوجوه وما له مقدار في جهة واحدة فقط
امتنع فيه التداخل من تلك الجهة فقط وما له مقدار في جهتين فقط
امتنع فيه التداخل من تينك الجهتين فقط دون الجهة الثالثة
وما له مقدار في الجهات الثلث امتنع التداخل فيه بالكلية مطلقًا
مطلقًا فإن قلت فعلى ما ذكرت لا يمتنع التداخل في الأجزاء التي
لا تتجزأ إذ لا مقدار لها أصلا فكيف حكم بامتناع التداخل فيها
قلت الحكم بامتناع التداخل فيها إنما هو على تقدير تركب الجسم
منها إذ على هذا التقدير لو تداخلت لم يحصل من انضمام بعضها
إلى بعض ما له مقدار في جهة فضلا عن المقدار في الجهات الثلث
انتهى كلامه أقول إذا أمكن الخط الجوهري بين الخطين الجوهريين بل

استحالة ٧

بين الجسمين فالتداخل هنا كما قطعنا كما صرح به شارح
المواقف قدس سره حيث قال بيان استحالة التداخل بين
الاجزاء التي لا تتجزى ان بديهة العقل شاهدة بان المتحيز بذاته
يمتنع ان تداخل مثله بحيث يتحد حجمهما مع حجم واحد منهما وقد
ظهر منه ان قوله لكن امتناع التداخل انما هو على تقدير تركب الجسم
منها محل رد فلان تداخل تلك الاجزاء محال في نفسها سواء تركب
الجسم منها او لا دان التفصيل ان يقال البديهة تحكم بان التداخل
الجوهري محال مطلقا واما تداخل غيرها فعلى ما فصله المتوقف
فلا يجب قوله بان امتناع التداخل انما هو في المقادير من حيث
هي مقادير ثم امتناع التداخل في المقادير انما هو من حيث هي
مقادير وقد يجاب عن اصل الاشكال بان هذا التناظر معناه ان
مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول فلو تداخل الخط المستقل
المتوسط بين الخطين الوضعيين في احدهما لم يكن التداخل معا

معا في الطول من احدهما والآلم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما
بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط هذا خلف اقول
فائدة هو لان التناظر معناه ان كل خطين مجموعهما
اعظم من الواحد اذا كانا متباينين في الطول فاما اذا كانا
متلاقيين في الوضع فلا دليل جاز ان يجب والا لا نقسم
الخط في الجهتين لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الآخر
وهو محال واما انه لا يجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت
سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يجب تلا
قيهما او يجب ولكل واحد منهما بطلان ما مر واما انه لا يجوز ان
يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى
والصورة كما مر واما انه لا سبيل اليه التناهي فلانها اذا كانت
غير ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فهي
في ذات وضع بالضرورة فاما ان لا يحصل في حيز اصلا او

او تحصل في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون
بعض قيل عليه يجوز ان لا يقترن بها الصورة الجسمية
ابدا واجيب بانها بالنظر الى ذاتها ان لم يقبل الصورة لم يخرج
من الهيولى به من المقارنات فان قبلتها فلحوق الصورة
ممكن لها بحسب ذاتها والممكن ما لا يلزم منه محال لكن عدم
الصورة لها مستلزم للمحال لا يقال الممتنع بالغير يجوز
ان يستلزم ممتنعا بالذات كما ان عدم العقل الاول يستلزم
عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لانا نقول الممتنع بالغير انما
يستلزم ممتنعا بالذات من حيث انه ممتنع بواسطة استلزام
عدم العقل عدم الواجب من حيث انه ممتنع بوجود الوا
جب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية
فلا يستلزم المحال والا لم يكن ممكنا بالذات وهنا كذلك
لان الهيولى المجردة اذا نظر اليها في حد ذاتها من غير نظر الى

لا يقال ان ويلزم هذا ان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما ينافيه وهو انه يقال لا يجوز ان يكون الهيولى مقارنة للصورة في اصل الفطرة
والا فان كانت ذات وضع فعلى هذا اما ان تحصل في جميع الاحياز او لا تحصل في شيء منها او تحصل في بعض دون بعض وكل منها باطل كما مر
لانا نقول الشق الثالث على هذا التقدير ... قلنا لانه ان هيهنا مرجحا وهو ان كل صورة نوعية
... الصورة ... اخرى ... وضع سابق يقتضي الوضع اللاحق بخلاف ما اذا كانت الهيولى مجردة اولا ثم اقترنت بها
الصورة لانه ليس هيهنا وضع سابق يقتضي وضع اللاحق تامل فيه

الثاني وفي لحوق الصورة اياها يلزم منه المحال وقد
يجاب ايضا بان الكلام في الهيولى الاجسام بل كانت مقارنة
بالصورة في اصل الفطرة غير منفكة عنها كما هو الان او
كانت في اصل الفطرة مجردة ثم اقترنت بالصورة والاول
والثاني محال بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها
في كل واحد من الاحياز ممكن لان الهيولى على ذلك التقدير نسبتها
الى جميع الاحياز على السوية وكذلك نسبة صورة الجسمية
فان يقتضي حيزا مطلقا لا معينا فلو حصلت في بعض الاحياز
دون بعض يلزم ترجيح بلا مرجح وهو محال قيل يجوز ان
يقتضي الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على
ما سنذكرها فلا يلزم ترجيح بلا مرجح واجيب بان الصورة
النوعية وان عينت مكانا لكن نسبتها الى جميع اجزاء وا
حدة فلا يصلح ان يكون مخصصا للهيولى بجزء معين منها ذلك

ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة او ان ادحالة من
الحالات تقتضي انضمام اجزاء المكان الكلي اليها فيكون
الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي فلا حاجة في التخصيص الى غير
الصورة النوعية وقد يجاب بان الهيولى اذا حصلت
في بعض الاحياز فلا بد من ان يتخصص كل جزء من اجزائها بجزء
معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا يقتضي ذلك
لان نسبتها الى جميع الاجزاء على الاستواء فتخصيص الاجزاء
مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا ولا يمكن
ان يقال ان الهيولى المقارنة للصورة المتصلة متصلة فيكون
اجزاؤها مفروضة لا موجودة في الخارج فلا يقتضي مخصصا
وقد جاز ان يكون هناك حالة تخصصت الهيولى بوضع معين
ولا يلزم الاعتراض على هذا التقدير بان يقال بان الماء اذا انقلب
هواء او بالعكس فما انقلب اليه لم يوضع من اجزاء الحيز

الحيز الطبيعي لما انقلب اليه مع تساوي نسبته اليها
فلتكن الهيولى بعد مفارقة الصورة اذا كانت مع تساوي
نسبتها الى جميع الاحياز لان الوضع السابق يقتضي الو
الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح لان اذا ان
انقلب مثلا جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب
في الوضع الطبيعي للماء انتقل الى اقرب مواضع الهواء
من ذلك الموضع فالقرب مرجح للحصول فيه وان كان قبل
الانقلاب في موضع الهواء فهو استقر فيه بعده
طبعا فالحصول في ذلك الموضع مرجح ولا يتصور مثل ذلك
في الهيولى التي لا وضع لها اصلا

فصل

في اثبات الصورة النوعية وهي التي تختلف بها الاجسام انواعا اعلم ان لكل
واحد من الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة
الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز

أي اقتضاء السكون في مكان عند حصوله فيه والحركة إليه
عند خروجه عنه دون بعض بل بسائر أشكاله ليس أولى
فادعى ان الجسم بالطبع دورة ولا يكون لانها قابلة فلا
فلا يكون فاعلة لها بسيطة وأيضاً بسائط العناصر مشتركة
لانقلاب بعضها بعضاً فلا يكون مبدأ للصور مختلفة في آثار
أما أن يكون للجسمية العامة أي الصورة الجسمية المشتركة
في جميع الأجسام أو للصورة الأولى لا سبيل إلى الأول
وإلا لاشتركت الأجسام كلها في ذلك فتعين الثاني وهو
المطلوب ولا يخفى عليك أنه لابد لاختصاص الأجسام
بصورها النوعية من سبب وقد ذهبوا إلى أن
الاختصاص في الأجسام العنصرية لأن مادة العنصرية
قبل حدوث كل صورة فيها الا تتصف بصورة
أخرى لأجلها استعدت لقبول الصورة اللاحقة وأما

وأما في الأجسام الفلكية فلأن لكل فلك مادة مخالفة
بالماهية لمادة الفلك الآخر ولكل مادة فلكية لا تقبل
الا الصورة التي حصلت فيها وقيل لم لا يجوز أن يكون
الاختصاص بالآثار في العنصريات لأن مادتها قبل الا
تصاف بكل كيفية كانت موصوفة بكيفية أخرى لأجلها
استعدت لقبول الكيفية اللاحقة وفي الفلكيات لأن مادة
كل فلك لا تقبل الا الكيفية الحاصلة لها فلا حاجة إلى إثبات
الصور النوعية وقد يجاب بأنا نعلم بديهة أن
حقيقة الماء مخالفة لحقيقة النار فلا بد من اختلا
فهما بأمر جوهري مختص واعلم أن دليلهم لو تم
لدل على أن لآثار الأجسام مبدأ فيها وأما أن
ذلك المبدأ واحد أو متعدد فلا دلالة عليه ولعلهم إنما
اكتفوا على الواحد لعدم احتياجهم إلى الزائد فإن قيل

هذا مناف لقولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
قلنا امتناع صدور المتعددة عن الواحد مشروط
بعدم تعدد الجهات في الواحد والصورة
النوعية وان كانت امرا واحدا بالذات الا
انها متعددة الجهات يقتضي لكل جهة ما يناسبها
وبه يندفع بعض الاشتباه في كيفية التلازم المذكور بين الهيولى
والصورة ايضا فان الهيولى ليست علة للصورة
لانها لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما مر
ان اراد ان الهيولى لا تتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فان
عليه ان الثابت فيما سبق هو ان الهيولى يمتنع انفكاكها
عن الصورة ولا يظهر منه ان الهيولى لا تتقدم على
الصورة تقدما زمانيا واما انها لا تتقدم على الصورة
تقدما ذاتيا فغير معلوم منه وان اراد انها لا تتقدم على

على الصورة تقدما زمانيا فلا يفيد في ان ايجاد بقوله والعلة
الفاعلية للشيء يجب ان تكون موجودة قبله انما
يجب تقدمها على المعلول بالذات فيكفي للدلالة
لا يحصل المطلوب من المقدمتين وان اراد
انها يجب تقدمها بالزمان فممنوع فان الواجب
والعقل الاول متساويان بحسب الزمان
والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة
انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل فلو
كانت علة فاعلية للتشكل والا لاشتركت
الاجسام كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة قابلية
لان القابل هو الهيولى فلا يتقدم بوجوب وجودها
الفائض عن العلة المفارقة على الشكل فوجوب
وجودها مع الشكل ان لم يتوقف عليه اذ بان

يعني الذي ذكره هذا القائل فيما سبق هو ان الصورة لو كانت مخصصة لحصول الشكل المعين من العلة
المفارقة لزم الاشتراك المذكور لا ما ذكره هو هنا من ان الصورة لو كانت علة فاعلية لزم ذلك الاشتراك
فعلى ما بيناه غير صحيح لان ما ذكره هو هنا ... لا لازما لما ذكره سابقا فلا يبقى ...

توقفت عليه واقول فيه نظر لانه لا يلزم من نفي كون
الصورة علة فاعلية او تابعة للشكل نفي العلية
مطلقا لجواز ان تكون شرطا فلا يلزم نفي تقدمها على
الشكل وايضا المذكور فيما سبق هو ان الصورة لو كانت
مخصصة للشكل المعين بالعلة الفاعلية المفارقة لزم
الاشتراك المذكور لا انها لو كانت علة فاعلية له
لزم ذلك بل هو خلاف الواقع وقد يقال
الشكل هو الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحد الواحد
او الحدود بالمقدار وتلك الهيئة متاخرة عن وجود ذلك
الحد او الحدود وهو متاخر عن وجود المقدار الذي هو المحدود
وهو متاخر عن الجسم المتاخر عن الصورة لوجوب
تاخر الكل عن الجزء فاذن الشكل متاخر عن الصورة بهذه
المراتب فكيف يقال انها مع الشكل او متاخرة عنه

عنه واجاب عنه المحقق الطوسي بان هذا البيان
يفيد تأخر الشكل عن ماهية الصورة لا عن الصورة
المشخصة فالاولى ان يدعى عدم تأخر الشكل عن الصورة
المشخصة لاحتياجهما في تشخصهما الى التناهي
والشكل ولا يبعد ان يحتاج الشيء في التشخص
الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم بالنسبة
الى الاين والوضع المتأخرين عنه فاذن التناهي
والشكل غير متأخرين عن الصورة المشخصة
من حيث هي متشخصة وان كانا متأخرين
عن ماهيتها هذا والانصاف ان يقال
ان الصورة متأخرة عن الشكل قطعا وكما
لقائل ان يقول احتياج الصورة
في تشخصها اليهما غير معقول لانه

ان كان الجزء منها ذا الشخص
بذا الهيولى ليس كذلك فان الشخص المشخصة
المعينة باقية مع تبدل الاشكال الشاهد
والتشكل عليهما وان كان الجزء
فذلك باطل قطعا فانا نقطع بالضرورة
ان انضمام الشكل الكلي مثلا الى الصورة
لا يفيد تشخصها والشكل
لا يوجد قبل الهيولى فهو اما متقدم عليها
او معها فلو كانت الصورة علة لوجود
الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى
بالذات والهيولى متقدمة على الشكل
بالذات او معه بحكم المقدمة الثانية فكانت
الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم مع المتقدم

الشيء لا يعقل [illegible] المتقدم والمعية الذاتية
بناء على ان الهيولى متقدمة على الشكل قطعا [illegible]
لكون الشكل انما يوجد بمشاركة الهيولى [illegible]
المقدمة الممنوعة فاذن وجود كل منهما [illegible]
منفصل هذا مبني على ما زعموا من ان [illegible]
ان يكون احدهما علة موجبة له او يكونا معلولي
علة موجبة لهما لتحقق التلازم الى العلة الموجبة
بامتناع تخلف المعلول عنها سواء كان علة تامة
او [illegible] فلانها مستلزمة للمعلول وبا
وبالعكس واحد المعلولين مستلزم لها فهو

للحلول الذي ... وبالتكس ... بحث

في هذا المقام بحث

فانه اذا اعتبر في العلة الموجبة الايجاد فلا نم انه

الا يكفي احد المتلازمين علة موجبة للآخر فلم لا يكفي

مطلوب ... موجبة لها لزم امتناع الانفكاك

عن الآخر وهو كذلك فان لم يعتبر لم يلزم ان تكون

الهيولى ... على تقدير كونها موجبة فلا

يكون وصف العلة بالفاعلية فيما سبق منا

سب للمقام ولست الهيولى غنية عن كل

الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقوم بالفعل

بدون الصورة اي بدون ما هيتها الا كتفاء بالفاعلية

المادة بتواردها فرادها عليها دلونا لنا

الصورة عنها في تفلته صورة الاولى بعض

الى ... المادة فتلك الصورة المتواردة

عليها لا تذاعى تزال واحدة منها ... النقف

وبقاء مقامها دائمة اذ لا تكون ... النقف

باقيا على حاله بتعاقب تلك الذاعي وليست

الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما

بينا انها لا توجد بدون التشكل المفتقر

الى الهيولى فالهيولى مفتقرة الى الصورة في وجود

ها وبقائها واقف ... بحث

اذ لو كان ما ذكره لا ... ابتا ...

ان الهيولى مفتقرة الى الصورة في البقاء لكانت

الصورة ايضا مفتقرة الى الهيولى فيه لما بينا ايضا

ان الصورة لا توجد بالفعل بدون الهيولى وقد
يقال هذا مناف لما
سبق من ان الصورة علة للهيولى اذ لا معنى للعلة الا ما يحتاج
اليه الشيء في وجوده وتحققه فلو توقفت
الهيولى الى الصورة في الوجود لكانت
الصورة علة
لها والجواب ان المراد
هاهنا ان الهيولى
مفتقرة في الوجود
الى طبيعة الصورة
لا الى الصورة المتشخصة
لجواز انتفائها مع بقاء
الهيولى والمذكور سابقا هو ان الصورة

الصورة المتشخصة ليست علة للهيولى فلا منافاة
فان قيل فالصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها و
لا تفارقها فحصل التوقف فيهما فيلزم دور
عليه الاول يلزم الدور من جهة العلية منقولة لا
الصورة في التشكل وبالعكس اذ كل واحد منهما لا
لا لها الا في تشكلها الا ان الاولى لا تشكلها
بل بحسب ان احديهما اذا كانت علة للتشكل الاولى
فلا من حيث انها متشخصة تكون متقدمة على التشكل
الاولى وهي متشخصة بالشكل فيلزم تقدمها من حيث
انها متشخصة فلو انعكس الامر لزم كون الشكل

از دست اجل بسی جگر کان خسته شد معمور　　　در خوردن آدم زمین بسر شد

ليس بشخص ... ان يحيط الحدث بل يجب ان

لازم للتشخص من حيث هو تشخص وتقدم العلة

يجب ان يكون بالذات وتشخصها لا بلوازمه ولا

يتوهم ان تقدم المادة بالذات يوجب تقدم

الكل لان جزء العلة المادية لمعلولها مقدمة

عليه بالذات مع استحالة تقدمه على نفسه

فصل في المكان يطلق اما على الأثر الذي البعد

المجرد عن المادة واكثر اطلاق الاكثر على المكان فكان

عن الشك هو السطح الباطن من جسم الحاوي

المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي لان الجسم

ما ... ان يكون في الخلاء

امر ابتداء منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم في

جزء حاصل بتمامه فيما لا ينقسم ونصفه

يكون امرا منقسما في جهة واحدة فقط لامتناع

ان يكون محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم

في جهتين او في ثلث جهات فالاول قول من قال

ان المكان سطح عرض لاستحالة الجوهر فلا يكون

ان يكون حالا في المتمكن والا لانتقل بانتقاله

بل هو فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا له

للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته والثاني

والا لزم من حصوله في الجسم
تداخل الاجسام فهو بعد
مجرد وهذا مذهب الاشراقيين
ويسمونه بعدا مفطورا لانهم
ادعوا فطر عليه البديهة وصحفه بعضهم
بالمقطور بالقاف اي بعدا
لا انقطاع له ويجب
ان يكون جوهرا قائما بذاته لتوارد المتمكنات
عليه مع بقائه بشخصه فهو
جوهر متوسط بين العالمين اي الجواهر
المجردة التي لا تقبل الاشارة
الحسية والاجسام
التي تقبل الاشارة لانه جوهر كثيف وهو

والا يكون مساويا لـ... السطح الباطن من الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وهذا
مذهب المشائين وعلى الثاني يكون المكان
بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد
الذي في الجسم بحيث ينطبق احدهما على الآخر
ساريا فيه بكليته فذلك البعد الذي هو
المكان اما ان يكون امرا موهوما يشغله
الجسم ويملأه على سبيل التوهم وهو مذ
هب المتكلمين واما ان يكون امرا موجودا ف
لا يخلو اما ان يكون بعدا ماديا قائما بالجسم والاول

لازم وقد يجاب عنه بانا نعلم بالضرورة
ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع النظر
عن ذلك الفرض اقول الاولى الترديد بانه (?)
الاشياء المفروضة خارجي وموجود فيه كما هو الظاهر
لعادة جارية بابطال مذهب المتكلمين والاشاعرة (?)
لو فرض ابطال ... شق الترديد الاول بالاول
والشق بانه فيلزم ان ما ذكره لا يدل على انه ليس
لا شيئا في الخارج بل يدل على انه ليس لا شيئا
في نفس الامر فان الاولى الترديد بين اللاشيء في
نفس الامر والموجود فيها فيتسع دائرة المناقشة

الاقسام الادلة للجوهرية
لافتقر على ما هو المشهور
والاول باطل فتعين الثاني وانما
قلنا الاول باطل
لانه لو كان خلاء فاما ان يكون لا شيئا محضا
او بعدا موجودا مجردا عن المادة لا سبيل
الى الاول لانه يكون خلاء اقل من
خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين
المدينتين وما يقبل الزيادة
والنقصان استحال
ان يكون لا شيئا محضا قيل قبول الزيادة
والنقصان انما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه الا
الوجود الفرضي واما كونه موجودا حقيقة فغير لازم

[illegible]

لكن ... لانه لو وجد البعد مجردا

لكان هيولى لذاته غنيا عن المحل فالالحاق

لذاته مستغنيا وهذا مناف لتجرده فاستحالة

اقترانه بالمادة اي على وجه الافتقار ضعيف لانه متفق

البعد في الاجسام وفيه بحث لانه موقوف

على تماثل الابعاد المادية والمجردة معا وانما

يلزم لو كان المادية والمجردة جواهر وفعلى علم الكل

بين الماهية والفرد الاشياء وهاهنا ... عنه

قال فصل في الحيز ان كل جسم فله حيز

طبيعي قيل هذا ينتقض بالجسم المحيط

المحيط فانه جسم وليس له حيز

على تفسيره اي السطح

الباطن من الجسم الحاوي المماس

للسطح الظاهر من الجسم المحوي

اذ ليس وراءه جسم آخر يحويه

ودفع بمحاذاته بالنسبة الى ما في

جوفه وقد يجاب عن ذلك بان الحيز

عندهم ما به يمتاز الاجسام في الاشارة

الحسية عن غيرها وهو اعم من

المكان لتناوله الوضع الذي يمتاز به المحدد عن

غيره في الاشارة الحسية

فهو متحيز وليس في مكان والابعد

ان يكون الحالة التي يتميز بها في الاشارة

[illegible]

الكيفية غير طبيعية له وإن كان يمكن
شيء له أوضاع ونسبة بالقياس
إلى ما تحته إلا طبيعية فإن قلت
هذا أمكان فلا حاجة إلى تحقيق
في شرح الإشارة
من أن المكان عند القائلين بالجزء غير الحيز
وذلك لأن المكان عندهم [illegible]
مفهوم اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتمكن
كالأرض للسرير وأما الحيز عندهم
الفراغ المتوهم المشغول بالمتحيز الذي
لو لم يشغله لكان خلاء كداخل
الكوز للماء وأما عند المشائين والجمهور
من الحكماء فإنما واحد وهو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح

للسطح الظاهر من المحوي أقول القيود من كل من
التشخصات والأين أعم من المكان حيث قال وموضع
من طبيعيته الشفاف لا حيز والأولى فيه أن يكون
لو جاز أما مكان وأما وضع وفي موضع الآخر
كل جسم فله حيز طبيعي فإنه لو فرض ذا حال كان
في حيز ما لأنا إذا فرضنا عدم تأثير القواسر
إلى الأمور الخارجة لكان في حيز معين بالضرورة
وذلك الحيز إما أن يستحق الجسم لذاته أو لقاسر
إلى الأمر الخارج فرضنا القاسر [illegible]
إذ لو كان المراد منه كان تأثيره على خلاف [illegible]

الطبيعة ان يكون الاثر دليلا على الاسباب التي
لانه فرضنا عدم الطبيعة فيبطل القول فاذا
كان علة الطبيعة اذ لا يمكن استناده الى الجسم
استناده الى ما ليس له الا افتقاره على السوية لا الجسم
ولا الى الطبيعة لانه تابع له في الحقيقة الاخرى فما
على الاطلاق فيتعين استناده الى امر داخل فيه
فيتعين ان يكون الطبيعة وهو المطلوب فان قلت تاثير
الفاعل فيه انما هو من الابتداء كما يتوقف
فلو قسنا فلم لا يجوز ان يكون الجسم طبيعة تكون
موجودا فضلا عن ان يكون ما صدقا عليه

فصلا او متقلبا الواحد لا يمكن ... ان يكون
مفصلا بوصف هو معنى من قابليته فان الاثار
لوازم وجود الجسم ولا يمكن تحقق الشيء بدون تحقق
شيء بدونه فتحقق الاثار فيها يستلزم وجود فاعل
الفاعل اذا وجد الجسم وجد معه في معنى
له الة قلت هذا وارد على القائل بان الفاعل
هو البعيد واما القائل بانه هو السطح فلم يدل ان يمتنع
ان لا يكون لوازم وجود الجسم كما في الحد وقد
اورد على من قال ان الجسم مع طبعه ولو كانت
تكون في الذهن فقط الا ان الجسم كلي وقد

ان يكون ... بسبب نفس الامر فلا ...

الا ... على ان الجسم مكان طبيعيا يطلب

نفس الامر بل على ان له مكانا طبيعيا على ذلك التقدير

الذي لا يطابق الواقع ولا يجوز ان يكون لجسم حيز

ان طبيعيان لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا

حصل في احدهما فاما مع طبعه فاما ان يطلب

الاخر اولا فان طلب الاخر يلزم ان لا يكون الحيز

الاول الذي حصل فيه طبيعيا لانه هارب

عنه طالب لغيره وقد فرضناه طبيعيا هذا خلف وا

ن لم يكن طالبا للاخر يلزم ان لا يكون الحيز الاخر طبيعيا

اي افتقار الجسم ... المكان الطبيعي شروط بعدم حصوله في مكان اخر هو مطلوب فاذا لم يوجد ذلك الشرط لم يوجد ذلك المشروط وهو الافتقار

لانه ليس طالبا له حينئذ حافظا وطبعه و...

فرضناه طبيعيا هذا خلف واورد عليه بان عدم الطلب

للمكان الطبيعي بسبب ان وجد مكانا طبيعيا

اولا يستلزم كون هذا المكان طبيعيا له فان طلب المكان

انما يكون اذا لم يكن واجدا لمكان هو مطلوبه

لشرح هذا الكلام لو وجد جسم حيزان طبيعيان

فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل

في شيء منهما والكل باطل اما الاول فظاهر واما الثاني

فلما ذكره المص واما الثالث فلانه اما ان لا يكون

في سمت الحيزين او يكون على وجه او ان يتوسطهما

بينهما او يقع بين جزئين فعلى الاول يلزم
قبول طبعا الاجسام الفلكية للفك وهو محال
وعلى الثاني يلزم قبول الاجسام الفلكية طبعا فاذا فصل
الاول ... وقد تبين بطلانه
اقول لا حاجة الا الى ... هذا
التطويل فانه يكفي ان يقال لو كان للجسم جزء
طبيعية لامكن حصول احدهما على الاخر بط
اذ يلزم على التقدير وقوع الخلف وكذا المقدم

فصل في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي
لان كل جسم متناه وكل متناه فهو متشكل وكل متشكل فله

فله شكل طبيعي فلان الجسم لو خلي وطبعه لكان على
جسم متناه فلما مر واما انه متناه فهو متشكل
فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا
قد مر ما فيه فتذكر واما قلنا انه كل متشكل فله
شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر اي
الامور الخارجة لكان على شكل معين وذلك الشكل
اما ان يكون للطبع او لقاسر لا سبيل الى الثاني
لانا قد فرضنا عدم القواسر فاذا هو مقتضى طبعه
وهو المط واورد عليه شكل الجسم يتوقف على
تناهي ابعاده والتشكل طبيعي الجسم لا يقتضي

شيء هي اتحاده ولا استنادها من حيث هي

وما هو في شيء بواسطة السببية مستندة

الأداة ولا الإفاضة للأداة من حيث هو لا يكون

... ذاتٍ لا لأداة وهذا بعينه وارد على المكان

بمعنى السطح فإن حصول الجسم فيه موقوف

على وجود جسم حاوٍ وهو أمر غريب قطعا

نعم في المكان بمعنى البعد فإن حصول الجسم فيه

موقوف على حصوله وهو فاعل لم يستند الأداة

فيه لكنه لازم له من حيث هو **فصل**

في الحركة والسكون أما الحركة فهي الخروج من القوة

من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج قيد به لأن

الشيء الموجود لا يجوز أن يكون بالقوة من جميع

الوجوه فإن كان وجوده بالقوة فيلزم أن

لا يكون موجودا بالفعل وقد فرضناه موجو

دا هف فهو إما بالفعل من جميع الوجوه

وهذا هو الموجود الكامل الذي ليس له كمال

منتظر كالباري عز اسمه والعقول أو بالـ

الفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها

فمن حيث إنه بالقوة لو خرج من القوة إلى

الفعل فذلك الخروج إما أن يكون دفعة واحدة

ومراد الشيخ من إيراد كلام أرسطو
هنا بيان ... غير ما ذكره ... مولانا صدر
الدين

وهي الكون والفساد كانقلاب الماء هواء
فإن الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة
فخرجت منها إلى الفعل دفعة أو على سبيل الت
دريج فهو الحركة وأقول فخرجت أما أولا
فلأنه يحصل للنفس صفات لم تكن لها قبلها
فخرج عن القوة إلى الفعل باعتبار تلك الصفات
ولا يسمى ذلك الخروج حركة ولا كونا ولا فسادا
وأما ثانيا فلأن الانتقال من الجدة والفعل
والانفعال والحركة فيها عند بعضهم حركة
ليس كونا ولا فسادا قال أرسطو الحركة قد

قد تطلق على كون جسم بحيث أي حد من حدود المسافة
يفرض لا يكون هو قبل آن الوصول إليه ولا بعده
حاصلا فيه ويسمى الحركة بمعنى التوسط وهي صفة
شخصية موجودة في الخارج مستمرة إلى
الانتهاء مستلزمة اختلاف نسب المتحرك إلى الحدود
لست في باعتبار ذاته مستمرة وباعتبار
نسبته إلى تلك الحدود سيالة فباستمرارها
وسيلانها تفعل في الخيال أمرا ممتدا غير قار
تطلق عليه الحركة بمعنى القطع فإنه لما ارتسم
نسبة المتحرك إلى الجزء الثاني في الخيال قبل أن يزول

نسبته الى الجزء الاول على تحقق امر ممتد منطبق

على المسافة كما يحصل من القطرة النازلة

والشعلة الجوالة امر ممتد في الخيال المشارك

فالحركة بمعنى القطع دائرة والحركة بهذا المعنى لا

وجود لها الا في التوهم لان المتحرك ما لم يصل

الى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها واذا وصل فقد

انقطعت الحركة واما السكون فهو عدم الحركة

عما من شأنه ان يتحرك فالمجردات غير متحركة

ولا ساكنة اذ ليس من شأنها الحركة والتقا

بل بينهما تقابل العدم والملكة وقيل السكون هو

هو الاستقرار لانه فيما يمتنع فيه الحركة فالتقابل

بينهما تقابل التضاد ولا جسم متحرك فلا حركة

غير الجسمية اذ لو تحرك جسم بما هو جسم لكان

كل جسم متحركا على الدوام والتالي باطل فالمقدم

مثله والحركة باعتبار مقولة هي فيها على اربعة اقسام

معنى وقوع الحركة في مقولة هو ان الموضوع

يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع آخر منها او

من صنف الى صنف آخر او من فرد الى فرد آخر

والكم كالنمو هو ان تزداد حجم الاجزاء الاصلية

للجسم بما ينضم اليها ويداخلها في جميع الاقطار على نسبة

وهو الصولة النوعية كما هو المقرر عندهم فإن الصولة النوعية داخلة في الجسمية فلو كان تحرك الصولة النوعية بل
[illegible] مع الدوام فلا فرق بينه وبين الجسمية فإن ... الصولة النوعية ... قلت ... فقط فتأمل

طبيعية بخلاف السمن فإنه ازدياد في الأجزاء

الزائدة والأجزاء الأصلية في بعض الحيوانات

هي متولدات من المني كالعظم والعصب

والأجزاء الزائدة فيه هي المتولدة من الدم

كاللحم والشحم والسمن والذبول يجوز أن

يعم الأجزاء الأصلية للجسم بأن ينقص عنه

في جميع الأقطار على نسبة طبيعية بخلاف الهزال

فإنه انتقاص عن الأجزاء الزائدة وقد عد

العلامة في شرح القانون السمن والهزال أيضا

من أقسام الحركة الكمية وهو مقتضى المتأمل

المقولة

والحركة في مقولة يستدعي أمرا واحدا بعينه يتوارد

عليه أفراد تلك المقولة فإن أفراد المقدار في النمو

والذبول لا تتوارد على شيء واحد بعينه لأن المقدار

الكبير في النمو لم يعرض بما كان له المقدار الصغير

بل إنما يعرض المقدار الكبير لما كان له المقدار الصغير

مع أمر آخر منضم إليه وهذا المجموع غير ما كان له

المقدار الصغير سواء كان هو متصلا واحدا أو [illegible]

وكذا المقدار الصغير في الذبول لم يعرض بما كان له

المقدار الكبير بل المقدار الصغير إنما يعرض لجزء مما

كان له المقدار الكبير فمحل المقدار الكبير والصغير

في حالتي النمو والذبول متغايران فليست من
لوازم الكيف وكذلك الحال في السمن والهزال
[illegible] في التخلخل والتكاثف فاراد بالتخلخل
ههنا ان يزيد مقدار الجسم من غير ان ينضم
اليه غيره وبالتكاثف ان ينقص مقدار الجسم
من غير ان ينفصل عنه وقد يطلق التخلخل
على الانتفاش وهو ان يتباعد الاجزاء
بحيث يداخلها جسم غريب كالقطن المنفوش والتكاثف
على الاندماج وهو ان يتقارب الاجزاء بحيث
يخرج ما بينها من الجسم الغريب كالقطن الملفوف

الملفوف بعضه على بعض وقد يطلقان على رقة القوام
وغلظه وهما داخلان في الكيف [illegible] القابلية [illegible]
الواسطة اذا انكسرت على ما مر فلا [illegible]
[illegible] ثم [illegible] عليه دفعة [illegible]
[illegible] في باب [illegible] لا يمتنع [illegible]
الهواء كما حدث في الهواء [illegible] لا [illegible] بحيث
[illegible] الى [illegible] ثم [illegible] البرد الهواء [illegible]
[illegible] وهو بطبعه لا مقداره الذي له
[illegible] فلا [illegible] على [illegible]
فالهواء والنار [illegible] ليس بدون

بينه اما طالبا بالتدريج فيتصل حركتها في الابتداء دائما

التحليل والانتقال فلان انه اذا تحرك الجسم نحو

الاشد منها بالتدريج تحرك من شيء الى شيء اقوى

منه وكذلك اذا زاد الاستعداد وقال الشيخ

اشتد الشيء وقال الشيخ في الشفاء

وهو الفعل

ان يكون الانتقال في غير دفعة اذ الانتقال من

[illegible] من شكل الى شكل يكون دفعة

لكن لا ان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض

الفصل المشترك بينهما هو الآن فاذا فرض زمانا

الواحد

[illegible] فيتحقق ذهاب الاين من الموضع

قد انتقل من نوع الى [illegible] في الاشد

الى نوع آخر اضعف انتقالا تدريجيا

وكما اذا كان الجسم في مكان اعلى ثم تحرك الى

[illegible] في مكان اسفل او كان اصغر مقدارا

[illegible] آخر ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم

مقدارا منه او كان على الشرف او قريب منه ثم

تحرك منه الى وضع هو اضعف او فقط فقد

انتقل الجسم في هذه الصور انتقالا في [illegible]

الا انه [illegible] فلان الحركة اذا [illegible]

لا انا لو [illegible] قلنا انه [illegible]

بين الزمان كما في الغروب مثلاً فانه يكون متدرجاً
تدريجياً وتقول ايضاً ما يوصف بالحركة اما
ان يكون الحركة حاصلة فيه بالحقيقة اولا
بل يكون الحركة حاصلة في شيء آخر يقارنه فيو
صف هنا بالحركة تبعاً لذلك الشيء والحركة
المنسوبة الى الاول تسمى ذاتية والحركة المنسوبة
الى الثاني تسمى عرضية كحركة اعراض الجسم وحركة
الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية
لان القوة المحركة اقول ان افادها
مبدأ الميل فلا يخلو فهي اما ان يكون

سة الى الزمان الاول وهيئة [illegible] بالقيا
يستمر منيا [illegible] بالقياس الى الزمان الثاني
وذلك لان ثبات وجود الاول وبقائه
[illegible] فصل [illegible] فلا تدريجي في الانتقال
يرد عليه ان الفاصل بين الحادث السابق
حدود غير منقسمة فيكون الانتقال
من بعض تلك الالات الا بعض دفعياً ايضاً
ولكن اذا فرض [illegible] بينهما [illegible] منقسم
لان الانتقال من [illegible] الى الآخر تدريجي فكذا
الحال في الانتقال من زمان الى زمان آخر بينهما

مستفادة من امر خارج الا امر حتى ان الحركة
من الاشارة الطبيعية او لا يكون وان الارادية
الميل فلا بد من قوة فان لم تكن مستفادة
من خارج فاما ان يكون له شعور او لا يكون
ان الميل على ما ذكره الشيخ في رسالة الحدود كيفية
بها يكون الجسم مدافعا لما يمانعه وهو عدم
الشعور قطعا فان حملت على الاول فالمراد
بل فان حملت على الثاني فالمراد ان يكون مبدا
ها شعور فالحمل على الاول اوفق بالعبارة فان
فان الشعور قبل جزء الشعور لا يكفي في كون

واما الميل القسري فالظاهر
ويحصل بحيث يوجب ال[illegible]
لانه يتضمن استناده
القاسر سيد [illegible]

كون الحركة الارادية فان الميل فقط [illegible] على [illegible]
شعوره مشروط بها اذ الكلام له الشعور والارادة
فهو الحركة الارادية قوله بعد [illegible] فان
مبدا الميل هناك هو الطبيعة ولا شعور
له واما ان كان للمحرك شعور فالارادة وا
فان لم يكن له شعور فهي الحركة الطبيعية وا
فان كانت مستفادة من خارج فهي [illegible]
لقسرية فيه اشكال لان فاعل الحركة القسرية
طبيعة المقسور لا القاسر كما لا يلزم من انغط
[illegible] هو [illegible]

فصل

ن الآنات اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة

على مقدار معين في السرعة وابتدأت معها

حركة أخرى في البطء وانتقصتا في الاخذ والترك

في الاولى ترك الاخذ لتكاثره وجدت

البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة

السريعة والسريعة قاطعة لمسافة

اكثر منها وان كان لا بد لكل آن من اخذ السريعة

وتركها انها فان امر واحد غير المسافة

والحركتان متفقتين في قطع مسافة معينة

بسرعة معينة وقطع مسافة اقل منها

من ان ينقطع معها فقال الامام هذا مبني على وجود

ولكنا نبتدئ او نعاد تفسيره شيئا دليله

هذه المقدمة الى منتها الزمان على ثبوتها الى البعد

الزمان فيلزم الدور وانه هو مبني على وجود

كتب اهل الكلام وان القول البطء وله على ان

السرعة والبطء لا يعدان بل ان ذاك الزمان فيلزم

دورا فاجاب بان الزمان ظاهر الوجود

والعلم به حاصل فان الامام ظاهر قد دوده

كسائر والايام والشهور والاعوام

بيان لكشف الخصوصية التي كونها وتحققها علم

للحركة ولا شك ان العلم بوجود الزمان يكفي
في اثبات المعية والتقدم والبطوء فلا دور
قوله يمكن ان يجاب الخ فان ثبوت المعية والسرعة
والبطوء ان توقف على ثبوت الزمان في
نفس الامر لكن لا يتوقف العلم بذلك على العلم
بهذا فلا يلزم الدور وهذا انما هو قال
للزيادة والنقصان فان الحركتين اذا
في الاخذ والترك تتفاوت امتدادهما ويعلم
ثابت اخر لو وجد وامتداده بالكم ونحوه
فيه انه لا يلزم من اجتماعها اجتماع اجزاء الحركة

الحركة الواقعة فيه فمن نظر انه لم يثبت
بعد ان الزمان مقدار الحركة وهي كان انها
واقعة في الزمان واقعة في المسافة ولا
يلزم من اجتماع اجزاء المسافة في اجتماع اجزاء
الحركة فلا يلزم من اجتماعها اجزاء الزمان
ايضا اجتماع قيل لو اجتمع اجزاؤه
لكان الحادث يوم الطوفان حادثا في يومنا
وبالعكس واجيب بانه لا يلزم من اجتماع
الاجزاء ان يكون ما حصل في احدها حاصلا
في الآخر فمعناه امتداد متقدر غير ثابت

وهو المنفي عن الزمان وفي المباحث المشرقية
اما الزمان فالحركة له معنيان احدهما امر
موجود في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة
بمعنى التوسط وهي بالآن السيال الذي
والثاني امر متوهم لا وجود له في الخارج فان
الحركة بمعنى التوسط تفعل الحركة بمعنى القطع
كذلك ذلك الامر الذي هو مطابقها يفعل
شيئا بفعل سيلانه امرا ممتدا وهو مطابق
للحركة بمعنى القطع وهو مقدار الحركة لانه
كم يقبل الزيادة والنقصان بالذات و ليس

وليس مركبا من آنات متتالية لانه مطابق
للحركة المطابقة للمسافة التي تقع عليها
الحركة فلو تركب منها لتركب المسافة من
الاجزاء التي لا تتجزى فيكون مقدار وقيل
مقداريته يتوقف على ان يكون كما وهو
موقوف على انه قابل للزيادة والنقصان
بالذات وهو محل ولا يجب ان لا يكون
مقدارا لهيئة قارة لتناسب ان يكون
لامر قار او لهيئة غير قارة لتنحصر فان
الامر القار وهو ما يجتمع اجزاؤه في الوجود

مثلا بين كونه مطلقا والاعراض القارة كا بسواد
والبياض بخلاف الهيئة فانه لا يشتمل لجواز
ان تتغاير بينه وبين الوضع الا باعتبار
الحصول في الهيئة والوضع في الوضع له
سبيل الاول لان الزمان غير قارة
فلا يكون قارا له يكون مقدار الهيئة قا
رة والا لاتحقق الشيء بدون مقداره في مقدار
الهيئة غير قارة وهي هيئة غير قارة نعم
الحركة فالزمان مقدار الحركة ويجيء زيادة
بيان في الفلكية ونقول الى ان الزمان

الزمان له بداية لو وقف هذا بل ... او لكان له
بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا
توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع
البعدية فهي زمانية قيل هذا منقوض
بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه
ليس بزمانيا لانه يقتضي التقدم الزماني
ان يكون المتقدم في زمان سابق وا
الثاني في زمان لاحق فلو كان ذلك التقدم
زمانيا لزم ان يكون الاسكال في زمان متقدم
واليوم في زمان متأخر عنه وننقل الكلام الى

زمانا تاما اخر فيهما الى الزمان فان كان
اصلهما زمانا واحدا لاخر ليس بمتقدم فان احتيج
في الاخر الى الزمان دون الاول فلا بد ان
كان كل واحد منهما زمانا كان يحتج في شيء
منها الى زمان زايد عليه وذلك لان الا
القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان
اما لذاتها بالذات وما عداها فانما بواسطتها
لو قيل ويدل على ذلك انك اذا قلت
وجود زيد متقدم على وجود عمرو والجواب ان
يقال لما ذا قلت انه متقدم عليه فلا يجب

الا ان يكون الزمان باقيا فيلزم ان يكون هناك
ازمنة غير متناهية منطبق بعضها على
بعض فالاولى ان يفسر بالقرب والبعد وهو ان
يكون تقدم عدمه على وجوده ايضا غير
زماني وقد يجاب بان تقدم المتقدم الزماني
لا يقتضي ان يكون كل من المتقدم والمتأ
خر في زمان مغاير له بل يقتضي ان يكون بعض
قبل الاخر قبلية لا يجامع القبل معها
البعد فان هذه القبلية لا توجد بدون
الزمان فان لم يكن شيء من المتقدم والمتأخر زمانا

باق وهو ممتنع بل كان هي الحادثة الفلانية و

وجود غيره هي الحادثة الأخرى وتلك الحادثة

متقدمة على هذه أيضا إذ يقال لم قلت

أن تلك متقدمة على هذه فلو أجيب بأن تلك

الحادثة كانت أمس وهذه في اليوم

فأمس متقدم على اليوم لم يصح أن يقال

لم قلت إنه متقدم عليه أي على اليوم عليه بأنه

انقطاع السؤال عند قولنا أمس متقدم على

اليوم إنما هو لأن التقدم على اليوم مأ

خوذ في مفهوم لفظ أمس كما أن التأخر عن اليوم

مأخوذ في مفهوم لفظ الغد فلو قيل

لماذا قلت أمس متقدم على اليوم كان كما قيل

لماذا قلت إن الزمان المتقدم متقدم على الزمان

المتأخر وهذا مما يعد سخفا وكما أن انقطاع

السؤال عند قولنا تلك كانت في الزمان المتقدم

وهذه كانت في الزمان المتأخر لا يدل على أن التقدم

م عرضا وكذا الزمان فكذا انقطاع السؤال عند

ما ذكرتم لا يدل عليه ولو سلمتم فإنما يدل على كونه

عرضا أوليا بمعنى عدم الواسطة في الإثبات

لا في الثبوت وهذا هو المطلوب كما لا يخفى فيكون

قدم مباحث الفلكيات على العنصريات لكون موضوعها اشرف من موضوع العنصريات لعلويتها ولانها لا تقبل الكون والفساد

قبلي لزمانه بزمان يعرف وكذلك لو كان

لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد

مع القبلية ولا بعدية لا توجد مع القبلية

فيكون بعد الزمان زمان هف

الفن الثاني

في الفلكيات وفيه ثمانية فصول

فصل

في اثبات كون الفلك مستديرا وبيانه

محدد الجهات لا تتبدل لان احديها فوق

والاخرى تحت فان القائم اذا صار منكوسا

لم يصير ما يلي راسه فوق وما يلي رجله تحت

بل صار راسه من تحت ورجله من فوق

في باقي الجهات فان المتوجه الى المشرق

مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه

والجنوب يمينه والشمال شماله فاذا توجه

الى المغرب يتبدل الجميع وصار قدامه

خلفه وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس

والجهة تطلق على منتهى الاشارة الحسية

ومقطعها وعلى منتهى الحركة المستقيمة وبناء

لتطلق الاول فلا جهة الفوق هو ...

الفلك الاعظم لانه منتهى الاشارة الحسية

ومقطعها وبالنظر الى الثاني فيما هو مقعر

هـ
هذا تنبيه وارد على الاول على انا لا نتجه عند التأمل الصادق فوقا لم يرفيها وراءه العالم خلاء وملاء وحينئذ السقوط منه هذا حاليت تجوزه

فلكونها الى الى متها مركزا المستقيم والاولى

هو الصحيح لان الاشارة اذا نفذت منه

فلكونه قرب ثابت الاجهة الفوق فقطعا لكونه

آخذة من جهة التحت متوجهة الى ما يقابلها

ولكنهم لم لانها ست وسبب الشارة

امرأة عامي وخاصي اما العامي فهو لانسان ٢١٧

يحيط به جنباه عليهما الميزان وظهر وبطن

ولاسه وقدمه فالجانب الذي هو اقوى

في الغالب يسمى يمينا ومقابله يسارا وما

يحاذيه وجهه قداما وخلفا وما يلي راسه

هـ
يكون ان يتوارد ... حرفوا فاعل يرد ويرجع خبر الصلة فيكون فاعل بالبيه وخفف خبر الصلة اذ ... شعولا شائع مستفيض الى حتى المناسب اذ يتوارد منصوبا مفعول له فلا الجماع الى صفو الضمائر عب و

بالطبع فوقا وما يقابله تحتا والما

هو سوى ما ذكر وقدمت او هما

هذه الجهات الست والمعتبر

ثم الحيوانات ايضا لكنهم جعلوا الفوق ما يلي

ظهورها والتحت ما يقابله ثم المعتبر

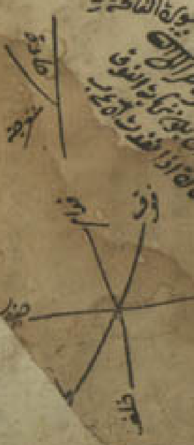
ربما قصرت الاجسام وان لم يكن لها آثار

متمايزة على الوجه المذكور واما الخاصي فهو

ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلاثة متقا

طعة على زوايا قوائم وللابعاد طرفان

فللاجسام جهات ست لا ان اشهر بعضها



بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء المتميزة
في الجسم فطرفا الامتداد الطولي يسميان
الى ... باعتبار طولي قامته حين يجوز العالم
بالفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضي
يسميان باعتبار عرضي قامته باليمين و
الشمال وطرفا الامتداد العمقي يسميان باعتبار
عمقي قامته بالقدام والخلف فالاعتبار الحق
يشتمل على اعتبار العامة مع زيادة هي نفي
طرح الابعاد على القوائم ولا تحكمات العامة
فلو فرض انه امكن تطبيق اعتبارهم

هو عليه وان تعلم ان قيام بعض الامتدادات
على بعض مما لا يجب في اعتبار الجهات واذا
لم يعتبر كانت الجهات غير متناهية لانه
اذا فرض جسم واحد بل بالعقل كل لا نقطة
واحدة امتدادات غير متناهية وطرفا
احد منهما موجود قيل فيه اشكال لانهم
قالوا احد التحت هو المركز الذي هو نقطة
موهومة فلا يكون موجودة واقول ان
انه اذا كان موجود في نفس الامر ذو وضع على
نقص في امتدادها متناهية وبعض كانت كذلك فانه

معه فان المتحرك بالحركة المستقيمة في الهواء مثلا يقصد المكان الذي يحصل فيه عند انتهاء الحركة مع انه ليس بموجود

عند من يقول ان المكان هو السطح الباطن

انما يحصل بالخرق عند انتهاء

الحركة فعلى ذلك

الكلي جسما مستديرا او انما قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع لانه لو لم يكن كذلك لما

امكنت الاشارة اليها لانهم ذهبوا الى ان الخطوط ليست مركبة من النقط و

السطوح من الخطوط بل هو متصل في نفسه وانه منفصل فيه ثم جوزوا

الاشارة الحسية الى النقطة المتوهمة في وسط

الخط والى الخط المتوهم في وسط السطح فلا

يلزم كون المشار اليه بالاشارة الحسية مو

جودا في الخارج بل يلزم احد الامرين اما وجوده

ه فيه او وجود الذي يتوجه المتحرك اليه

فيه ولا يمكن ان ما المتحرك اليه قيل بالوصول

اليها والقرب منها واما قصد الاتجاه بمحالا

اتجاه المتحرك الى معدوم بقصد بالحركة

كقصد كما في الحركة الكيفية وفيها بحث اذ

يمكن ايضا اتجاه المتحرك الى المعدوم بالوصول

اليه عند القائل بان المكان هو السطح و

انما قلنا انه غير منقسمة في ذلك الامتداد

لانه لو انقسمت و وصل المتحرك الى الاقرب

الى الجزء الذي في حركته فلا يجوز حركته في جهته لانه

فلو كانت الحركة في الجهة كانت الجهة منقسمة

لا جهة وان لم تكن فاما ان يتحرك عن المقصد

بشيء آخر ما لا المقصد فانه تحرك عن المقصد

الي المقصد ... من جهة والا لانه لا تحرك

اليه فكذا الجهة فانه تحرك الى المقصد

... من جهة والا لكان ...

... ان تمام هذا الكلام موقوف

... امتناع الحركة في الجهة كما اشرنا فانا ان

... وان ثبت ذلك فلا حاجة الى ذلك الان

... لا انقسام الجهة مسلم لامتناع الحركة

الحركة فيه وان اثبت هذا ثبت ان وضع

الجهة ليس بالذات والا لكانت جوهرا

فكانت قابلة للانقسام في جميع الجهات ...

... ان يكون قابلة بالحد كما ذكره بعضهم لان الجهة

النوع ... سطح الاعلى من الفلك الاعظم وان كانت

قائمة بالجسم الا ان الجهة التي تحت المركز

... ليست قائمة به وان كانت تحدد المركز ...

وضعها ايضا بالحد فتقول تحدد الجهات

ليس في خلاء ولا ... متشابه

[illegible]

والاول ان الجهات مختلفة بالطبع لان الملاء

المتشابه لا يوجد فيه امور مختلفة بالطبع

فلا يكون احديها مطلوبة لبعض الاجسام

والثاني متروكة له كما البعض صعف لا كالنار

والهواء طالبان بالطبع للفوق وهما

ربان عن التحت والارض والماء بالعكس

فاذن تحدد الجهات في اطراف ونهايات

خارجة عن الملاء المتشابه قيل لتوجيه هذا

المقام ان تحدد الجهات ليس في داخل

الملاء المتشابه فاذن يوجد في اطراف ونهايات

[illegible]

نهايا فارجة عن الملاء المتشابه ...

بعض المحققين المراد بالملاء المتشابه ملاء

لا يوجد فيه امور مختلفة الحقيقة لكون

بعضها ذو جهة حقيقة وبعضها ذو جهة اخرى

مقابلة للاول وهو الجسم الذي لا يكون

متناهيا لان المتناهي في حدود مختلفة

الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقط

وانما اوضح الملاء المتشابه بنبهها على ان اتصاف

تعدد الجهات ان يتوقف على تناهي الابعاد

هذا والظاهر من التوجيهين لا يخفى على كل عاقل

صه

وغير خاف انه لو اريد بالملاء المتشابه الملاء الغير المتناهي يلزم ان ذكر الملاء المذكور لا يجوز الا بان يتشابه

والمشتمل على ... لان المتناهي يوجد ... فلا يلزم ... التحديد المعنوي ظاهر

... بالمتشابه الغير المتناهي ... وظهر ان ما في الحاشية الاولى

مشعرة بالنسبة ... لا يخفى ...

هه

وغير هذا ... الحاشية الجديدة ... حاصل الاول ...

عه

اي بعد التقدير لان الوضع ... اتصاف الملاء المتشابه بتعدد ... الاتصاف ... اي بوقف

على تناهي الابعاد ... لان المتناهي لا يوجد ... والنقط ... فاذا كان

الحيز ... الاجسام التي تحيط بسطح واحد متناه ... فيها ...

فضلا عن تعدد ... لا يوجد هذا القول ... لان ... المتناهي يوجد

فيه حدود مختلفة ...

عه

ووجه ... فانه ... الجهات ... فارجة

عن الملاء المتشابه لقيام تلك الاطراف بالملاء المتناهي ... الملاء المتشابه ...

القيام به ... التوجيه الاول ... اذا حمل المتشابه على غير المتناهي

خلاف ... المتشابه ... ولا ...

يكون ذو نهايات ... وهذا التوجيه ... معقول ... الملاء المتناهي لان

يدفع هذا الاشكال ... الملاء ... فان الجهة متناهي الاشكال

لان ... الملاء ... متناهي الاشكال ... لا يخفى ...

به

بل ... الملاء الغير المتناهي ... لا يكون ... الجهات ... الملاء المتشابه ... اطراف

... باطراف ... المراد من الملاء المتشابه ... المتناهي

للاول وهذا ... المتشابه ... الغير المتناهي ...

... هكذا ...

بادمتناهي وحينئذ فان كان لا تحدد هاجسم
كرى لان تحدد هما اما ان يكون بجسم واحد
او باكثر فان كان بجسم واحد وجب ان
يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكري لا
يتحدد به جهة السفل لان جهة السفل
غاية البعد عن جهة الفوق بحيث لا
يمكن ان يتصور هناك ما هو ابعد منه
والا لتبدل جهة السفل بالنسبة الى ما هو
ابعد منه فصارت فوقا بالقياس اليه فلا
الابعاد ولا يتحدد به اي بغير الكري غاية البعد سواء

سواء كان البعد داخلا او خارجا لان البعد الخارج
لا يتحدد غايته اصلا سواء كان الجسم كريا او لا فان
في غاية بعض ان البعد الابعاد لم يكن البعد الذي
ان يوجد ما هو ابعد منه وذلك لان البعد لا يتحدد
به جهة السفل لان الكرة اذا تحدد به لم يكن غاية
البعد الا في الفوق فان قلت لا يمكن ان يتحدد به
بالجسم الكري الفلاني يمكن ان يكون سفلا بغايته
غاية البعد الفلانية بحيث يحصل ان يتحدد بها جهة السفل
منه والمركز وان كان الجسم لا بعاد الموقوفة عن
المحيط لان المحيط ليس ابعد الابعاد الموقوفة

عن المركز لجواز ان يوازي قطر المحيط اعظم
ما يليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم
الكري لما وقعتا على ابلغ وجوه المقابلة
قلت هي واقعتان على ابلغ الوجوه
الممكنة وهو كون احديهما ابعد الابعاد
الموضوعة عن الاخرى واما كون كل واحدة
منهما ابعد الابعاد الموضوعة عن الاخرى
فلا يمكن قطعا فانه لو كان باجسام متعددة
لزم وجب ان يحيط بعضها ببعض والا
لم يتعين بها غاية البعد لان ما فهو ابعد



البعد من بعضها في الامتداد الواصل بينهما
فهو اقرب من الاخر وكذا ما يوازي غاية البعد
عن بعضها لم يكن غاية البعد عنها لجواز كونها
غاية القرب من البعض الاخر والمناسب ان يقال
لان البعد من جسم اذا كان فان جاز ان البعد
عنه الى كل جانب فيجب ان يكون بعضها محيطا بالاخر
والمحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون كرة
والا لا يتحدد به جهة السفل فهو كاف في تحديد
الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه وبقي
الكلام [illegible] في التحديد وما بانه يكون



المحدد محيط بسائر الأجسام إذ لو كان

وراءه جسم لما كانت جهة الفوق الحاصلة بمحدده

منتهى الإشارة فيحصل الخلط وأنت تعلم أنه

ما ذكره لو تم لدل على كون جسم محدد

للفوق والتحت محيط بسائر الأجسام

وهو الفلك الأعظم ولا يدل على كونه جميع

الأفلاك وكذا الأحوال المثبتة في الفصول الآتية

فلا تغفل **فصل** في أن الفلك بسيط

أي لم يتركب من أجسام مختلفة الطبائع

بحسب الحقيقة وهذا القسم شامل للعناصر

ثم البسيط **وقد** يطلق البسيط على معنى آخر

فالأول ما لم يتركب من أجسام مختلفة

الطبائع بحسب الحس فيشمل العناصر و

الأفلاك والأعضاء المتشابهة كالعظم و

اللحم والثاني ما يكون كل جزء مقداري منه مخالفا

بحسب الحقيقة مساويا للكل في الاسم والحد فيندرج

فيه العناصر دون الأفلاك والأعضاء

المتشابهة إذ فيها أجزاء مقدارية هي العناصر

والاشتراك في الاسم والحد وحدها الثالث

ما يكون كل جزء مقداري منه مساويا

لطبيعة الجسم واحد فيندرج في العناصر
والاعضاء المتشابهة دون الافلاك لانه
لا يقبل الحركة المستقيمة اي الاينية مطلقا
والمستديرة هو الوضعية واما الحركة الجو
ازية والطائرة فانها ليست مستديرة لغة
لا اصطلاحا كما صرح به بعض المحققين
ومن كان كذلك كان بسيطا اما انه لا
يقبل الحركة المستقيمة فلان كل ما يقبل
الحركة اذا فرض حركته فانه يخلي جهة و
تاركا لا اين ويطلب اينا هذا في الجهات

ت متحددة قبلا لا بد من نظر اذ لو لم تكن
ذلك الا تحدد الجهات قبل ولا ان
فيه وانما الحاوي يتحدد الجهات فيلزم وجو
ده فالمناسب الا فيهما علاوة بقوله
فالجهة لا تكون متحددة به فالفلك ليس
كذلك لانه يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا
للحركة المستقيمة فلما كان كذلك وجب
ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان
يكون كل واحد من اجزائه اي بسائط
على شكل طبيعي او قسري او يكون بعضها

على شكل طبيعي وبعضها على شكل قسري

كالبسيط الاول والثاني كل واحد

منها كرة لان الشكل الطبيعي للبسيط هو

شكل الكرة فان الآلة الطبيعية في الجسم

البسيط واحدة والفاعل الواحد في المادة الواحدة

لا يفعل الا فعلا واحدا وكل

شكل سوى الكرة ففيه افعال مختلفة

فان المضلع من الاشكال يكون جانب منه

خطا وآخر سطحا وآخر نقطة ولو كان

كل واحد منها كرة لا يمكن ان يحصل من مجموعها

سطح كرة منفصل الاجزاء ولا سيما الثلاثة

والثالث لانه لو لم يكن كل واحد منها او

بعضها كرة فلا يكون طالبا الشكل الطبيعي

فيكون قابلا للحركة المستقيمة فانه يعبر

الشكل الطبيعي عن حركة ابتنيه عطف لا نحيغ

عليه لان الثابت فيما سبق استحالة ان

يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة و

المثبت ههنا استحالة ان يكون الواحد

قابلا لها وقد يقال اذا كانت الواحد فا

بلا للحركة المستقيمة كانت جهات وكونها

متقدمة عليه وهي متقدمة عليه لتقدم
الجزء على الكل فيلزم ان تكون الجهات متقد
مة عليه فلم يكن محددا لها هف وفيه
بحث اما اولا فلان حاصل الفلك ان الحركة
على دائرة مركزها مركز العالم فهو لم يحرك
الا احدى الجهتين الفوق والتحت
فلم يلزم تحدده قبل المحدد والمحدد
انما يحددها دون سائر الجهات واما
ثانيا فلان اللازم هو تقدم الجهات
على وجوده لا على ... بل ان الفلك

الفلكي قابل للحركة المستديرة الا الوضعية
لان كل جزء من اجزائه الموضعية هنا ممتنع على
ان الفلك متصل واحد لا جزء له بالفعل لا
يمكنه بان طبيعة تقتضي حصول وضع
معين ومحاذات معينة لتساوي الا
جزاء في الطبيعة او ورد الجواب البسائط
لا تتبدل بها على ان الفلك قابل للحركة
المستديرة دال على انه غير قابل لها لان
الحركة على الاستدارة فاما ان يتحرك الى
جميع الجوانب وهو محال بالضرورة او الى

بعضها دون بعض وانه ترجيح بلا مرجح و
ايضا اذا كان الحركة للبسيط على الاستدارة فلا
بد هناك من قطبين معينين ساكنين
ومن دوائر مخصوصة متفاوتة جدا
في الصغر والكبر ترسمها النقط المفروضة
فيما بينهما بحركات مختلفة اختلافا فاحشا
بالسرعة والبطوء مع استواء جميع النقط
المفروضة في ذلك البسيط وصلاحيته
للقطبية والسكون ورسم الدائرة
الصغيرة والكبيرة بالحركة البطيئة وا

لسريعة وانه ترجيح بلا مرجح وقد يجاب عنه
بان ذلك التخصيص يجب ان يكون لامر عا
ئد الى الحركة وان لم يعلم بعينه فان الحركة
في الحكم بسيطا وانت تعلم بان هذا
مناف لقولهم ان نسبة الفاعل الى
جميع سواء وعليه منع كثير من قواعدهم
فالجواب بانه يجوز ان يزول عن وضعه ويحصل
له وضع اخر وحاصله ان الاتحاد كما
امتنعت المستقيمة تعينت المستديرة
وقد يقال الحركة عدم وجوب الوضع والمحاذاة

لطبايع الاول يستلزم جواز زواله عنها و
ذلك لا يستلزم جواز الحركة عليها اذ يجوز
زواله بحركة غيرها كما في تبدل الوضع
والمحاذاة معه سواء كانت تلك الحركة
طبيعية او قسرية واجيب بانا اذا
فرضنا وجوب سكون الفلك ولم
نجعلناه من حيث انه بسيط و
جدنا الحكم بانه ممكن الزوال عن وضعه
فتعين امكانه وكذا قطعا ونقول
ايضا لا يجب ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير

مستدير بحركة والا لكان الطبع قابلا للحركة المستقيمة
لكن التالي كاذب فالمقدم مثله بيان الاخر
طبيعة انه لو لم يكن فيه طبع لما ناسب ان
يقول لو لم يكن فيه طبع مبدأ ميل مستدير
اقول وفيه اضطراب لانه لو كان الطبع
بمعنى الطبائع وبتناول ما له شعور
فالارادة فلا بد لقوله فيما بعد فالا لما
كان مع العائق الطبع هو الامر
وان كان بمعنى الطبيعة فلا يصح قوله الا
الميل المستدير من خارج اذ اللازم على تقدير

ان يتحقق ما اي طبيعة حيوانا او جبليا مثلا

من خارج صوتيه وفي الجسم القلبي

الميل والذي لا ميل طبيعيا فيه بالفعل

لم يسقط عليه ان الآلة ولا

سماك في ما ايضا لم يتحقق فيه

يكون فيه ميل مستدير اصلا وهو

ظ والمناسب ان يحمل الطبيعي على

الطباعي والعابق الطبيعي على المتناول

بلا شعور ولا ارادة فان الطبيعة

ايضا تطلق على سبيل الندرة مرادفة

في للطباعي كما هو التحقيقي

فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة وقد ثبت

انه قابل للحركة المستديرة وفيه بحث اذ

لو اريد به ان الحركة المستديرة ممكنة ذاتا

له فهذا لا يقتضي امتناع حركته على الاستدارة

له بواسطة عدم علمه وجهله بالمستدير

وان اريد به انه للفلك استعدادا تاما للحركة

مستديرة ولا يحصل له الاستعداد التام الا

عند وجود جميع الشرائط وعدم جميع

الموانع وذلك غير معلوم ما قرره اولا

وايضا فان كرة [illegible] هي جارية على

هذا منقوضا بالافلاك

نوع البسائط العنصرية [illegible] جميع جهاته

ولان المستديرة كيف وقد ذهبوا الى ان

كرة النار متحركة بمتابعة الفلك فيجب ان

يكون فيه مبدا ميل مستدير يحركه به

ويمكن تقرير الدليل على وجه يعم فيه احيانا

الحركة بحسب الذات ولا الجزء في العناصر

بان يقال الجزء [illegible] القسري للفلك ممكن

وكل [illegible] فلا بد من مبدا ميل

طباعي ولا امتنع في الفلك الميل المستقيم لانه

وفيما ننقله عدم مبدا ميل مستدير في الاخر مبدا ميل مستقيم وكل ما كان

ميل مستقيم لا [illegible] ميل مستدير اما الصغرى لا [illegible]

الحركة المستقيمة واما الكبرى فللتنافي في [illegible]

[illegible]

لان ذهاب المبدا مبدا ميل مستدير وانما

قلنا انه لو لم يكن في طبعه مبدا ميل مستدير

لا قبل الميل المستدير من خارج لانه لو تحرك

من خارج لكان [illegible] في زمان اذ لا تنفك

[illegible] الحركة في الان ويكون ذلك الزمان

اقصر من زمان حركة ذي ميل طبيعي يكون في

[illegible] الميل معاوقا بالميل القسري لما ثبت

انه [illegible] ويكون [illegible] تلك القوة القسرية

[illegible] تلك المسافة والا لكان [illegible] الحركة

[illegible] المانع [illegible] الطبيعي فهو امر [illegible]

الا بان يفرض عدم الميل العائق في عديم
العوائق فيمكن ان يكون خاليا عن الميل و
مقارنا للعائق او يقاوم ذلك العائق الميل
الذي في ذي الميل فلا يلزم ان يكون زمان
عديم الميل اقصر من زمان ذي الميل و
اجيب بانا نفرض مثل ذلك العائق مع في
الميل ايضا وذلك الزمان الاقصر الذي
هو زمان عديم العائق لمثله نسبة الى
ما له الى الزمان الاطول وليكن نصفه
كان يكون زمان عديم الميل ساعة وز

وزمان ذي الميل ستة عشر فاذا فرضنا ذا
ميل اخر ميله اضعف من الميل الاول بحيث
يكون نسبة الميل الاول مثل نسبة
الزمان الاقصر الى الزمان الاطول يكون نصفه
فيتحرك ذو الميل الثاني تلك القوة القسرية
في مثل زمان عديم الميل مثل مسافة
عديم الميل لان الحركة تزداد سرعتها بقدر
انتقاص القوة الميلية المعاوقة الى ان
الجسم وينتقص سرعتها بقدر ازدياد القوة
المذكورة لانه لو انتقص شيء من القوة المعاوقة

الى وجه ولا ازداد السرعة او انه داد ذلك

منها ولا انتقص السرعة لم يكن القوة الميلية

ما نقص من الحركة نصف فلما كان الميل

الثاني نصف الميل الاول كان سرعة ذي

الميل الثاني ضعف ذي الميل الاول فيتحرك

ذو الميل الثاني في نصف زمان ذي الميل

الاول وذلك النصف مثل زمان عديم الميل

مسافة ذي الميل الاول وهي مثل مسافة

في عديم الميل فظهر انه جسم القليل الميل و

الذي لا ميل فيه حركتهما متساويان في السرعة

في السرعة وهو محال وقد يقرر الكلام بعد فرض

الاجسام الثلثة المذكورة بوجه آخر بان

يقال فيقطع ذو الميل الثاني مثل مسافة

عديم الميل في زمان عديم الميل لان السرعة تز

داد وتنقص بانتقاص الميل المعاوق

وازدياده فكلما كان الميل المعاوق اقل

كان زمان الحركة اقصر لازدياد السرعة و

كلما كان الميل المعاوق اكثر كان زمان

الحركة اطول لانتقاص السرعة فتفاوت

الزمان انما هو بحسب تفاوت الميل المعاوق

فلو كان الليل الثاني نصف الليل الاول
كان زمانه وكذا في الليل الثالث نصف
زمانه وكذا في الليل الاول وهذا
ستة عشر فذلك ستة عشر زمان وكذا بعد
الليل وقال ابو البركات وجود الحركة
من حيث هي لا يتصور الا في زمان فلذلك
الاثبات الذي يقتضي ما هيتها يكون مختصا
فالمختلفة في جميع الحركات وقد زاد عليه
يكون بحسب التفاوت فيجب ان يشترك
الاجسام الثلث في ساعة واحدة لاجل

لاجل الحركة وفي زمان واحد الليل فيكون
ساعة في ذلك الليل الاول بازاء ميل ومنها
كان بعد ذلك الليل الثاني نصف ميل في ذلك الليل
الاول كان زمانه وكذا في الليل الثاني نصف
زمانه وكذا في الليل الاول فيكون نصف
ساعة بازاء ميل فيكون زمان ساعة
ونصفا واجيب عنه بان الزمان متصل
واحد لا انقسام فيه بالفعل وانما ينقسم
بالوهم الا اذا فرض ازمنة انقسمت ما لها بعضها
عن بعض وكذلك الحركة متصلة بانطباقها

للحركة البطيئة قدراً معيناً من الزمان ولا من المسافة
بل يقتضي مطلقهما ويمكن ان يقال المراد البطيئة
مطلق الزمان والمسافة
لكن بازاء الحركة المخصوصة الا لو وجد مسافة
مخصوصة تقتضي قدراً معيناً من الزمان
باعتبار القوة المحركة وجسم المحرك والمسا
فة المعينة مع قطع النظر عن المعاوق
ثم ان الزمان يزداد بسبب المعاوق فيكون
بعضه من الزمان بازاء المعاوق وبعضه
بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة فيجب
اشتمال الاجسام الثلثة فيما كان من الزمان

على المسافة والزمان ولا ينقسم الآنات فيهما
لانه اذا وجد حركات كان المسافة لا تنقسم
الا بانقسامها الى اجزاء منقسمة كل واحدة منها
فيه فرض ما حاجة حركة في وقت انا حركة عظامة
وجد ازيد فاذا ظهر وقت زماناً وفاق طرفي
الجزء من ايجاد سطح حركة وذلك الجزء ايضاً حركة و
افتراض وجوب ايجاد المسافة و يتوقف
ايضاً مسافة فاصلة الحركة من حيث
هي منفصلة لانه يتوقف ان يوجد كان في الاجزاء
الموجودة للزمان والمسافة فلا يقتضي الحركة

55

بازاء الحركة باعتبار حدها الاوسط سواء ...

ثم فيه وزاد عليه بكونه بازاء المعاوق في حالي

الامام لاستحالة ان تكون نسبة القليل الميل

والذي لا ميل فيه نسبة ويقع في السرعة

الا اذا كان الميل القليل عائقا في الاجزاء فيكون

بالغا من مراتب الضعف الى حيث لا يبلغ له

اثر معاوقة كما ان قطرات الماء اذا استأصلت

وتكلمت اثرت في تثقيب الحجر ولا تاثير لاحدها

لتقطيره فيه فهذا ان كان يتأتى في ...

ذلك الجسم الذي لا ميل فيه اذا فرض الميل الذي

الميل الذي نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان عديم

الميل الى زمان ذي الميل الاول وايضا ...

الجسمين الاولين بالقسر الاطراف جهة مع ما

فيهما ولا اجتماع الامور المذكورة الا الاول

متناهية لا يتجاوز ... حالته ...

على ان ... الامور المجتمعة فيه ... متنقص

ههنا بان لا ... فرض الميل على النسبة

المذكورة ممكن ويمكن ان يتناقص مراتب

الميل بحسب الشدة والضعف وان كانت

غير متناهية لكنها عددية ونسبة الزمان

الا ان اثاره متضادة وقد برهن افلاطن
على انه لا يجوز ان يكون للمقدار نسبة الى
مقدار اخر لا توجد لتلك النسبة في النسب
العددية فهذا الا انا نلزم من فرض حركة
الاولى لا تنحل في اصلا كما فرضنا فيكون
كما لا ونقول لما بطل ان الفلكي ليس في طبعه
مبدا ميل مستقيم والان ان الطبيعة
الفلكية الواحدة يقتضي الاثار المتنافية
فهو في نظر لانه التنافيات بين الميل المستقيم
والمستدير باعتبارين في الكرة المدحرجة وما

مما قيل من انه الميل المستقيم يقتضي توجها
الى الجهة والمستدير يقتضي صرفا
عنها في ان المستدير لا يقتضي التوجه لانه
يقتضي الصرف ولئن سلم المنافاة فيجوز
ان يقتضي الطبيعة الواحدة اثارا متنافية
باعتبارين متقابلين **فصل** في انه
الفلك لا يقبل الكون والفساد ومن ابطله
ه بالاشتراك على معنيين حدوث صورة النوعية
وزوالها اولا والوجود بعد العدم وثانيا
العدم بعد الوجود والمراد هنا هو

الاولى والظرف والانقسام الى اطراف فارق الاجزاء
وقال ايضا اما الذي لا يقبل الكون والفساد
فلانه محدد للجهات ولا شيء من المحدد للجهات
يقبل الكون والفساد واما العنصري فقد
مر تقريرها واما الكلي فلانه ما يقبل الكون
والفساد فللصورة الحادثة ميل طبيعي
وللصورة الفاسدة ايضا ميل طبيعي لما
بينا ان كل جسم فله ميل طبيعي فهذه الاية
ولا يكون الميل الطبيعي للصورة الحادثة غير
الميل الطبيعي للصورة الفاسدة بل هو موقوف

نحو على ان الميل الواحد لا يقتضي طبيعتان
مختلفتان بالنوع وهو محال لان الامور التي
تختلف بالنوع فلا يجوز ان تشترك في لازم واحد
ولكن يا هذا ثبت ان الميل يكون للصورة
الحادثة ميل طبيعي وللصورة الفاسدة
ميل آخر طبيعي فهو قابل للحركة المستقيمة
لان الصورة الحادثة اما ان تحصل في حيز
طبيعي او في حيز غريب فان حصلت في حيز
غريب تحقق ميل مستقيم الى حيزها الطبيعي
وان حصلت في حيز طبيعي

فالصورة الفاسدة كانت قبل نفوذه
حاصلة فوجب عليه بعد نفوذه ان تقتضي ميل
سنخها الى حيزها الطبيعي فيحصل بذلك
الى المحيط فلا حاجة الى بعض المقدمات ولا يصح هاهنا
على المعنى الاول حينئذ فكان ليس قابلا للخرق
والالتيام فلان ذلك ايضا يستلزم
ان حصول الكون والفساد بالحركة المستقيمة
وليس كذلك بل هما حاصلان ... الى
يحصل بالحركة المستقيمة والفلك لا يقبل
الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام و

وقد يراد ان المراد بها هو الحركة الاينية مطلقا
فلا حاجة الى ما ذكره بعضهم من انه لابد في الخرق
والالتيام من انفكاك الاجزاء وافتراقها حتى
يعني الحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة
فالخرق والالتيام اما يكونان بالمستقيمة
منها او بالمستديرة وهما محالان اما الا
ول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
واما الثاني فلان الخرق والالتيام بالحركة
المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء الى الاستدارة
الى جهة ويتحرك البعض الاخر الى جهة اخرى

مخالفة للاولى او بسكون لكن هذه الافاعيل
المختلفة مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت
لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية
والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة
واحدة لا يقتضي الا شيئا واحدا غير [illegible]
واما القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قاسر
هناك على الافلاك واما الارادية فلان الفلك
بسيط عادم للالات المختلفة الجسمانية
المختلفة التي بواسطتها يصدر تلك الافا
عيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة

بالارادة **فصل** في ان الفلك يتحرك على
الاستدارة بالاتي لان الحركة اي الحافظة للزمان
الاتي فلان الزمان مقدار لها اما ان تكون
مستقيمة او مستديرة فقد علمت ان الحركة
المستقيمة لا تستمر فهي حق الحركة الاينية مطلقا
والمستديرة هي الوضعية فلا يمكن ان
الذي ذكرنا غير حاصل لاحتمال ان تكون
الحافظة للزمان حركة كمية او كيفية ولانا
لطلب فيما بعد ان في الحركة المستقيمة
على ما يتبع على الخط المستقيم وبينا

بحال المناقشة والحصار ... لا ما نراه

كون مستقيمة لانه ... ذهب

الا غاية الثانية او ترجح الكل الاول

الا زم وجود بغير نهاية منتاه وهو محال

في لا لو كانت الحركة الموجودة لسبب

بعد ما لو كانت الاخرى بعد لسبب موجودة

ولا لانه لا ها لو رجعت لكانت تنتقل

الطرف قبل الرجوع فتكون متنقلة

للسكون لانه بانه ... سكونا

لا [illegible] الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود

موجود حال الوصول لانه يفعل الا بتصال

حال الا الوصول فلو لم يكن موجودا حال

الوصول لاستحالة انه يفعل الوصول

قبل علته ثم انه الميل فاعل الوصول

[illegible] يلزم وجوده

حال الوصول بل هو بعد الوصول

حركة فلا يجب بقاؤه مع المعلول

وطالما كان الميل الموصل موجودا لم

يحدث فيه ميل يقتضي كونه غير موصل

بغير الله وصول لاستحالة اجتماع الميلين

الذاتية التي فيها الخلف في حالة واحدة

في جهة او يرد عليه ان عدم لو تم ان يكن محالا

المذكورة واقول هذا مبني على ان

ليس مبدا المنافي ولعلهم ارادوا با

ليس هو صحة نفي المنافي فانهم

يطلقون عليه ايضا ولذا ثبت في نظر

الكمال قال الشيخ لا يصح الاول مع

يقول ان المبدا يجتمعان فكيف

يمكن ان يكون شي فيه بالفعل منافيه

الاجماع وفيه بالفعل ما ينفي عنها ولا نظر ان

ان لحظ المرة الاولى فيه مبدا الاستغراقية

بل فيه مبدا من شانه ان يحدث ذلك

مع انا نلحظ العائق فالحال التي فيه مبدا

الوصول غير الحال التي فيه مبدا الوصول

وكل واحد من المبدئين بمعنى الايصال

وما زال الوصول لكن اي ما حدث فان له

الوصول وكونه غير موصل الان لانه حال

الوصول اي ما يحدث هو فيه لو طلب زمانا

والتقسيم فيه ما يكون كجسم واحد طرفيه

لم يكن واصل الا المنتهى هذا فيه نظر

لو كان الآن لم يكن واصلا وصولا تاما

فلا محذور فيه فإن أراد وصولا ما حاصلا

ثم و قد يقال الحد الذي هو منتهى المسافة

الممتدة لا يكون منقسما في ذلك الامتداد

والآن لا يكون إلا نهاية حد فالوصول

إليها آني إذ لو كان زمانيا لكان ذلك

في منقسما لتعلق الوصول بشيء

فشيء وكذا حال صيرورته غير متصل

قبل وأيضا قد ثبت أن الوصول آني

وهذا يستلزم أن يكون الآن الوصول انتهاء

أيضا لأن رفع الآني آني لا محالة وقد يقال إنه

الانطباق والموازاة فإنها زمانية والمما

سة والوصول وأمثالها آنيات

لأنها يحصل عند انتهاء الحركة من أنه

زمان كل منهما زمان إذ لا يحصل إلا بعد

الحركة فإن أحد الجسمين إذا تحرك ومال

إلى الانطباق على جسم الآخر فلا شك أنها

ينطبق عند انقطاع وكذا ما يبدو

له هذا الانطباق لا ابتداء في كما

أحدهما ولو لم يكن [illegible] لا يحصل إلا بالزمان

قوله وكذا الحال فانه لو فاه زمانه وانقسم فيجب ما يكون الجسم في احد جزئيه يصدق عليه انه لم يتحرك واصل الى المنتهى لا تتحرك
وبينا بطلانه لاستلزامه ان يكون الجسم في حالة واحدة واصلا وغير واصل كما لا يخفى نظر الى ما عليه الظاهر هذا نقض اجمالي
ويجوز حمله على المعارضة ايضا فحينئذ الاولى ان يكون ذكر الوصول سهوا كما لا يخفى

وكذا الحال في جميع ما ذكرنا فاذا كان كل واحد
من الآنات من المبلغين آنا وجب ان يكون بينهما
آن بين زمانا لان المتحرك في الجسم فالزم
تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا من
من اجزاء لا تتجزى هي الآنات ويلزم منه
تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى لانطباقها
الى المسافة على الحركة المنطبقة على الزمان وهو
فلا بد لعدم وجود زمان بين الآنين واما
انه لا حركة في الجسم فلانه لو تحرك في
في آن ان يكون له ذلك الطرف المذكور فيلزم

فيلزم ان لا يكون الجسم وصولا في الآن
الذي فرضناه آن الوصول او ملازما فيلزم
وجود الميل قبل حدوثه اذ الواصل عنه
انما يوجد بالميل الثاني وايضا ان الحركة
المشهورة هي ان الحركة الى المنتهى انما يحصل الميل
ذلك الآن لا يحصل الحركة عنه بعد كونه واصلا اليه فيه
آن فلا محالة يحصل مفارقا ومباينا له في
آن ايضا ولا يمكن اتحاد الآنين والا لكان
واصلا الى المنتهى ومباينا له في آن واحد معا
فوجب تغايرهما بالذات واستحالة تتاليهما

بلا تخلل زمان بين الاستراحة النفوس بالإياب وذلك
الآن زمان سكون إذ لا حركة هناك إلا الآن ذلك
الحد والمنع وهذه الحجة بعينها قائمة في ولد
ود الوضع ومسافة المنفصلة الا ينقطع
حركة واحدة وقد ابطلها الشيخ الرئيس
في الشفاء بأن المفارقة والمباينة هو حركة
الرجوع فهناك آنان آن يقع فيه ابتداء
الرجوع والمباينة وآن يصدق فيه على
المتحرك أنه مفارق ومباين لا كل حد الا أنه
هو المنتهى فإن عنوا بآن المباينة طرف زمان

زمان المباينة فنختار أنه ذلك الآن بعينه
آن الوصول بأن يكون هذا مشتركا بين زمانين
الحركتين فإن عنوا به آنا يصدق فيه بلا
الحركة الى الرجوع معا بأنه فنختار أنه مغاير لآن
الوصول فإن بين الآنين زمانا لكنه
ليس زمان السكون بل هو زمان حركة
وهو بعض حركة الرجوع فإن كل آن يفرض
في زمان وقع فيه حركة الرجوع يكون
بينه وبين آن ابتداء الرجوع بعض حركة
الرجوع ثم إنه أقام الحجة باعتبار الميل

الوصل والميل الموجب لحركة المفارق
قوله فقد ظهر مما ذكرنا ان الصعود والنزول
بحث المشهور من الذهاب الى ان الزمان
موصول لا كما فعل المصنف بعيد جدا فصلا
قوله اي حفظ الزمان ليست مستقيمة
فيكون مستديرة وهذه حركة غير منقطعة
فلا يلزم انقطاع الزمان فلا بد من وجود
حركة مستديرة دائمة ولا حركة مستديرة
يحتمل الدوام الا حركة الفلك فانه يكون
الفلك اي احد من الافلاك وهو الفلك الاعظم

الاعظم على الاتصال لحركته على الاستدارة دائما و
هو المطابق لما في الكتب لا الاتصال ان يكون بسيط
الكواكب حركة مستديرة على نفسها مستمرة
ابدا فيكون الزمان محفوظا بها هداية
زيح بها شبهة تمسك بها بعض الحكماء
على انه لا يجب تخلل السكون بين الحركتين
قالوا لو وجب ذلك فاذا فرض انه رميت
حبة الى فوق وتلقى في الجو جبلا نازلا
يجب ان يماس سطحها سطحه ويرجع
لا كانه فيجب توسط سكون بين الحركتين الصاعدة

وإلا بطل وذلك يوجب سكون الجبل

واللازم باطل إذ لا عاقل بعلاة الجبل

لا يتغير قولهم وإذا بعد دفع الحبة فأجاب

بأن الحبة المرمية إلا وقف عند نزول الجبل

بمثاله وكونها ما السكون لانقطاع الحركة

الصاعدة فوات الملاقات وعدم اتصالها

بطل فيه الحركة لا يوجد الآخر وإنما

ولكنها باقية نوعين وكون الجبل الآن ساكو

لها آه ولا يستلزم ما نافيه وأما فصل

في هذه المسألة لكنها النسبة والآنية متغايرين

لعله سابع كما طلقنا الميل القسري أي الحاصل فيها من جهة الجبل الميل الوضعي الظاهر أن الميل الوضعي ... حاصلا
فيها وبعده قوله وهو ميل الوضعي الحاصل من الفوق ... فنقول ... القائل أن القاسر ...
... الحاصل ... الآن ما ... وردها فإنه الأمران يجوز أحدهما ... أقول
الميل الصاعد للحبة ... والمستفاد من عبارة القائل لا يجوز ... وعلى هذا
التوجيه الميل الهابط طبيعي ... الأمر ...

متغاير بين لكون ما بينهما سكون بل هما

مجتمعان في آن الملاقات لعدم تنافيهما الذاتي

أحدهما أو نحو ميل القاصد وعدم ... الآخر وهو

الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل الجزوه

لا فوق يحصل بين الآنين ميلاً هابطاً بعوامل الآلات

الطبيعي ويحصل بعد ضعف بسرعة تعمل الحاجة

ميلاً صاعداً وهو ميل الوضع الحاصل لدى ...

الآنين حركة الجبل زمانية ولبعد بينهما الأبين

بين الحركة التي توجد في زمان وذلك السكون كذلك

يوجد في آن هو مبدأ ذلك الزمان ونهاية بعد ...

هذا في حق ما ذكره بعضهم لتوجيه هذا
المقام وأقول فيه بحث إذ المراد بالميل
الوضع حالة يقوم بالجرم بها يكون و
يقارن على فعل الحركة الوضعية واللحظة
بقوله إن الميل الصاعد باطل للحجر المنتهي
هذا التفسير فالتوقف بينه وبين الميل
الصاعد المرفوع بيانه وفي تأمل
بأن الحجر لا ينافي الميل إلا إذا وصلت
إليه وقفت في رجعته قبل الوصول
إلا الميل فتدبر الذي ذكرتم من الجواب فتدبر

نعم فيلزم استلزامه للحجر الذي هو فوق الجبل
في الجو وبأن وقوف الجبل في الجو بلا علاقة محال
مستبعد لكن الفاعل قد يأتي بالطبيعة بخلاف
أمور استبعدها العقل كما في الفلك
فإن الفلك متحرك بالإرادة لأنه لو كانت
لو لم يكن الإرادة لكانت إما طبيعية أو قسرية
لا جائز أن يكون طبيعية لأن الحركة الطبيعية
هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة
وذلك لأنه لا معنى للهرب والطلب فإن الحركة
المستديرة مما لا أنه كل إليه يمكن أن يكون هربا

فلانه لم يتعلق المناسب ان يقال لو

وضع بحركة عن الحجر بحركته المستديرة

لحركته عن توجهه الى الحيز والهرب عن الحيز

بالطبع استحالة ان يكون توجهه اليه فانه

قلت لو كان تركه لم وضع في حركة المستديرة

عين التوجه الى ذلك الوضع لاستحالة كون

حركة الفلكية ارادية فضلا لة لان ذلك

الوضع مرادا وغير مراد في حالة

واحدة قلت يجوز ذلك من جهتين فانه

مبدا الحركة اذا كان له شعور جاز ان يختلف الاغراض

اغراضه بخلاف ما اذا كان عديم الشعور اذ

لا يتصور هناك اختلاف

الشعور بالجهات والاغراض ومع هذا

بحث لانا لا نسلم انه ترك الوضع بهذا التوجه اذ

ترك الوضع بلا انتقال ضرورة انعدام ذلك

الوضع وامتناع اعادة المعدوم طبعا انها

ليست طالبة بل طلبت ما ليس بملائم فلانه

كل وضع يتركه الى الجسم بحركته المستديرة

تحركه اليه هو بعينه والتوجه الى الشي بالطبع

استحالة ان يكون هو بعينه قال الطبيعة انا

او حصلت للجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة

استعقب فيه انما يلزم ذلك اذا كانت الحالة

المطلوبة امرا وراء الحركة يتوسل بها اليه

واما اذا كان المطلوب بالطبع نفس

الحركة فلا وقد يجاب بان الحركة ليست

مطلوبة لذاتها بل لغيرها فانها لا تراد

لذاتها الا للغير فيكون المطلوب هو

الغير فيمكن ان يقال له يلزم السكون

الآن لم يستعقب الفلكي بواسطة نيله

الحالة المطلوبة لم يتحرك الى وضع آخر

وهي حال الاعلى التي يتشرف بها كلما حصلت

له حالة مطلوبة يستعد بها لحالة اخرى يطلبها

فلذا يتحرك دائما وحركته الفلكية ليست

كذلك فانه جاز ان يكون قسرية لان القسرية

على خلاف ميل يقتضيه الطبع ولا حيث

لا طبع لا قسر فحيث انه يلزم من

عدم كون حركته المستديرة طبيعية ان

لا يكون له ميل طبعا في الفلك ههنا

فصل في ان القوة المحركة

للفلك يجب ان يكون مجردة عن المادة

لأن القوة المحركة للفلك [illegible]

تقوى على أفعال الحركات غير متناهية

بحسب العدد وامتنع أن تكون القوة جسمانية

لأنه لو كانت قوة الجسم البسيط [illegible]

بانقسامه كذلك فالمحركة للفلك ليست

قوة جسمانية وإنما قلنا إن القوة الجسمانية

المذكورة لا تقوى على حركات غير متناهية

لأنه لو كانت قوة جسمانية ذكرناها فهي قابلة

للتجزئة بتجزئة أجزاء المحل منه قوة [illegible]

جزء منها بالنسبة إلى جزء الجسم تقوى على [illegible]

على نسبة ما إذا كانت القوة بالنسبة إلى

الكل [illegible] جزء الجسم إلى الكل وحينئذ

تقوى على [illegible] الأشياء والأول [illegible]

جزء من القوة بالنسبة إلى جزء الجسم

مساويا للكل لكان القوة بالنسبة

إلى الكل [illegible] في الثاني [illegible]

لا تفاوت بين الجسمين البسيطين

المتفاوتين صغرا وكبرا في قبول الحركة إلا

باعتبار قوتين حالتين فيهما فإذا قطع النظر

عن القوتين كان الجسمان متساويين في

في قبول الحركة ولم يكن الزيادة قدر جسم
اثر فلا تفاوت هناك الا في الحركة فيجب
التفاوت في الحركة على نسبة تفاوتهما
ومتى كان كذلك فالمجموع اي القوة كلها
لا يقوى على غير المتناهي لانه لو كان اما
ان يقوى على جمل متناهية من مبدا [illegible]
معين او على جمل غير متناهية والثاني
باطل اذ المجموع يقوى من ذلك المبدا على
ما هو ازيد منه فيلزم الزيادة على غير
المتناهي المتسق النظام هيهنا قيل لعل

لعل انما قيد غير المتناهي بالمتسق النظام
لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن الانتظام
شائع مستعمل كالشهور والسنين
الماضية فانها غير متناهية مع ان
الشهور اكثر من السنين وكذا في الالوف
المتضاعفة والمآت المتضاعفة الاعداد
الثابتة وتوضيح ان المراد بكون غير المتناهي
متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا
متصلا في نفسه ولا يلزم من انفصال
الآحاد في نفسه انفصال الشهور والسنين

فتنبه ان يتوهم الجزء المتناهي الافعال ما زادته

لانه ان يحصل ما فيه باعتبار العدد الخارجي
للاجزاء الموجودة للزمان ولا يخفى ان الاتصال
والانطباق وما فيه من الابحاث جلية
مما لا يندفع عنه بجواز الانطباق
لا يوجد في اجزاء الحركة ان قلت يمكن دفعه
بان الحط موقوف على الانطباق او الحركة
في نفسه وهو حاصل ولا ينافيه عدم
الانطباق باعتبار العدد العارضي لاجزائه
الموجودة وقد يقال يمكن ان يكون المراد با
تناهي الانتظام عدم الانقطاع وبعض با

بالزيادة على غير المتناهي العدم الانقطاع
الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه وذلك
لازم فيما نحن فيه للفرض توقف الحركة
من مبدا واحد ويكون هذا التغير مرارا
من الزيادة على غير المتناهي في جهة التناهي
فانه غير مستحيل بل واقع كسلسلتين
من الحوادث الغير المتناهية في جانب الماضي
مبدئين مختلفين احدهما من يوم والاخرى
من يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده و
الدليل على هذا ان المص لم يذكر قيد كون الزيادة في

وهذا غير المنع الذي يستدل انه يلزم الزيادة على غير التناهي المتسق النظام ولكن يمنع الزيادة في جانب عدم التناهي فلا يكون الجواب عن ذلك جوابا [illegible]

في جانب عدم التناهي ولا بد من ذكره بما ذكرنا

ان الزيادة بدون غاية مستحيلة فان الافتراق

بغير الانفعال فانه كانه واجب الذكر ايضا

لعدم الاستحالة بدونه الا انه المتعرض لذكره

لظهوره في قوله فان قيل زيادة غير

متناه على غير متناه انما تستحيل اذا كانا

امتدادين من مبدا واحد فانه لم يكونا

امتدادين كاعداد الشهور والسنين او

لكن من مبدا واحد لكن اذا اعتبر خط غير

متناه مبداه وسط خط كذلك فلا استحالة في

في الزيادة المذكورة وله بيعد ان يكون قوله

المتسق النظام اشارة الى هذا القيد

وقد يقال انه لم لا ان التفاوت واقع

في الطرف المقابل للمبدا الموهوم فهذا يلزم الخ

لم لا يجوز ان يقع التفاوت في امثال الحركتين

لاختلاف الحركتين في السرعة والبطؤ فصل

ان اريد انه لا يقوى على جملة متناهية وان

الاخر مثلا فالجواب انه لا يقوى على غير المتناهي

لان انضمام المتناهي الى المتناهي في مراتب متناهية

لا يوجب الا متناهيا وانما كانت مراتب الانضمام

متناهية لان القسر كالرجعة المكية
للجسم [illegible] متناهية وما قيل من
ان الجسم قابل للقسر الاغير متناهية
فقد سبق كيفيته على وجه لا ينافي ما
ذكرناه فثبت ان كل ما يقوى عليه القوى
الجسمانية من الحركات فهو متناه

فصل في ان المحرك القريب للافلاك
محرك ان النفس قوة جسمانية نسبتها الى
النفس كنسبة الخيال الينا في ان كلا منها
محل ارتسام الصور الجزئية الا ان الخيال مخصوص
نقش

تحقيق بالذات ما هي وهي سارية في جرم الفلك
بتمامه وتقدم رجحانه بعض اجزائه على بعض
في الملكة و... منطبعة واعلم انهم
اختلفوا في الحركات الافلاك المراتبة للكواكب
السبعة السيارة فذهب بعضهم الى ان
لكل كوكب منها ... في افلاكه
بمنزلة حيوان واحد وبقوى واحدة
تتعلق بالكواكب اولا وتتعلق بالافلاك
بواسطة الكواكب بعد ذلك كما تتعلق نفس
الحيوان بقلبه اولا وباعضائه الباقية بعد ذلك

وبتوسط القوة المحركة المنبعثة عن الكواكب
الذي هو كالقلب في افلاكها التي هي كالجوارح
والاعضاء الباقية وعلى هذا يكون النفوس
الفلكية تسعا اثنان للفلك الاعظم وفلك
الثوابت وسبع للسيارات وافلاكها
وذهب الشيخ ومن تابعه الى ان كل فلك
من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة اياه
وكذا كل كوكب وقد اثبتوا للكواكب
قوات وضعية على التحريك فعدد النفوس
المحركة على هذا الراي عدد الافلاك والكواكب جميعا

فيها لان الحركات الاختيارية تتبع الارادة
وهي لا تتبع الا ارادة تابعة للاغلب للشوق
الى طلب امر ملائم حسي كشهوة او دفع
امر منافر حسي كغضب و يدل على سبق الارادة
للشوق كون الانسان مريدا للتناول ما
لا يشتهيه كما في الدواء البشع [illegible]
ان الفعل الاختياري قد يترتب على تصور
النفع او الفرح بلا توسط شوق هناك
وغير مريد لتناول ما يشتهيه كما اذا منع
مانع منه صحيا او شرعيا في ذلك الشوق

فيبحث عن تصوره في الامر اللازم ان كان فرضيا
حيث الاطلاق او معه في تصوره مطابقا
او غير مطابق فحرام انا ان نفرع من تصور
طلق او وجوده لا سبيل الى الاول لان التصور الطلق
نسبته الى جميع الجزئيات على السوية
فلا يقع منه بعض الجزئيات دون
بعض [illegible] لزم الا يقع بالامر جزئي فتعين الثاني
من الجزئيات الارادية لا تصورات جزئية
فيحتاج لو كان المعتبر في صدور الفعل
اليه الا التصور الجزئي لزم الدور لان تصوره

تصوره من حيث الجزئية مع وقوع الشركة
يتوقف على وجوده لانا قبل حدوث السواد
المعين مثلا لا نتصوره الا سوادا معتبرا فيه
بعد الحكم بذلك الا بوقت عليه هذا الشرط والقيد
نتصور هذا السواد من حيث تحقيق المانع
عن فرض الاشتراك فلا يحصل الا بعد وجوده
فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور
كان دورا واجيب عنه بانا ندرك الجزئي
قبل وجوده موقوفا على حصوله في الخيال
هو الذي يتوقف على تحصيل الفاعل اياه المتوقف

على ادراكه فانه كما يكون حصول الجزئي
في الخارج مبدا لحصوله في الخيال فقد
يكون حصوله في الخيال ايضا مبدا لحصوله
في الخارج ولا يلزم الدور وكذا الحال في تصور
جرما فهو جسمانية بهذا الاعتبار على الاطلاق
اذ الدليل مخصوص بالانسان في الجسمانية
وقد صرحوا بان الانسان الجزئي يرتسم
في النفس لان الصورة الانسية ترتسم وهي
اصغر ترتسم وهو اكبر فاما ان يكون الاختلاف
في الصغر والكبر لاختلاف الصور في الحقيقة او لا

او لاختلاف الاضواء بعضى الضوءان بالصغر
والكبر او لاختلاف في محلها او المحل بعد التذكير قيل
لعصرهم لجوازان يكون لاختلاف الاعراض
كالتشكل والسواد والبياض والجب
عدم بقا المزحزح فان وجدنا فيها والاول
فان وجدنا في الاعراض باختصاص ممتنع
مجردا فتساوى ماهيات الاعراض
يجدد باب المناقشة لاحتمال ان
يكون الاختلاف لتشخصها كما قيل
الا ان الاول لانا نقطع في الصورتين من نوع

بان يكون احدهما صورة ... والاخر صورة الوكه

فاصدة ولا سبيل الا الثاني لان الصورة المختلفة بالصغر والكبر لا يجوز ان تكون ماخوذة من الخارج فتعين القسم الثالث فيكون الصورة الكبيرة متمايزة مرتسمة في محل من المدرك غير ما ارتسمت فيه الصغيرة فينقسم المدرك لا محالة في الوضع ومتى كان كذلك فهو جسماني فيلزم قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على التحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت

عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح واجيب عنه بانه مبادي الحركات الفلكية هي الجواهر المفارقة بتوسط نفوسها الجسمانية المنطبعة في اجرامها فيحتمل البرهان انما قام على ان القوة الجسمانية لا يكون مؤثرة في آثار غير متناهية لا على ان لا يكون واسطة في صدور تلك الآثار وربما يقال اجاز بقاء القوة الجسمانية مدة غير متناهية وكونها واسطة في صدور آثار لا يتناهي جاز ايضا كونها مبادي لتلك الآثار لانها المباشرة

فكون التحريكات عنده اذا كانت واسطة فلو
ابطلنا بمباشرتها استقلالها وقد يجاب
ايضا بان هذه التحريكات الغير المتناهية
صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة طريان
الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس
[redacted]
المجردة فلا يثبت ما ابرهنا من امتناع صدور
التحريكات الغير المتناهية عن القوة الجسمانية
ابتداء من غير واسطة وذلك بناء على صدور
التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الا
نفعالات الغير المتناهية الطارئة عليها

عليها ثم تجريدها فتأمل

الفن الثالث في العنصريات

فصول فصل في البسائط العنصرية
وهي اربعة بالاستقراء اذ العنصر اما بارد
وحار وعلى التقديرين اما رطب او يابس
فالبارد الرطب هو الماء والبارد
اليابس هو الارض والحار اليابس
هو النار والحار الرطب هو الهواء
والعنصر هو الاصل في اللغة العربية
كالاسطقس في اللغة اليونانية وهذه

الاربعة من حيث انها يتركب منها المركبات
تسمى اسطقسات ومن حيث انها
تنحل اليها المركبات تسمى عناصر ومن حيث
انها يحصل بتغيرها عالم الكون والفساد
تسمى اركانا ومن حيث ينقلب بعضها
الى الآخر تسمى اصول الكون والفساد وكل
واحد منها اي الف الآخر في صورة الطبيعية
النوعية فانه تشتمل على واحد منها
بالطبع حيز اي المكان المناسب ويكون على
اذا يلزم واحد منها يطرب بطبعه عن حيزه

عن حيزه عادة فالمقدم جعل كل واحد منها
قابل للكون والفساد والقبول لكماله
للانقلاب اثنا عشر حاصلة من مضاربة
كل من الاربعة مع الثلاثة الباقية فيه
منها او واسطة فيها وهي انقلاب الماء العنصر
النار ويتضمن الاول ينعز انقلاب الارض ماء
وبالعكس والماء هواء وبالعكس والهواء
نارا وبالعكس وهي التي توضح المصنف بيانها
واما الستة الباقية فبعضها يحصل
الا بواسطة واحدة فيعز انقلاب الارض هواء

بالتبخير

تتوهم أنه فيها أجزاء أرضية انعقدت بعد
ذهاب الماء بالحر او النضوب وقيل ذلك قطرة
في بعض كوه وهي قرية من بلدة مرغينان
من بلاد فرغانة وهو ينقلب حجرا مرمرا
ولم يظهر بالحيل الاكسيرية ماء وذلك بتصبيره
حلما اما بالاوراق او بالسحق مع ما يحله
ومنه الملح فانه ينعقد من اجزائه بالماء وقد
يقال لارباب الاكسير تخرقة مياهها
مائيه وتحلله في اجساد اصلية بعونه
مع تصييرها حارة وكذا الهواء ينقلب ماء

وبالعكس فالماء نارا او بالعكس وبعضها الاجبل
الاسطقسية بعضها انقلاب الارض نارا او بالعكس
لكن هذا ما اشتهر بينهم وقال الشيخ ان
الصاعقة يتولد من اجسام نارية فارقتها
السخونة وصارت لاشتعالها البرودة كالماء
جواهرها متجانسة فلو صح ما ذكره لكانت
الاجزاء النارية منقلبة الى اجزاء ارضية صلبة
بلا واسطة وابضا قد صرحوا بان النار القوية
تجعل الاحجار الارضية نارا لا حالة الصاعقة في تنقلب
في زمانه قليلا حجرا يكون منه في الحجم فلا يحال انه غيرهم

كما ترى في قلل الجبال فانه يغلظ الهواء لشدة
البرد ويصير ماء ويتقاطر دفعة من غير ان
يتساق اليه سحاب من موضع آخر ويتعقد
متكاثفا منعقدا والثلج قد حكي انه يشاهد
ذلك في جبال كاشان وطوس وغيرهما
وقد شاهدنا اهل المساكن الجبلية امثال
ذلك كثيرا والماء ايضا ينقلب هواء بالتسخين
كما تشاهد في الثياب المبلولة المطروحة
في الشمس وعند غليان القدر وكذلك الهواء
ينقلب نارا في كور الحدادين اذا اشتدت الملاقاة

الملاقاة الانضغاط فيها الهواء الجديد والح
النفخ والنار ايضا ينقلب هواء كما تشاهد
في المصابيح فانه ما ينفصل عن شعلة لو بقيت
نارا لاحرقت والوقت سقف الخيمة فاذن
ينقلب هواء وايضا النار الطالبة في كور
الحدادين تنطفي وتصير هواء ونقول الصور
الكيفيات غير الصور والا لزم عدم بقاء الصور
الطبيعية بزوالها ولو كانت الكيفيات
نفس الطبيعة لما امكن ذلك لكن الكل يعلم انه ما يذكر
تم الا في جميع الكيفيات لسائر العناصر

والبسيط تضاد سواء كانت حقيقية او اضافية

الكلام الى ان الثاني ويكون توقف الى ... معا اذا

والكيفية باسرها لا يكون في بعضها بعض

لتعاقبها لان كيفياتها المتضادة فيحصل المراد بتضادها

الكيفيات ههنا هو التنافي مطلقا لا التضاد

الحقيق المصطفى الله يكون بين شيئين

في غاية ... فلا يلزم ... الا ... فلا

يلزم ان يكون الذهب ...

الزيبق والكبريت لا ... ليس التأثير

في غاية البعد عن ان الكبريت تشبه

تشابهها وقد ذكر بان الاجابة الا صلى

الكلام في خلاف المصطفى فانه مركبات

بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها

يابس وكما ان بين السواد والبياض في ... الا

طلاق تضادا ومباينة الخلاف فكذلك بين الحرارة

والبرودة والرطوبة واليبوسة وكسرها

واحد منها سورة كيفية الا ... الطاقة

ما ذهب اليه بعض المحققين من ان الفاعل ال...

هو تعقيد الكيفية والمنفعل المنكسر هو سورة

الكيفية لا نفسها فان الحرارة مثلا سورة

البرودة والبرودة مثلا كسر سَوْرَة
الحرارة وانكسار سَوْرَة البرودة له
يجب ان يكون بسورة الحرارة
بل يحصل ذلك بنفس الحرارة فان
الماء الفاتر اذا امتزج بالماء الشديد
البرد تكسير سَوْرَة برده نوما وكذا
انكسار سَوْرَة الحرارة لا يلزم ان يكون
بسورة البرودة بل قد يحصل بنفس
البرودة اذ الماء القليل البرد اذا امتزج
بالماء الشديد الحرارة تكسير سَوْرَة والثاني

والاولى ان يحصل كيفية متوسطة توسطا ما بين
الكيفيات المتضادة بحيث تستحق
بالقياس الى البرودة وبالقياس الى
الحرارة وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة
شابة الاولى والثانية يعني يكون حاصلا من تلك
الكيفية في جميع اجزاء المركب مماثلا لها
حاصلا في الاجزاء الاخرى اي مساوية في الحقيقة
النوعية من غير تفاوت الا بالمحل وهو
المزاج **فصل** في طبيعيات الجوهر
ما يحدث من العناصر بلا مزاج وهو تسمية

فتفعل اشعة الكواكب وغيرها اذا انعكست في بعض مواضع منها ... فتحلل بعض الجواهر منها اجزاء هوائية ... فيتصاعد ... المختلط بالاجزاء اللطيفة المائية ... الى الهواء ... عن الماء المختلط بالاجزاء المائية وهي بخار ملا زاده

ان الكائنات التي تحدث في الجو اي ما بين السماء

والارض اما السحاب والمطر وما يتعلق

بها فالسبب الاكثري في ذلك تكاثف

اجزاء البخار وهو اجزاء هوائية مازجها اجزاء

صغار مائية تلطفت بالحرارة لان الارض لما

بالحس لغاية الصغر الصاعد الى ما يجاور

قرار ما دخل في الهواء يستفيد كيفية البرد

... فبل هذه المقدمة ليست تعليلا

لما قبلها بل هي مقدمة تفيد ما في النظر

الجد حيث قال فاذا كثيرا فقد ينعقد

بعضه سحابا ماطرا واقول يمكن توجيه الكلام

بوجه لا يكون بهذه المقدمة مستدركا ههنا

بان يقال قد ذكروا ان للهواء اربع طبقات

الاولى ما يلي الفلك وهي النار وهي التي تتلاشى فيها

الادخنة المرتفعة من السفل وتتكون فيها

الكواكب ذوات الاذناب والنيازك وما

يشبهها الثانية الهواء الغالب وهي التي

يحدث فيها الشهب الثالثة الهواء البارد

المختلط بالابخرة المائية ولا يصل اليه اثر شعاع

الشمس بالانعكاس عن وجه الارض وسطح طبقة

زمهريرية وهي منشأ السحاب والرعد
والبرق والصواعق لان الهواء الكثيف
الذي يصل اليه اثر شعاع الشمس والطبقة
الاولى هي المجاورة للنار والاخرى
للماء في فاصل طبقات كل من الطبقتين
الاوليين تستفيد كيفية البرد من الطبقة
المجاورة لكن الطبقة الرابعة لا يبعد عنها
طرف برودتها الكثيفة في الطبقة
تلك الجهة بوصول اثر شعاع الشمس
اليها بالانعكاس في الطبقة الثالث التي

لا ينقطع عنها تاثير شعاع الشمس
بقيت باردة فاذا بلغ البخار في صعوده الى
تلك الطبقة تكاثف ببرد فان لم يكن البرد قويا
اجتمع ذلك البخار وتقاطر لثقله كالحاصل
من التكاثف والانجماد فالمجتمع هو السحاب
والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا
فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب
قبل اجتماعها او يصل قبل اجتماعها
بل يصل بعده فان وصل قبل اجتماعها
ينزل السحاب ثلجا وان لم يصل قبل اجتماعها

بل وصل بعده ينزل بردا يغطي الآفاق
الا لم يصل اليها الطبقة الباردة الى
ما يريد لغلظه وارتفاع الموجبة للصعود
فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا
اذا اصابه برد كما حكى الشيخ انه شا
هد البخار قد صعد من اسفل بعض
جبل صعودا يسيرا و تكاثف حتى كانه
مكبة موضوعة على وهدة فكان من هو
فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من
تحتها من اهل القرية التي كانت هناك يمطرونه

يمطرونه وقد لا ينعقد ويسمى ضبابا
وربما يبلغ بادنى زوال يصل اليه لكثرة لطا
فته وان كان قليلا فاذا ضربه البرد الى
برد الليل فان لم يجمد فهو الطل وان انجمد
فهو الصقيع ونسبة الطل الى
الثلج الى المطر وقد يتكون السحاب من
انقباض الهواء بالبرد الشديد فيحصل
حينئذ الاقسام المذكورة ولذا قيد المطر
بالسبب فيما سبق بان كثيرا ما كان
عد والبرق فسببهما ان الدخان ويحوا

او آثار نارية في الطرق الجار صغار ارضية تلطف
بالحرارة لا غاية بينهما في الحس لغاية ير
الصفو اذا ارتفع مع البخار الخلط به
وانعقد السحاب من البخار واحتبس
الدخان فيما بين السحاب فما صعد
من الدخان الى العلو لبقاء حرارته او
نزل لما اشتعل لزوال الحار يخرق السحاب
في صعوده او نزوله تمزيقا عنيفا
فيحصل صوت هائل هو الرعد بعد تمزقه
فان اشتعل الدخان لما فيه من الدهنية

الدهنية بالحركة العنيفة المقتضية للحرارة
فان برق ان كان لطيفا وينطفئ بسرعة وصار
صاعقة ان كان غليظا ولا ينطفئ حتى يصل
الى الارض واذا وصل اليها فربما صار لطيفا
ينفذ في المتخلخل ولا يحرقه ويذيب الاجسام
المندمجة فيذيب الذهب والفضة في الصرة
مثلا ولا يحرقها الا ما احترق من الذوب
وربما كان كثيفا غليظا جدا فيحرق كل ما
اصابه وكثيرا ما يقع على الجبل فيدكه دكا
واما الرياح فقد تكون بسبب ان الابخرة

اذا ثقل لكثرة الاجزاء انضغط الى السفل فصار
لتسخنه بالحركة وتخلخل الاجزاء المائية وانقلابه
هواء متحركا الى جهة ما فيتموج الهواء
بالاندفاع المذكور فيحصل الريح وقد
يكون لاندفاع هواء بسبب تراكم السحب
وتراكمها او لاختلاف في القوام فيندفع
الكثيف الى الرقيق فيجيء السحاب من جانب
الى جهة اخرى وقد يكون لانبساط الهواء
بالتخلخل في جهة الى ازدياد مقداره بسبب
انضمام جسم آخر اليه فانه يندفع من جهة الى جهة

اولا فيدفع ما جاوره وذلك المجاور ايضا
يدفع ما جاوره فيتموج الهواء وتهب
على الاتصال فتنشأ الاعاصير ما انقطع وقد يكون
الحركة لثقل الهواء لانه اذا صغر حجمه بالبرودة
الهواء المجاور له الى جهته فيحرك اشتغاله الخلاء وقد
يكون بسبب برد الدخان المتصاعد الى الطبقة
الزمهريرية ونزوله فمن الرياح ما يكون
متكيفا بكيفية سمية محرقة لما فيه من جمرة سخن
النيران لاحتراقه في الهواء بالاشعة وقيل باختلاط
بقية مادة الشهب او لمروره بالارض الحارة فهذا

وقيل حدوث رياح مختلفة الجهة دفعة فيد
فع تلك الرياح الابخرة الارضية فينضغط
تلك الابخرة بينها مرتفعة كانها تلتوي
كالنفس وهي الاعصار واما قوس قزح
فهي انما تحدث من ارتسام ضوء النير الاعظم
اي الشمس في اجزاء رشية صغيرة صيقلة
متقاربة غير متصلة مستديرة اي واقعة
على هيئة الاستدارة وبيانه اذا وجدت
في خلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة على
وضع ينعكس الشعاع البصري عنها الى

الشمس وكان وراء تلك الاجزاء جسم
كثيف اما جبل او سحاب كثيف وكانت
الشمس قريبة من الافق فاذا دبرنا الى الشمس
ونظرنا الى تلك الاجزاء فانعكس شعاع البصر
عنها الى الشمس فادى كل من تلك الاجزاء ضوءها
دون شكلها لانا نعلم بالتجربة ان الصيقل
الذي ينعكس منه شعاع البصر الى مبصر
جدا ادى الضوء واللون دون الشكل
فكانت تلك الاجزاء على هيئة قوس تنقسم
اقل من نصف الدائرة وبحسب ارتفاع

الشمس ينقطع هذه القوس لانتفاء
الاجزاء التي ينعكس منها الاشعة البصرية الى
الشمس الطرفين وانما اشتراط حدوثها ان يكون و
راء تلك الاجزاء الرشية جسم كثيف لتفيد كالمراة فان
الشفاف لا يرى فيه شيء اذا كان وراءه شفاف
اخر وانما قيد كون الشمس قريبة من الافق فلان الاجزاء
الرشية الكائنة في الجو القطاعات تختلف سرعتها بل في
سمتها تحت [illegible] ارتفاع الشمس فان قلت
لو صح ذلك لكان في الجو احيانا شيء غير مستدير ملون
قوس قزح بان يجتمع الاجزاء الرشية المذكورة

المذكورة على غير هيئة الاستدارة قلنا لما تفرق في الهوا
ظهر الابد من تشكلها بالزاوية الشعاع والانعكاس
فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة لم
ينعكس الشعاع من كل منها الى الشمس كما لا يخفى على من
له تحقيق ما واختلاف الوانها بسبب اختلاف
ضوء النير والوان الغمام المختلفة وقد يقال ان الوانها
حقيقية العليا منها لما نشأ من الشمس فيها بعض الالوان
فلونه احمر ناصع واما الثانية في السفلي فلم يقبل
منه الا شيء قليل اشرقا فلذلك مائلة الى السواد
وهو الارجواني و ما يتوسط بينهما فان لونه متولد



من ذينك اللونين وهو الكراثي وزاد هذا بان الكائن
لا انها سبب بين اللونين بل هو متولد عن الضوء
والتسوية وتلك سبب اختلاف الوان القوس
اختلاف اجزائها بالقرب والبعد بالنسبة الى النير كما
الانتقال من احد اللونين الى الآخر على سبيل التدريج
فانه يكون الالوان الثلاثة متشابهة الاجزاء عند الحس
وقال الشيخ انه اخضر واما الهالة فانها
انما تحدث من ارتسام ضوء النير في اجزاء رشية
صغيرة صقيلة متقاربة غير متصلة مستديرة حول
النير وبيانه انه اذا وجد بين الناظر والنير اجزاء

الصغار المذكورة على وضع ينعكس الشعاع
البصري من كل منها الى النير ويكون تلك
الاجزاء فيرى في كل منها ضوء النير دون
شكله كما سبق فيكون مجموعها على هيئة دائرة
تامة او ناقصة وهي الهالة وتلك
حدوث المطر لدلالتها على رطوبة الهواء
واذا اتفق ان يوجد سحابتان على الصفة
المذكورة احدهما تحت الاولى حدثت هالة
هالة تحت هالة وتكون التحتانية اعظم لانه
تكون اقرب الى البصر وزعم بعضهم انه رأى سبع

قال رحمه الله واعلم ان هالة الشمس وهي

تسمى طفاوة [illegible] بضم الطاء نادرة

جدا لان الشمس تحلل السحب فيضعف

وقد حكى الشيخ في الشفاء انه راه مرتين

تارة الهالة التامة وتارة الهالة الناقصة

قصة على الوان قوس قزح واما الشهب

فبيان ان الدخان اذا بلغ حيز النار

وكان لطيفا غير متصل بالارض اشتعل

فيه النار فانقلب الى النارية وتشاهد سرعة

حركته فانطفى بجانب على ما ذكره المحقق

المحقق في شرح الاشارات انه يشتعل طرفه

الطولاني

العالي اولا ثم يذهب الاشتعال بحسب الاتصال الى آخره فيرى

الاشتعال ممتدا على سمت

الدخان الى طرفيه وهو المسمى بالشهاب

فان اشتعل الى الاجزاء الارضية نارا لم فيه ما رأيت

على مرئيه فيظن انها طفئت ولبس ذو ذنب

بطفوء وان كان الدخان غليظا لا يطفئه النار

اياما او شهورا بقدر غلظه ويكون على صورة

ذوابة او ذنب او رمح او حيوان له قرون

وحكي ان بعد المسيح عليه السلام بزمان

كان ظلمة في السحاب نار منطفئة من ناحية
قطب الشمال وتغيب الشمس كلها
وكانت الكواكب تنقض في العالم من سبع ساعات
من النهار الى الليل حتى لم يكن احد يبصر شيئا
وكان بالري نجوم شبيه الانجم فاتما
وان انفصل الدخان بالارض يشتعل النار
فيرى نازلا الى الارض وتسمى الحريق واما الزلزلة
وانفجار العيون فاعلم انه اذا البخار اذا احتبس
في الارض يميل الى جهة ويبرد بها اي بالارض
فينقلب مياها مختلطا باجزاء بخارية فاذا كثر

فاذا كثر بحيث لا تسعه الارض اوجب
انشقاق الارض فانفجرت منها العيون
فالاسباب الموجبات في الحقيقة السبب في
العيون والقنوات وما يجري مجراها هو
ما يسيل من الثلوج ومياه الامطار
لانا نجدها بزيادتها وتنقص بنقصها
نعم ولا استحالة الاهوية والابخرة الى
المنحصرة في الارض لا مدخل لها في ذلك
واعلم بان باطن الارض في الصيف اشد
بردا منه في الشتاء فلو كان بسبب هذا

استمالته لو جب ان يكون العيون وا
بخار
لقنوات ومياه الابار في الصيف
ازيد وفوات ... انتقص مع ان الامر
بخلاف ذلك على ما دلت عليه التجربة
ويمكن ان السبب الذي ذكره صاحب
المعتبر معناه له تمام الا انه ...
اعتبار السبب الذي ذكره الشيخ واجيب
عن المنع انما يدل على ان ذلك لا يجوز ان يكون
هو السبب التام له على انه يجوز ان
يكون ذلك سببا في الجملة فاذا غلظ الى حيث

بحيث لا ينفذ في مجاري الارض او كانت
الارض كثيفة عديمة المسام اجتمع طالبا
للخروج ولم يمكنه النفوذ لغاية الغلظ
فزلزلت الارض وكذا الريح والدخان
وربما قويت المادة على شق الارض فيحدث
صوت هائل وقد يخرج نار لشدة الحركة
المقتضية لاشتعال البخار والدخان المختلطين
جبلة على طبيعة الارض **فصل**
في المعادن المركب التام وهو الذي له صورة
نوعية تحفظ تركيبه اما ان لا يكون له نشو ونماء

أوله فإن كان هو المعدني والأول إما

أن يكون له حس وحركة إرادية أو لا

فالثاني هو النبات والأول هو الحيوان

وقد يقال لم يشترط دليل على أن النبات

ليس له حس وحركة إرادية وأن المعدني ليس له

نفس ولو سلم علم الوجدان وأنه لا دليل على العدم

ولا أن الكائنات من المركبات أو الخفيف

كونه ذا حس وإرادة فهو الحيوان والأمان يخفى كونه

فإن كان فهو النبات والأول هو المعدني وقد يشكل النحو

النبات فاعتباره في الحركة بأن باصل ...

فإن قيل قد انتشأ سواء بعض الاثبات من النخيل يحكى الإحجة بعض المذكور ... وعلى كونها حجة

إلا فلا يمكن حجة فلذا قيل مرهونها الصواب الذي ... فإذا فاته ... وصودها ... الجدار

الجامد ... فيهذا دليل على أن للنخيل ... النبات ... فلت هذا لا يوجب

جزم بذلك لجواز أن يجب هذا الآتي بسبب ... طبيعية فإن قلت قد قيل

إن الرجلة نفوّرة وعقيرة وتوليدا قلت لا كلام

في جوازه فتتوقف

من قبيل أنه من جنس الاستقامة والقيمة إذا كان منه

طبع فإنه قبل أن يتصل إلا ذكر اللائق بتوجيه إذا جاوزه

على الأنكر الاستقامة ... شجرة النخل والقطن أما

وإن شاهدت ذلك ... لا تعتد المعدة ...

في الرجال من جملة الأحجار والأدهنة المحنة

في الأرض إذا كثرت ينولد منها ... وإذا لم تكن كثيرة ...

اختلط ... من الاختلاف المختلفة ...

الكيف فتتولد منها الأقسام المعدنية فإن غلب

البخار على الدخان تولد البلور والبلورد الأبيض

والأقاحي منها ما أبيض ... وأسود ...

كتب هذه الجزء ... في ...

... محمد ...

نقلا ... محمد ...

الأسرب وإذا أطلق الرصاص أريد به الأبيض وقد

هذا الجواهر الستة فيها على الأبيض والرصاص جزءا

القسم نظرا إلى أنها في الأجساد السبعة إلى

بتولد من امتزاج الزئبق والكبريت ولأنه لا تشفيف

فيه وأما الزئبق فلأنه لا تشفيف فيه البحور وكما تقرر

عند جمهور أنه متولد من ماء خالطه أجزاء كبريتية في

غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لا يوجد سطح

إلا وهو مغشى بغلاف من الأجزاء الكبريتية والقطرات

الزئبقية على أن ما بها صحون في غاية السحق

بحيث يتصل كل قطرة منها بغشي بغلاف ذي جفاف و

وإن غلب الدخان على البخار والأرض والأرب

والكبريت ما يتم من أخلاط بعضها بعض ويقولان الزئبق

هو من الكبريت ونولدا الأجسام الأرضية إلى

الأجساد السبعة المنطرقة وهي القابلة للضرب

المطرقة بحيث لا تنكسر ولا تتفرق بل تلين وتندفع إلى

عمقها فينبسط مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد

والخارصيني والأسرب والقلعي فصل في النبات

ولها قوة أي صورة نوعية علامتها النمو عند الأكثر

تحفظ تركيبها ونموها عنا من الآن النبات والأفعال

الثلاثة تولد أفعال مختلفة بالآلات فإن الواحد

الكمال عن الجنس تشابه ولو سلم ... فان النفس الكمال الاول ... وقوله طبيعي احتراز عن
الصورة الصناعية كالهيئة السريرية ... البسائط والمعادن وقوله من جهة
ما يتولد احتراز عن النفس الحيوانية والنفس الناطقة ... النفس النباتية ... ثلث
الآلات في صدور الافعال الثلثة المذكورة من النفس النباتية ...

لا يوجد منه أفاعيل مختلفة الآثار بالآلات مختلفة وفيه
نظر لانا نقول لم الواحد من حيث انه واحد لا يوجد
عنه الا الواحد على تقدير صحته يستلزم ان لا يوجد
عن الواحد افاعيل مختلفة الآثار بجهات مختلفة سواء
كانت تلك الجهات الآلات او غيرها حتى نفسا نباتا
نية وهي كمال هو باثير بالنوع اما في ذاته كهيئة
السرير فان الكمال للخشب السريرية لا للاثم السريرية
في ذاته الآباء او في صفاته كالبياض فانه كمال للجسم
الابيض لا بكل وصف الآب والأول كمال اول
والثاني كمال ثان لجسم طبيعي ليس المراد به ههنا ما يقابل

يقابل الجسم الصناعي فان الكمال الاول قد يكون صناعيا
يحصل بصنع الانسان كهيئة السرير وقد يكون طبيعيا
لا مدخل لصنعنا فيه بل يوجد جوهره على انه صفة جسم
الى جسم يشتمل على الآلات وذلك على انه صفة لجسم كمال
اي كمال ذو آلة واحترز به عن صور البسائط والعد
بنات من جهة ما يتولد ويزيد ويتغذى فقط واحترز
به عن النفس الحيوانية والانسانية فانها نوع عادية
فانه لا يتناولهن هذه
لا يبقى بقاء الشخص وهي القوة التي ...
الانسانية اي التي هي ... تنقطع تلك القوة ذلك
الجسم الشاخص به بدل ما يتحلل عنه بالحرارة الغريزية

ما يقابل الجسم التعليمي

فان قلت كل لا يزيد في الطول بل في العرض والعمق فقط فهو خارج بقوله في اقطاره الثلث فالتقييد المذكور مستدرك قلت ما ذكرت
من ان السمن لا يزيد في الطول بل هو الظاهر وقد
يزيد السمن في جميع الاقطار وهو الاصح والتقدم فيزيد
ايضا فلا بد من حفظ التقييد للاحتراز عن هذا الزائد

اذ غايته ولا قوة نامية لاجل كمال الشخص والفعل

ان تفعل منمية لكنهم لما لم كان الغاذية وهي الى

زيد في الجسم الذي هي فيه زيادة في اقطاره طولا

وعرضا وعمقا على التناسب عن الزيادة الصناعية

بعض الاقطار دون بعض النقصان في بعض آخر

ونحن نقول ان زيادة الجسم النمفية في الاقطار با

نفس الغذاء اليه لا بنفسه واذا كان كذلك فنقول

في الزيادات الصناعية كما اذا اخذ الصانع الى

الشمع مقدارا اكثر من الشمع حصلت الزيادة في الا

فظاهر ان يبلغ كمال النشو بجرحه مبدا السمن

السمن والورم اذ ليس غايتها بلوغ الجسم الكمال

نشوه وقيل بل خارجان بقوله على تناسب طبيعي له

نسبة بعضها الى بعض المحل وقد يقال ان السمن والورم

خارجان بقوله في اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن

فلانه لا زيادة في الطول بل في العرض والعمق واما الورم

فلا نسلم تورم القلب بالاتفاق وتورم العظام عند

الاكثرين اقول فيه بحث لان المفهوم من زيادة الجسم

في اقطاره الثلثة ان يزيد مجموعه من حيث هو مجموع لا

ان يزيد كل جزء من اجزائه وقد صرح بعض المحققين بان

السمن يزيد في الطول ايضا ولا قوة مولدة لاجل بقاء

النوع الثاني ما قد جعل من الجميع اللبن هو يزيد ويحفظ ما هو
وتبدل للنبات والتنفخ من تلبس الفعل والأعلى
الى هيئة تلك الفوق التي بها يجعل الدم للصنف المخصوص
مشابه الأشياء ونابيرا هي بالفعل جزء من الخلق الحاصل
من الذكر والانثى فالرحم لبعضه مخصوص بان يجعل بعضه
مستعد اللعظم وبعضه مستعد اللحم الى غير ذلك
والمولدة مجموع هاتين القوتين فهذه القوى الثمانية
وقال الثاني ما يصور مواد الاعضاء بصورها الخاصة
بالأشكال مصورة وقد ذهب المحقق الطوسي الى انه
صدور التصوير عن قوة عديمة الشعور ممتنع وانه

وان القوى التي ذهب اليها كثير من القدماء الا
والغاذية تجذب الغذاء وتمسك وتهضم وتدفع الفضل الا
الى الطعام
فلذلك اربع قوى جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة
للنقل لا يبعدان ينحل الغاذية والهاضمة والنامية
الاطباء كالنفس والشيخ الرئيس والمسيحي وصاحب
الكامل وغيرهم من الاطباء المتأخرين ابقوا ثوابتها
وثانيها ما قبل من الفرقة الأخرى الاخيرة شيئا فشيئا
فدلائل فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا
حصلت جاذبة بقوة شيء من الدم والماسكة ذلك
العضو الفاذم صورته لتعقبها فاذا اشتغال الغاذية بالعصر

فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة اخرى فيكون
ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا للصورة الاخرى
وهذا الكون والفساد انما يحصلان بان يحدث
هناك مزج الطبايع بالاغذية فيستعد المادة للصورة
الاخرى في الانتقاص وتاخذ في استعدادها للصورة
العضوية في الاشتداد ولا يزال الاول ينتقص والثاني
يشتد الى ان تنتهي المادة الى حيث تبطل عنها الصورة
الاولى وهي الاخرى فتحدث الاخرى وهي العضوية
فههنا حالتان احديهما سابقة على الاخرى فالحالة
الاولى هي فعل القوة الهاضمة والثانية هي فعل القوة

الهاضمة والثانية هي فعل القوة الغاذية واورد
عليه انه لا يجوز حصول الحالتين بقوة واحدة فانه
لو اعتبر تعدد مثل هذه الحالات لكثرت تعدد القوى فانه
ما من قوة من القوى الاربع المذكورة فان
الغاذية تغيرات كثيرة بحسب مراتب الهضوم بعضها
في الكيف فقط وبعضها تغير في الصورة النوعية
ايضا ولما جاز ان يكون تلك التغيرات الكثيرة بقوة
واحدة هي الهاضمة فليجز ان يكون التغير الى الصورة
العضوية ايضا بتلك القوة بعينها فيكون هو مبطلا
للصورة الاولية ومحصلا للصورة العضوية كما هو

کی وا رستم آن کمان که نشانم نکنی · کار پسند زمانه بر مرادم نکنی

بسط للصورة الغاذية وحفظ للصورة الاصلية
والنامية تنقص في الفعل ولا تقوى على كمال التنمية
والغاذية تفعل الى ان تعجز قواها عن العمل وقيل هذا دليل
على انهما قوتان متغايرتان وذلك لانه لو كانتا قوة
واحدة لكانت افعالها بالقوة والضعف فتحصل بسببه
من الابتداء ما يزيد على قدر المتحلل وذلك في سن النمو الى ثلثين
وبعد الثلثين ينطرق اليها شيء من الضعف فتحصل
منه ما يساوي فذلك في سن الوقوف الى الاربعين
ثم بعد الاربعين يتزايد ضعفها فلا يقوى على تحصيل
ما يساوي المتحلل وذلك في سن الانحطاط الى آخر العمر

صفة الانحطاط

الا ما ينقص غيره

با آنکه بیاد دست گذرانم همه عمر · یک لحظه گذاری تو که یادم نکنی

الذي لا ينبغي ان يسمى الا بعد السن الذي في سن الانحطاط
الفصل الثاني في النفس الحيوانية فصل
الحيوان وهو مختص بالنفس الحيوانية وهي كمال
اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك
ويتحرك بالارادة وقيل لو هنا كما سبق لانه ان اراد
الآلية من جهة هذين الامرين فقط لا من جهة البنات
فلا يصدق التعريف على النفس الحيوانية لانها آلية من جهة
الافعال النباتية ايضا وان اريد الآلية من جهة ما
مطلقا فيصدق التعريف بالنفس الناطقة اذ المناسب
ان يقال من جهة ما يفعل الافعال النباتية وبدون ذلك

الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة لحفظ الاول

ان يقال انه [illegible] بعض [illegible] ان بدن الحيوان

يشتمل على صورة معدنية لحفظ التركيب وعلى نفس نباتية

للتغذية والتنمية والتوليد وعلى نفس حيوانية

للاحساس والحركة الارادية فلا بد ان يكون هذا اعلى من

النفس النباتية لانها [illegible] الصورة المعدنية

وهو حفظ التركيب لكن البدن الذي هو جزء منه [illegible]

بالحيوان الاعلى قوة مدركة وقوة محركة اما المدركة فهي

اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي

فالمراد في المقام [illegible] الحواس الظاهرة [illegible] الآلة

الى [illegible] التخفيف في نفس الاذن او التخفيف

بين بكل الحيوانات بتخفيف في نفس الاذن حاسة اذ هو

لبعض الحيوانات واما [illegible] ان الا الاذن الا ليس

فوق الاذن [illegible] لاقة الجماع السمع وهو قوة

في العصبة المفروشة في مقعر الصماخ التي فيها هواء

محتقن كالطبل فاذا وصل الهواء الملتبس بكيفية

[redacted]

الصوت بتموج الحاصل من قرع او قلع عنيفين مع

مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع الى ذلك

العصبة ادركته القوة المودعة فيها وذلك

اذا كان الهواء ساكنا [illegible] الراكد [illegible]

الهواء الحامل للصوت الى السامع هواء واحد
بعينه يتموج ويتكيف بالصوت ويتوجه الى ان
يجاور ذلك الهواء المتكيف بالصوت يتموج ويتكيف
بالصوت ايضا وهكذا الى ان يتموج ويتكيف به الهواء
الراكد في الصماخ فيدركه السامع والبصر وهو قوة
في ملتقى عصبتين نابتتين من مقدم الدماغ مجوفتين
تتقاربان حتى تتلاقيا وتتقاطعا تقاطعا صليبيا
ويصير تجويفهما واحدا ثم تتباعدان الى العينين فذلك
التجويف الذي هو في الملتقى اودع فيه القوة الباصرة
ولنبين نحو النوعين والمذاهب المشهورة للحكماء

للحكماء في الابصار بخروج شعاع من العين على هيئة
مخروط راسه عند مركز البصر وقاعدته
عند سطح المبصر ثم انهم اختلفوا فيما بينهم
فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط مصمت وذهب
جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة
اطرافها التي تلي البصر مجتمعة عنده ثم تمتد متفرقة
الى المبصر فما ينطبق عليه من المبصر اطراف تلك الخطوط
ادركه البصر وما وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه
ولذلك يخفى على البصر المسام التي في غاية الدقة في سطوح
المبصرات وذهب جماعة ثالثة الى ان الخارج من العين

٧ النظام

واستدلوا ايضا على بطلان الانطباع انا اذا نظرنا الى قرص الشمس مدة طويلة ثم غمضنا عيننا فانه يبقى كأنه ينظر اليها وكذا اذا
بالغنا في النظر الى الخضرة الشديدة ثم غمضنا عيننا فانه يجد من نفسه هذا الاثر واذا بالغنا في النظر اليها ثم نظرنا الى ...

خط واحد مستقيم فاذا انتهى الى البصر تحرك على سطحه

في جميع اطرافه وهو مع حركته في غاية السرعة وبانتقال بحركته

... وهو الثاني مذهب الطبيعيين وهو ان

الابصار بالانطباع وهو المختار عند ارسطو واتباعه

كالشيخ الرئيس وغيره قالوا ان مقابلة المستقبل

... يستعد لان ينطبع صورته على الجليدية

والآلة تشبه المرآة لانطباع صورته في الجليدية

... العصبتين بل لا بد من تأدي الصورة من الجليدية

الى ملتقى العصبتين المجوفتين ومنه الى الحس

المشترك كما يذكر فاشار الى الصورة من الجليدية الى

وقد توهم ان الانطباع ... الواحد ... على الصورة ... في الجليدية ...
... الواحد ... بل لا بد من تأدي الصورة ... الجليدية ... العصبتين ... صورة واحدة ...
... الجليدية ... الملتقى ... واحدة ...

الى ملتقى العصبتين المجوفتين ومنه الى الحس المشترك

انتقال العرض الذي هو الصورة بل الاتحاد فان انطباع

... في الجليدية يقتضي انطباعها على الملتقى ...

... عليه ... انطباعها على الحس المشترك والثالث

مذهب طائفة من الحكماء وهو ان الابصار ليس بالا

نطباع ولا بخروج الشعاع بل بان الهواء المشف

الذي بين البصر والمرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي

في البصر ويصير بذلك آلة للابصار ... وهو

قوة في ... من كلام الامام ...

... ان الهواء المتوسط بين

القوة الثالثة ذوق الاجزاء تتكيف بالاجسام الاخر

لا ان يحصل الاحساس بمجاورة الثالث فقط ذكره وقال

بعض الاجلة يمتنع وانفصال الاجزاء من ذي الكيفية

وتخالطها الاجزاء الهوائية فتنقل الى الثالث ثم ذوق

فقال ان يحصل ذو الكيفية في الثالث من غير استحالة

في الثاني ولا يمتنع انفصال والذوق

وهو قوة في العصبة المفروشة على جرم اللسان

وادراكها بتوسط الرطوبة اللعابية بان تخالط

لطيفها في اجزاء ذي الطعم تغوص في الرطوبة

معها في جرم اللسان الى الذائقة فالمحسوس هو كيفية

كيفية ذي الطعم ويكون الرطوبة واسطة

تسهيل الاحساس او بان تتكيف نفس

الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة فتغوص

وحدها فتكون المحسوس كيفيتها واللمس

وهو قوة في العصب الى الطرف الاكثر البدن

وذهب الجمهور الى انها قوة واحدة وقال

كثير من المحققين ومنهم الشيخ انها اربعة

الحاكمة بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة

واليبوسة وبين الخشونة والملاسة وبين

اللين والصلابة ومنهم من زاد الحاكمة

بالثقل والخفة واما التي في الباطن

فاولها فهي باستقراء الحس المشترك

والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة

عند جمهور من ادركنا من الحكماء المدركة

منها الحس المشترك والوهم فقط

لان الباقي يعينه على الادراك اما الحس

المشترك ويسمى باليونانية بنطاسيا فانه

لوح النفس فهو قوة مرتبة في مقدم

التجويف الاول من التجاويف الثلث التي

في الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة

المنطبقة في الحواس الظ فهو لها كجواسيس

لها ولنا ان هنا مشتركا وهو

غير البصر لانا نشاهد القطرة النازلة خطا

مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا

مستديرا وليس ارتسامهما بالخط المستقيم

والمستدير في البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا

المقابل وهو القطرة والنقطة فاذا ارتسامهما

بل انما يكون في قوة اخرى غير البصر ترتسم

فيها صورة قطرة ونقطة وتبقى قليلا

على وجه تتصل الارتسامات البصرية المتتالية

قال الشيخ ابو علي سينا

سه تجويف دارد دماغ البرشه زاحساس باطن ... شده خبر مقدم از تجويف اول بدان بود حاسه مشترک را موقع ... که مانند دروازه تصور اشد پس اندر نخستین اوسط بود تخیل نر خیوان و فکر از بشر اخیر و کجا جای وهم است

بعضها ببعض فيشاهد خط واحد
علمه بانه يجوز ان يكون انفعال الاجسام
في الباصرة بانه يرتسم المقابل الشبح فيها
اذ يزول المرتسم الاول لقوة الارتسام
الاول وسرعة تعقب الشبح فيكون انه
هناك واما الخيال فهو قوة مرتبة في مؤخر
التجويف الاول من الدماغ عند الجوهر
قال المحقق في شرح الاشارات كما ان الحس
المصور في بطن المقدم من الدماغ الى الحس المشترك
والخيال الان ما في مقدم ذلك البطن باخره

بالحس المشترك افقهم وهي موقوفة بالخيال
افقهم يحفظ جميع صور المحسوسات ويمثلها
بعد الغيبوبة فهو خزانة الحس المشترك فانا
انا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها
زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها
انها هي التي شاهدناها قبل ذلك فلو
لم يكن ثمه الصورة محفوظة فيها زمان
الذهول لامتنع هنا الحكم بانها هي التي
شاهدناها قبل ذلك هذه الملازمة ممنوعة
لجواز ان يكون الحفظ في بعض الاشياء

الغايبة عنا وبكون الاختلاف بين حال
الذهول والانتباه بكيفية الاتصال
بها وعدمها واعترض عليه بان الغايبة عنا
حافظ للصور اما ان يكون جوهرا مفارقا
او قوة جسمانية والاول باطل لان المفارق
لا ترتسم فيه الصور الجزئية المكتنفة
بالعوارض المادية وكذا الثاني لانه لو
امكن ان تدرك شيئا بالقوة الجسمانية
الغايبة عنا بالاتصال بها لامكن ان
يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسا

وسامعته وبطلان ذلك لا يخفى على احد
اقول فيه بحث لانه لا يلزم من كون
الغايبة الحافظ للصورة قوة جسمانية
امكان ان يدرك شيئا بالقوة الجسمانية
الغايبة عنا بالاتصال بها حتى يلزم امكان
ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير
وسامعته بل اللازم منه هو امكان ان
يدرك شيئا ارتسم في قوة جسمانية غا
يبة عنا بالاتصال بالقوى العالية او الاجرام
السماوية وهذا غير ظاهر البطلان وقد

وقد يقال الاول يدل على وجود هذه القوة
ان القبول غير الحفظ ولهذا يوجد
جدا صدقها دون الاول كما في الماء فانه
يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر
عنها الا فعل واحد فيستحيل ان يكون
القوة الواحدة قابلة وحافظة معا
فالقابلة هو الحس المشترك والحافظة
هو الخيال وفيه نظر لان الحفظ مسبوق
بالقبول ومشروط به فلو كان فقد
اجتمعا في قوة واحدة لتسميتها بالخيال

بالخيال على ان القبول ها هنا الادراك لا قبول
الانفعال وهو الفعل فاجتماع القبول
والحفظ في شيء واحد لا يقدح في قولهم
الواحد لا يصدر عنه الا الواحد واما الوهم
فهو القوة المرتبة في الدماغ كله لكن
الاخص بها هو التجويف الاوسط من الدماغ
يدرك المعاني هي ما لا يدرك بالحواس الظاهرة
الجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة
الحاكمة في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد
معطوف عليه واما الحافظة فهي قوة مرتبة في اول

التجويف الأول من الدماغ تحفظ ما يدرك بالقوة
الوهمية من المعاني الجزئية الغير المحسوسة
الموجودة في المحسوسات وهي خزانة القوة
الوهمية وأما المتصرفة فهي قوة مرتبة
في البطن الأول من التجويف الأوسط من الدماغ في
سلطانها في الجزء الأول منه ذلك التجويف
من شأنها تركيب بعضها مع بعض في الخيال
أو الحافظة من الصور والمعاني مع بعض
وتفصيل بعضها عن بعض وهذه إذا
استعملها العقل في مدركاتها بضم بعضها إلى

البعض أو فصلها عنه سميت متفكرة وإذا
استعملها الوهم في المحسوسات مطلقا سميت
متخيلة فإن قيل كيف تستعملها الوهم في
الصور المحسوسة مع أنه ليس مدركا لها
أجيب بأن التجويف الباطن كالمرايا المتقابلة
فتنعكس إليه الكل منهما أي رسم في الآخر وقالوا
الوهمية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في
في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات
العاقلة فينازعها ويحكم عليها بخلاف أحكامها
وأما القوة المحركة فتنقسم إلى باعثة وفاعلة

ترك كام خود كرفتم تا برآيد كام دوست

اما الباعثة فتسمى شوقية فهي القوة
التي اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوبة
او مهروب عنها حملت اي تلك القوة
الفاعلة على التحريك اي تحريك الاعضاء
وهي اي الباعثة ان حملت الفاعلة
على تحريك يطلب به الاشياء المتخيلة
سواء كانت ضارة في نفس الامر او
نافعة لحصول اللذة تسمى قوة شهوانية
لان حملها هذا تابع للشوق الى تحصيل
الملائم المسمى بشهوة وان حملت الباعثة

الفاعلة على تحريك يدفع به الشيء
المتخيل سواء كان ضارا في نفس الامر او مفيدا
طالبا للغلبة الشوق الى دفع منافرة المسمى
غضبا واما الفاعلة فهي التي تعد العضلات
بقبضها وبسطها وتشنجها وارخائها
على التحريك **فصل** في النفس و
هو مختص بالنفس الناطقة وهو كمال
اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الا
مور الكلية والجزئيات المجردة ويفعل الا
فعال الفكرية والحدسية فلها باعتبار ما تحتها

بيان مراتب النفس

يارب كرمى است كه خار را وم سخط در كلاب سپيد وارد

مثلا ثانيها قوة عاقلة تدرك بها التصورات
والتصديقات اي الامور التصورية والتصديقية
وتسمى تلك القوة العقل النظري والقوة العا[قلة]
النظرية وقوة عاملة يحرك بها بدن الانسان الى
الافعال الجزئية بالفكر والروية او بالحدس على مقتضى
آراء واعتقادات تخصها اي تلك الافعال وتسمى
تلك القوة العقل العملي والقوة العملية والنفس باعتبار
القوة العاقلة لها مراتب اربع المرتبة الاولى
ان يكون خالية عن جميع المعقولات بل لها استعداد
لان تكون نفسها بالانطباع فان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن

العلم الحضوري بنفسها وهي اي هذه الحالة
مرتبة العقل الهيولاني واكثر اطلاقه على
النفس في هذه المرتبة وكذا في الـ
سائر المراتب والمرتبة الثانية ان تحصل
لها المعقولات البديهية بسبب احساس
الجزئيات والتنبه لما بينها من المشاركات
والمباينات فان النفس اذا احست
بجزئيات كثيرة وارتسمت صورها
في آلاتها الجسمانية ولاحظت نسبة بعضها
الى بعض استعدت لان تفيض عليها من المبدأ

قيل إن الملكة بمعنى الكيفية الراسخة لا تحصل إلا بعد تكرره والانفعال غير حاصل في هذه المرتبة فكيف يتصور تكرره وأجيب
أن الملكة ههنا قد يكون بمعنى ملكة يقتدر بها على الانتزاع لا أن يكون بمعنى ملكة حاصلة عن تكرر ذلك الانتزاع وقولهم ملكة
الانتقال بمعنى ملكة يقتدر بها على الانتقال لا بمعنى ملكة حاصلة عن تكرره وكلام المحشي [illegible] الخ
مشهور أن فيما بينهم كما لا يخفى على المتتبع [illegible] مطالع [illegible]

النفس [illegible] ضرورية كالأوليات أو [illegible] تحصل بتجربة فيما
بينها بالفكر فقط وتسمى استعدادا قريبا لأن تنتقل
من البديهيات إلى النظريات بالفكر أو الحدس [illegible]
بالملكة فيما يحصل لها من ملكة الانتقال
إلى النظريات [illegible]
الاستعداد الانتقال والمراد بالملكة ههنا
ما يقابل الحال أي الكيفية الراسخة لأن الاستعداد للانتقال
انتقال إلى النظريات راسخ في هذه المرتبة أو ما
يقابل العدم فإنه قد يحصل للنفس فيها و
جود الانتقال [illegible] على قربها تسمى العقل بالفعل

الملكة صفة راسخة للنفس وتحقيقه أنه يحصل للنفس هيئة بسبب الأفعال
ويقال لتلك الهيئة كيفية نفسانية وتسمى حالة ما دامت سريعة الزوال فإذا
تكررت ومارست النفس بها حتى رسخت تلك الكيفية فيها وصارت بطيئة الزوال فتصير
ملكة [illegible] العقل عادة [illegible] عبارة [illegible]

یا رب کرم ایست که خوار زارم در کله بسی امیدوارم

بالفعل عقلا بالفعل مع كونه بالقوة
لأن قوته قريبة من الفعل جدا والمرتبة الثالثة
أن تحصل لها المعقولات النظرية لكن له
يطالعها بالفعل بل صارت مخزونة عندها
بحيث يحضرها متى شاءت بلا حاجة إلى
كسب جديد ودليل [illegible] أن يكون إذا لا
حظت النظريات الحاصلة مرة بعد أخرى
صار يحصل لها ملكة يقتدر بها على ذلك الاستحضار ويسمى العقل بالفعل وقال صاحب
الكمالات عندها لا المنتزع بملكة الاستحضار

في العقل بالفعل بل القدرة على الاستحضار كافية
فيه فإذا احضرت المعقولات وذهلت
عنها فهي قادرة على استحضارها فهذه المرتبة
لو لم تكن عقلاً بالفعل لم تنحصر مراتب
القوة النظرية في الأربعة فلا بد من الاقتصار
على الاقتدار على الاستحضار في مرتبة الرابعة
إذ قد تطلع معقولات مكتسبة وهي
العقل المطلق اعلم ان الاكثر بالقياس
الى كل معقول بالتوابه ولا شبهة في و
قوعها في هذه النشأة وقد يعبر بالقياس

بالقياس الى جميع المعقولات معاً والقط
القطع بانها لا تكون في حال الورود ثم نحو صورها
في هذه النشأة للنفوس المتعلقة
بشغلها شاء بغير شاء فإنها مع كونها
في جلابيب من ابدانها قد انخرطوا في سلك
المجردات التي تشاهد معقولاتها دائماً
واعلم ان العقل بالفعل مثاله في الحدوث
على ما سماه هو عقلاً مطلقاً لان المدرك ما
يشاهد مراراً كثيرة لا يصير مكتسباً و
مقدم عليه في البقاء لان المشاهدة زوال

بمرتبة وتبع ملكة الاستحضار مسمى فيه حصل
بالفعل اذا شاهدته فتمام من نظر الى الكامل في حدوث
فجعل مرتبة رابعة وهو تمام من نظر الى التقدم
في البقاء فجعل مرتبة ثالثة وسمى معقولا
ثم عقلا مستفادا الانجح على ان اخاطبه
النفسان ماذكره خلاف اصطلاح القوم
فانهم لا يطلقون العقل المستفاد الا على
النفس في المرتبة الرابعة او تسمى تلك المرتبة
في العقل بالملكة الا ان في الغاية بان يكون
مفهوم كل نظري بالحد الشيخ غير حاجة الى

فكر يسمى قوة قدسية اعلم ان القوة العاقلة
الادراك للنفس الناطقة فانها كما تطلق
على مبدا التعقل للنفس تطلق على نفس ايضا
مجردة عن المادة لا فيها لو كانت مادية لما
ثبت ذات وضع فاما ان لا تنقسم او تنقسم
لا سبيل الى الاول لان كل ذي وضع من الجواهر
فهو منقسم او ينقسم على ما تقرر في علم الكلام ولا سبيل
الى الثاني لانه معقولاتها ان كانت بسيطة
يلزم انقسامها ان اراد بالبسيط ما لا جزء
له اصلا لا بالفعل ولا بالقوة فلا نسلم انه لا

مركب إنما يتركب من البسائط فإن أراد
ما لا ينقسم بالفعل فلا يلزم وهو الانقسام
بالقوة غير مناف للبساطة لأن المحال
في أحد جزئيها غير الحال في الجزء الآخر وإنما يتم هذا
إذا كان الحلول سريانيا وهو فيما نحن
بصدده ممنوع فإن كانت مركبة وكل
مركب إنما يتركب من البسائط فلا بد و
امتناع تركب الشيء من أجزاء غير متناهية
لجاز انقسام كل البسائط هذا خلف
ونقول إطلاق النفس الفعلي تعقل النفس المجردة

المجردة ليس بالآلات الجسمانية والأوضاع التي هي الكلال
لضعف البدن كما يوجد لمباشرة الإحساسات
ودوامها وليس كذلك لأن البدن بعد الأربعين
يأخذ في النقصان مع أن القوة العاقلة
ما به يعقل النفس فهناك شرع في الكمال
وأما الخرافة الطارية في أواخر سن الشيخوخة
فليس لضعف القوة العاقلة بل للاستغراق
النفس في تدبير البدن المفرق في تركيبه إلى الاختلال
وذلك الاستغراق يعوق عن تعقلاتها وقد
قيل يجوز أن يضعف القوة العاقلة لضعف

البدن وهذا ما يكون عند ازدياد التعقل
اجتماع علوم كثيرة عند النفس وبسبب
الفكر والاجتهاد فإن المبتدئ على فعل
فالمنتهي يقدر على ما لا يقدر على مثله
الشاب فالأقوياء وفي آخر سن الشيخوخة
تستند إلى الضعف على البدن وكذلك على القوة
العاقلة يجب أن لا يبقى للتجزئة والانقسام دائر
بعد تدبر وجوه الخراف ما يصلح لجواز أن يكون
الخلل الحاصل في زمان الكهولة أو ضعف القوة
العاقلة بسبب الأمزجة وبذلك تبطل القوة

العاقلة وتشغل البقية النفوس مع الناطقة
حادثة مع حدوث البدن كما ذهب
إليه أرسطو خلافًا لأفلاطون فإنه قائل
بقدمها لأنها لو كانت موجودة قبل
البدن وهي مختلفة متعددة فالاختلاف
بينها إما أن يكون بالماهية ولوازمها أو
بعوارضها المفارقة ولا جائز أن يكون بالما
هية ولوازمها لأنها مشتركة فيها استدلوا
على أن كلها بالماهية بشمول حد واحد
لها وفيه نظر لأن الاتحاد بأمر ما لا ينفيه

فقد [illegible] فانه سلم فلم لا يجوز هذا التعدد المشترك
بين النفوس وهو تمايزها بالحقيقة وجاز ان
لاشتراك النفوس في تمام الماهية فلا جاز
ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض
اما تلحق الشيء بسبب القوابل او المجاورة
المفارقة للشيء لا تنفعل من المبدا الا لقابلية
على الاتصال بذلك الشيء واختلاف استعداداته
لان الماهية لا تستحق العوارض لذاتها
والا لكانت العوارض لازمة والقابل للنفس
وعوارضها انما هو البدن فقبل تعلق الابدان

بل لا موجودة لان النفوس موجودة على
التعدد والاختلاف فيكون حادثة مع
الابدان ضرورة وهذه الحجة مبنية على بطلان
التناسخ اذ على تقدير صحته يجوز اختلافها
قبل الابدان المتعلقة بها بالعوارض المفا
رقة بما حصل لها بابدان اخر سابقة الا
انه باطل

القسم الثالث في الالهيات

اي مباحث الحكمة الالهية بالمعنى الاعم وهو
ما هو مرتب على ثلاثة فنون لانه ما لا يفتقر الى مادة
اما ان يجوز مقارنتها لها وهو الامور العامة

بأنه واجب أما واجب أو ممكن الفصل

الأول في تقاسيم الوجود وقيل الأمور

الأمور العامة لكونها أمورا انقسم بها

إلى ما بحسب الوجود والمراد بالأمور العا

مة ما لا يختص بقسم من أقسام المو

جود التي هي الواجب والجوهر والعرض

وقيل هي ما يشتمل جميع الموجودات

أو الأكثر وقيل هي الشاملة لجميع المو

جودات إما على الإطلاق أو على سبيل

التقابل بأن يكون هو مع ما يقابله شاملا لها

لها ولا يكون هذا شاملة لجميع المو

دات فإن الأحوال المختصة بكل واحد

من الواجب والجوهر والعرض كذلك

ما يقابل لكون شاملا لجميع الموجودات

زاد بعضهم قيدا آخر وهو أن يتعلق

بكل واحد من المتقابلين غرض علمي وهو

مرتب على سبعة فصول

فصل

في الكلي والجزئي أما الكلي فليس واحدا

بالعدد وإلا لكان كثيرا في الخارج وإلا

لكان الشيء الواحد بالعدد بعينه موصوفا

بالاعراض المتضادة في حالة واحدة مثل
كونه اسود وابيض معاً وهذا هو الذي زعم
ان اجتماع المتقابلين انما يمتنع في الذات
الواحدة المتشخصة دون الذات الواحدة
النوعية او الجنسية وقال فالطبيعة
الانسانية مثلاً موجودة في الخارج
ومشتركة بين افرادها وهي في كل فرد منها
هو هذا لتشخصه معه وليس المشترك
بين تلك الافراد مجموع الموجود معاً
لان هذا لا يلزم اشتراك شيء واحد بعينه

بعينه في امور كثيرة بل المشترك هو الموجود
واحده ولا استحالة في ذلك ورد عليه بان
كل موجود في الخارج هوية اذا نظر
اليه في نفسه مع قطع النظر عن غيره كانت
متعينة في ذاته غير قابلة للاشتراك فيه
بديهة فلو كانت الطبيعة الانسانية
موجودة في الخارج لكانت متعينة في ذاتها
غير قابلة للاشتراك فيها فلا يتصور كونها
موجودة في الخارج ومشتركة بين افرادها
بل هو معنى معقول في النفس مطابق

شخص زوده

[illegible] الماهية المقتضية لتشخصها فتقتضيها تماما لزم في ذلك التشخص فتكون الماهية منحصرة في فرد [illegible] لو كان يوجد منها تشخص آخر وان لا تنفك عنه الاولى فتخلف المعلول عن العلة التامة [illegible] اذا كان التشخص الماهية زائدا عليها والمقتضي للماهية في الخارج الا فتقتضي واما اذا كانت الماهية مشخصة بذاتها فتنفك عن [illegible] في الخارج [illegible] لا يجب الا يتصور [illegible] تعددا اصلا [illegible] ونفي تعدد من الا فتفاد المذكور [illegible] لا يخفى [illegible]

لكل واحد من الاشياء في الخارج بالمعنى الذي

هو النفس لعينه والتشخص الا

شيء في الخارج لكان ذلك التشخص

بعينه من غير تفاوت اصلا يعني لو وجد

شخصا بتشخص زيد لكان عين زيد

ولو وجد شخص بتشخص عمرو لكان عينه

وهكذا الحال بالنسبة الى سائر افراده

وهذا انما يلزم على مذهب من قال ان

الحاصل في الذهن هو ماهيات الاشياء

واما من قال ان الحاصل فيه صورها وأشباحها

فيه انه على تقدير الرفع والاثبات واشباههما من الكيف من القوة والتوسط والضعف والانفعال وكما في [illegible] الكم والطول والقصر [illegible] الاضافة من الابوة والبنوة [illegible] ذلك من الاعراض من المشخصات لا يخفى ان يجوز ان يكون اشخاص مختلفة بحسب اختلاف [illegible] المشخصات المذكورة مع ان [illegible] واحد من حال الولادة الى حال وفاته [illegible] مولانا مصلح الدين [illegible] التشخص هو الوجود في الخارج فقط منهم عبد الرحيم [illegible]

فيه ان الاولى [illegible] مخصصة [illegible] فتخلو الماهية [illegible]

[illegible] البتة فان الطبيعة الكلية والطبائع المخصصة [illegible] فرد [illegible] فرد نسبت بهذه [illegible] عن سائر الافراد لا اختصاص [illegible] لكن الا يجري [illegible] الا ان يراد بالتشخص والتعين وجود الاشياء [illegible] ذلك محل بحث عبد الرحيم [illegible]

انما يتعين اذا انحصرت في فرد [illegible] بالاعتبار لذلك الفرد واذا تعددت افراده يكون الاعتبار بغير [illegible]

هو الى الجزئي الحقيقي باحقائقه فالكل عنده

هو الماهيات المعلومة بها واما الجزئي فانما

يتعين بتشخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية

كالوضع والاين والمتى وامثالها فهذا

الكلام صحيح على اطلاق افراد الجزء قد يتعين

بنفس الطبيعة الكلية وقد يكون مخصوصة فيه وقد

نقل صاحب المحاكمات عن بعض الفضلاء

انا لا نعقل العوارض المشخصة فانها ان كانت

متعلقة لتشخص شيئا خارجيا وان كانت

خارجية فهي عارضة في الخارج وهي البتة

عند العقل ان تشخص الوجود الخارجي للوجود
موقوف على وجوده وتشخصه
فكيف يتأخر تشخصه الا ... ان الشخص
ان التشخص هو المبدأ الفاعلي فان التشخص
ليس الا هذه الهوية وهذه الهوية
ربما يكون هذه الهوية لذاتها وهو و
اجب الوجود وربما يكون هذه الهوية
بالغير فذلك الغير هو الذي يجعل هذه
الهوية هوية ولا نعني بالمشخص الا هذا
لان كل كلي فانه لا ينفي نفس تصوره عن ...

من شركة بين كثيرين بانه يقال لكل واحد منها انه
هو فالتشخص حيث هو هو مانع عن الشركة فا
لتشخص زائد على الطبيعة الكلية اقول للقائل
ان يقال فالتشخص زائد لتحقق التوقف
ويمكن ان يتكلف ويقال المراد بالمشخص فيما
سبق هو التشخص باعتبار انه يجعل الشخص
شخصا لا يطلق النوعي على الشخص باعتبار
انه يجعل النوعي نوعا ويكون المراد هو المشخص
باعتبار افراده **فصل** فاما
عدم الكثير اما ان الواحد فيقال على ما لا ينقسم

الجهة التي يقال لها انه واحد فيها

اي يقال ماله ينقسم من حيث

انه لا ينقسم وهو قد لا يكون و

احدا بالشخص فلا محالة يكون امور الكثيرة

لها جهة وحدة اي اما مقومة لكل

الامور او عارضة لها اي خارجة عنها

محمولة عليها اي لها مقومة وله عارضة و

الاول قد يكون بالجنس كالانسان والفرس

المتحدين بالحيوان وقد يكون بالفصل

(باعتبار انهما مشتركان في الحيوانية)

او بالنوع كزيد وعمرو المتحدين بالانسان او

٤٥٧

او الانسان والفرس قد يكون بالمحمول اي كانت

جهة الوحدة محمولا بالطبع على تلك الامور كا

لقطن والثلج المحمول عليهما الابيض وقد يكون

بالموضوع اي كانت الوحدة موضوعا

بالطبع لها كالكاتب والضاحك المحمولين

على الانسان العارض لهما الخارج عنهما والمحمول

عليهما والثالث كنسبة النفس الى البدن

ونسبة الملك الى المدينة فان النفس تعلقها

خاصة بالبدن بحسب تملكها من غيره وفي

التصرف فيه دون غيره من الابدان وكذا الملك

قوله الاول اي الجهة الاول مع جهة المقومة او الواحد بالجهة المقومة وهذا انسب بالمتن حيث قال في تقسيم الواحد وهو قد يكون
اي وحيث في تقسيم الاول والثاني كالانسان والفرس والقطن والثلج والكاتب والضاحك لان يختلف الحمل في الكل اي الجهة الاول
اي كلمة خلاف الظاهر وتذكر لفظ الاول والثاني والثالث وكذا في قوله الثاني والثالث لو كنت ان مسامحة لان النسبتين ليستا
من جهة الوحدة بين الامور الكثيرة بجهة الوحدة الغير المقومة والغير العارضة الا ان يقال ان المراد القسم الاول والقسم الثاني
والقسم الثالث من اقسام الجهات ع ب نحو

والثاني الواحد بالنحو ان حصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد التام وان لم يحصل الجميع ما يمكن له فهو الواحد الغير التام والتام اما طبيعي
كزيد وان وضع كدرهم او صناعي كبيت غير طوابع نحو

تعلق فاقتضى بدنيته وجب ذكره بعدها
ويتصرف فيها دون غيرها من المدارك
فهذه التعلقات نسبة متعددة في البدن
بل الذي ليس مقوما وله عارض شائع منها
بل هو عارض للنفس والكل وقد يكون و
احدا بالعدد اي بالشخص وهو قد يكون
غير منقسم اي قابلا للقسمة وقد يكون
بالاتصال وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء
متشابهة في الحقيقة كالماء وقد يقال
الواحد بالاتصال لمقدارين متلاقيين عند

حد مشترك بينهما كالخطين المحيطين بزاوية
ويقال ايضا لجسمين يلزم من حركة كل منهما
حركة الآخر وقد يكون بالتركيب وهو الذي
له اجزاء كثيرة بالفعل كالبيت وقد يكون
حقيقيا وهو الذي لا ينقسم اصلا كالنقطة
والمفارق واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد
ما ينقسم من حيث انه منقسم **بحث التقابل**
ولما كان التقابل من عوارض اقسام الكثير
فلا بد ان يتصوره المتعلم عند البحث عن
الكثير فيحصل له حيرة واشتباه وما هيته فلذا

اورد هٰهنا بحثاً في بيان حقيقة التقابل و

اف سه دفعاً لذلك الاشتباه اقول الاقرب

ان يقال لما ذكر المص ان الكثير مقابل الواحد

لا يبعد ان يحصل للمتعلم حيرة في ان مفهوم

التقابل ماذا فاورد هذه الهداية في

تحقيقه ولتوضيح الاتحاد قبل الوحدة

فان التقابل انما يعتبر في الامرين دون الجزء

هو فكان فصل حق ان يخصص قد اعتبر التقابل

في الصور النوعية ايضاً قد يتقابلان وهما

الذات لا يجتمعان الا كثر اجتماعها في زمان

في واحد في شيء واحد لا بالموضوع او

المحل بطل اختلاف القولين في انعقاد الصور

النوعية قد سبق ولا يلزم مما سبق ان

اخذ الموضوع في تعريف المتقابلين بالعدم

والملكة ان المراد هو الاعم من المحل لان

يكون ذلك اشارة الى ان ذلك التقابل

لا يعتبر ان الا بالنسبة الى جهة واحدة

فعلى هذه الاوصاف المتقابلة تغني عن الابقة

والبنوة العارضتين لزيد بجهتين ونو

قد فرض ان الابوة والبنوة المذكورتين

ليست بمتضايفين لان تعقل احدهما ليس
بالقياس الى تعقل الاخر واجيب عنه
بان مطلق الابوة والبنوة متضا
يفان مع جواز اجتماعهما في ذات واحد
من جهتين ضرورة وجود المطلق في
ضمن المقيد فالا وليان انما هو عن خروجهما
مطلقين لا المقيدين حتى يتوجه ما ذكر
واقسامه اربعة قالوا لانهما اما وجو
ديان اولا وعلى الاول اما ان يكون تعقل
كل منهما بالقياس الى تعقل الاخر فهما متضا

يفان اولا فهما المتضادان وعلى الثاني
يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا فاما
ان يعتبر في العدمي محل قابل للوجودي
فهما العدم والملكة اولا فهما السلب و
الايجاب ورد عليه اما اولا فلجواز ان يكونا
عدميين كالعمى واللاعمى وقد يجاب بان
العدم المطلق لا يقابل شيئا ولا العدم
المضاف لاجتماعه معه والعدم المضاف
لا يقابل العدم المضاف لاجتماعهما في كل
موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان

فيه نظر لجواز ان يكون احد العدميين

مضافا الى الآخر كالعمى وعدم البصر

يجوز ان لا يكون بينهما مفهوم اللازم

اضيف اليه العدمان فاسطة كعدم القيام

بالنفس وعدم القيام بالفعل وعلى تقدير

الواسطة يجوز ان لا يصدق العدمان

على شيء كعدم المحل عما من شانه ان يكون

له محل وعدم قابلية البصر واما ثانيا فبا

ن وجود الملزوم لمحل يقابل انتفاء اللازم

عن ذلك المحل كوجود الحركة للجسم مع انتفاء

انتفاء السكون اللازم لها عنه وبه

داخلا في العدم والملكة ولا في السلب و

الايجاب اذ المعتبر فيهما ان يكون العدمي

عدما للوجودي احدهما الضدان الشيئان الو

جوديان وفيها الوجودان متناسب لوجه

المصراة تقابل الوجوديان والمراد بالو

جودي هيهنا ما لا يكون السلب جزءا

من مفهومه وهو اعم من الوجودي بمعنى الموجود

يتعاقبان كالسواد والبياض وقد شرط

في الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف

اعلم ان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان والمتضادان يجتمعان ويرتفعان ولا يجتمعان الا بين الانواع الحقيقية واما بالانقسام فلا يجتمعان اصلا ولا بين الانواع لبعيدة المندرجة تحت جنس واحد فانما تقع بين الانواع المندرجة تحت [illegible] ولا يكون التضاد في هذه الا بين الانواع الاخيرة المندرجة تحت جنس قريب واحد كالسواد والبياض المندرجين تحت اللون الذي هو جنس لها الاقرب منه سواء [illegible]

فيه ان ما تحكم ان شرطوا في الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف فلا يخص تقابل الوجوديين اللذين يعقل تعقل احدهما بدون الآخر فلا تقابل الضدين فان تقابل سواد الصوفة مع الاخرى تقابل الضدين بنحو خارجا عنه مع صدق التعريف عليه ب غاية الخلاف لان التضاد والحقيقي ان يكون بين الوجوديين اللذين يعقل تعقل احدهما بدون الآخر مع تعاقب وبينهما عن الآخر انهم ان يكون بينهما تعاقب او يكون بينهما غاية الخلاف او لا يكون فالاقتصار انما هو بالنسبة الى التضاد المشهوري عند المتكلمين

والبعد وتسمياه بالحقيقيين وثانيها
المتضايفان وهي موجودان وجوديان
يعقل كل منهما بالنسبة الى الآخر كالابوة
والبنوة وثالثها المتقابلان بالعدم والملكة
وهي امران يكون احدهما وجوديا والآخر
عدميا اي عدم ذلك الوجودي لكن لا مطلقا
بل يعتبر فيها موضوع قابل لذلك الوجود
بالوجودي كالبصر والعمى والعلم والجهل فان
اعتبر قبوله بحسب شخصه في وقت
اتصافه بالامر العدمي فهو العدم والملكة ا

والملكة المشهوران كالكوسجية فانها عدم اللحية
عما من شانه في ذلك الوقت ان يكون ملتحيا فان
الصبي لا يقال له كوسج وان اعتبر قبوله له بحسب
ذلك الوقت بان لا يقيد بذلك الوقت كعدم
اللحية عن الطفل او بحسب نوعه او جنسه
كالعمى للاكمه او جنسه القريب كالعمى للعقرب او
البعيد كعدم الحركة الارادية للجبل فان جنسه
البعيد اعني الجسم الذي هو فوق الجماد قابل
للحركة الارادية فهو العدم والملكة الحقيقي
ورابعها المتقابلان بالايجاب والسلب

كانوسنية والآخر سنية وذكر في القصير

لان الوجود العيني اي هي امران عقليان

ة واردان على النسبة التي هي عقلية ايضا

ولا وجود لهما في الخارج اصلا هذا وقال

الشيخ في الشفاء ان المتقابلين بالايجاب

والسلب ان لم يحتملا الصدق والكذب

فبسيط كانوسنية والآخر سنية والا فمركب

كقولك زيد فرس زيد ليس بفرس فاما

اطلاق هذين المعنيين على موضوع واحد في

زمان واحد وقال ايضا ان التقابل بالايجاب

وقد ذكر فيه وجوه هو ان التقدم اما ان يجوز بحيث يقتضي عدم اجتماع المتقدم والمتأخر في الزمان اولا والاول هو المتقدم بالزمان والثاني اما ان يكون المتقدم فاعلا او هو الطبع او لا الاول هو الطبيعي والثاني اما ان يتميز فيه حد او يكون الترتيب فيه فقط فهو اي ترتيب او لا فهو الشرف وهذا الوجه الماتم بانضمام الاستواء اليه

قه وقد يكون ان يوجد

الايجاب والسلب ومعنى الايجاب وجود ذاتي

معنى كان سواد كان باعتبار وجوده في نفسه

او وجوده لغيره ومعنى كان سواد كان لا وجو

ده في نفسه اولا وجوده لغيره **فصل**

في التقدم والتأخر المتقدم يقال على خمسة

اشياء احدها المتقدم بالزمان وهو ظرف

الثاني المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان

يوجد الآخر بكسر الخاء بمعنى المتأخر الا وهو

موجود معه او قبله ليشمل العلة المعدة

وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر اي المتأخر بمو

فقد استعملت للتحقيق والا يلزم جواز امتناع وجود المتقدم بالطبع عند عدم وجود المتأخر وهذا انما يلزم في شيء واحد فاما اذا كان كذلك ... واحد ممنوع لامتناع عدمها وهذا انما ... بحث تحقيق تامل

بوجوده فيلزم ان يزاد في تفسيره قيد كونه

غير مؤثر في الفاعل ليخرج عنه المتقدم بالتقدم

بالعلية اقول فيه نظر لانه ان اراد غير المؤثر

المستجمع لشرائط التأثير وارتفاع الموانع

فلا حاجة اليه لانه قد خرج بقوله وقد يوجد

ولم يكن الآخر موجودا مع انه ان اراد

كونه غير مؤثر في الجملة فمنقوض لان الفاعل الغير

المستقل متقدم بالطبع على المعلول مع

انه خارج بهذا القيد فلم يكن التعريف جامعا كتقدم

الواحد على الاثنين والثالث المتقدم بالشرف

لا يخفى ان المفهوم من كلامه وتعريفه ان المراد بالمتقدم بالعلية هو الفاعل مطلقا موافقا لصاحب المحاكمات فلو اريد ... وبهذا ان الفاعل الغير المستقل متقدم بالطبع لانه ... عن ... كلامه ... ما هو المشهور عند القوم ... خلاف المشهور

كتقدم ابي بكر على عمر رضي الله عنهما والرابع المتقدم

بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ محدود

كتقدم الصفوف في المسجد منسوبة الى

المحراب وكترتيب الاجناس والانواع

الاضافية على سبيل التصاعد والتنازل

والخامس المتقدم بالعلية وهو الفاعل

المستقل بالتأثير اي المستجمع لشرائط التأثير

وارتفاع موانعه وعند صاحب المحاكمات

انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا

بالتأثير اولا واعلم ان التقدم بالعلية

فصل المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب ... مبدأ محدود ... وهو اما بالطبع ان لم يكن المبدأ المحدود بحسب الوضع وجعل جاعل بل بحسب الطبع كتقدم ... على النوع واما وضعي ان كان بحسب الوضع وجعل كترتيب الصفوف في المسجد بالنسبة الى المحراب ...

والتقدم بالطبع مشارکاً له في معنی واحد
يسمى التقدم بالذات وهو تقدم
المحتاج اليه وربما يقال بالمعنى المشترك
تقدم بالطبع ويختص التقدم بالعلية
باسم التقدم بالذات والشيخ استعملها
في قاطيغورياس الشفاء كذلك كتقدم
حركة اليد على حركة المفتاح والثاني كما نحتاج
الى الزمان فان العقل يحكم بانه تحرك
اليد فتحرك المفتاح لا بالعكس والحصر في
الاقسام الخمسة استقرائي وقد يقال

يقال للتقسيط المتقدم ان احتاج اليه المتأخر
فان كان كافياً في وجوده فالمتقدم بالـ
علية والا فبالطبع وان لم يكن محتاجاً
اليه فان لم يجتمعا في الوجود
فالمتقدم بالزمان وان امكن فان اعتبر
بينهما ترتب فالمتقدم بالرتبة والا فبا
لشرف وان التأخر ينال علل ما ينال
المتقدم فينعدم داخل سبب
اقسام المتقدم فصل في القديم
والحادث القديم بالذات هو الذي لا يكون

وجوده من غيره وهو منحصر في الحق
سبحانه تعالى والقديم بالزمان هو الذي
لا اول لزمانه كالفلك والمحدث بالذات
هو الذي يكون وجوده من غيره كما
ممكنات والمحدث بالزمان هو الذي يكون
لزمانه ابتداء وقد كان وقت لم يكن هو
فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت
وجاء وقت صار هو فيه موجودا
كالمركبات العنصرية فالقديم بالذات
اخص مطلقا من القديم بالزمان وهو اعم

اعم من وجه من المحدث بالذات وهو اعم من
المحدث بالزمان والبواقي متباينة وكل
حادث زماني فهو مسبوق بمادة
ان كان موضوعا للحادث ان
كان عرضا او هيولى ان كان صورة
او متعلقة ان كان نفسا ومدة و
الثاني ظاهر بتصور مفهومه والاول
لان امكان وجوده سابق على وجوده
والا لكان قبله ممكنا بل ممتنعا لذاته
لامتناع كونه معدوما واجبا لذاته

ثم حصر ممكنه فوقف وجوده فلزم
انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي
الى الامكان الذاتي هف وفيه الامكان
فان الوجوديه الى موجودا ولا فرق
بين قولنا امكانه منتف وبين قولنا لا
امكان له فلو كان الامكان عدميا لم يكن
الممكن ممكنا هف وفيه نظر لان ما ذكره جار
في الامتناع والعدم بان يقال لو كانا
عدميين لم يكن الممتنع ممتنعا ولا المعدوم
معدوما اذ لا فرق بين قولنا امتناعه لا

له ولا امتناع له وعدمه لا له ولا عدم له وكل
الا ان يقال الفرق اثبات لاعتبار الا ان يتصف
بصفة عدمية وهو الامكان في قولنا الامكان
له معنى سلب بل الصفة العدمية
وكما ان فرقا بين اتصاف الشيء بصفة
ثبوتية وبين سلب اتصافه بها كذلك
فرق بين الاتصاف بصفة عدمية وبين
سلب الاتصاف بها وقد يقال في قولنا
امكانه لا ثبوت له امكانه صفة سلبية
الصفة السلبية انما يتحقق موصوفها

وحاصل الجواب منع عدم الفرق مطلقا بل بحسب الحقيقة وبحسب المفهوم

والموصوف هنا وهو الحادث معدوم
فيلزم ان يكون امكان الحادث قبل و
جوده معدوما وهو معنى قولنا لا
امكان للحادث قبل وجوده والفارق
لم يتفطن بمعنى الكلام حيث حمل على د
عوى الفرق بين القولين بحسب المفهوم
وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان
صفة سلبية يستلزم عدم تحققه
قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث
وبين المعنيين بون بعيد اقول فيه

بحث لان قولنا امكانه لا ازلي يستلزم لقو
لنا لا امكان له بمعنى انه لا يتصف بالامكان
فان العدم والامتناع عدميان مع
ان المعدوم والممتنع متصفان بهما وايضا
هو المعنى المفيد في هذا المقام لا بمعنى ان
امكانه قبل وجوده معدوم والامكا
ن لا يكون قائما بنفسه لان امكان الو
جود انما هو بالاضافة الى ما هو امكا
ن الوجود له اي الامكان اضافي بين
الوجود وذات الممكن فلا يكون قائما بنفسه

فيكون قابلا للوجود ليس هو نفس ذلك
الحادث وهو ظ ولا امرا منفصلا عنه اذ
لا معنى لقيام امكان الشيء بالامر المنفصل
عنه فيكون متعلقا به وهو المادة وما يقوم
من ان امكان الشيء هو اقتدار الفاعل عليه
فيكون قائما به فاسد لان الاقتدار عليه
ويقال هذا مقدور لانه ممكن وهذا غير مقدور
لانه ممتنع ونحن نبحث لانا لا نعني المتعلق
بالحادث محضره المادة بالمعنى المذكور لم
لا يجوز ان يكون امكان الحادث قائما بشيء له تعلق

تعلق بالحادث وراء تعلق الحلول والتدبير
والتصرف ولو كان تعلق الحلول فلم
لا يجوز ان يكون الحادث جوهرا غير جسماني
حالا في جوهر آخر كذلك وما ذكر دليل على
امتناع ذلك او عرضا قائما بجوهر غير
جسماني فان العلوم المعقولة والنفوس
بل كيفيات قائمة بها على الاطلاق اعراض
موضوعاتها ذوات العقول والنفوس
وليست باجسام ولا يمكن تعلقها بالموضوع
بحيث تنافي الجسم وغايته انه يبطل ما قاله

على هذه القاعدة على ما يحتج اخوان العقول
جميع كمالاتها بالفعل لا ان يكون بعضها بالقوة
يوجب كون العقول مادية لان كل حادث
لا بد له من مادة **فصل** في القوة
والفعل القوة هي الشيء الذي هو مبداء
التغير في آخر سواء كان جوهرا او
عرضا وسواء كان فاعلا او غاية من حيث
هو آخر هذا التنبيه على ان الآخر المتغير لا يجب
ان يكون مغايرا بالذات بل قد يكون مغا
يرا بالاعتبار كما في معالجة النفس الناطقة

الناطقة في الأمراض النفسانية فان
التغاير ههنا اعتباري وانما اعتبرنا الا
مراض النفسانية ليكون المعالج والمعا
لج متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار
واما في الامراض البدنية فالمعالج هو
النفس الناطقة والمعالج هو البدن
وهما متغايران بالذات واعلم ان القوة قد
يطلق على امكان الحصول لصحة عدمه وبهذا
المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول فالمصنف
يقتصر على ذكر القوة في عنوان الفصل او ذكر هذا

إلخ والبحث عنه وكل ما يبحث فيه عن الاجسام

في العادة المستمرة المحسوسة من الآثار و

الافعال كما صفقنا بالنفى فكيف ويكون

سكونه فراره صادرة عن قوة موجودة فيه

لا تخذ كل اما ان يكون لكونه جسما او لامر

اتفاقية او لقوة موجودة فيه والاول

بط والا لاشتركت الاجسام فيه والثاني

ايضا بط والا لما كان ذلك مستمرا لان الامور

الاتفاقية لا يكون دائمية ولا اكثرية فهذا

آثار هذا قول مصرحا بحث لانه ان اراد بالامور

بالامور الاتفاقية مطلق الامور الغير

فهذه المقدمة ممنوعة وان اراد بها ما لا

يكون دائميا ولا اكثريا كما يفهم من كلام

بعضهم حيث قال لتوجيه هذا المقام لان

الامور الاتفاقية هي التي لا يكون دائمية

ولا اكثرية فالحصر ممنوع ولقوله ●● هذا

القائل اخذ ذلك مما ذكره في الاشارات

السبب الى المسبب اما ان يكون دائما

او اكثريا او مساويا او اقليا فالسبب

الاولى ينادى الى المسبب على الاطلاق

الا اذا لم يكن سببا ذاتيا وذلك السبب
يسمى غاية ذاتية والسبب الذي يتادى
الى المسبب على احد الوجهين الاولين
يسمى سببا اتفاقيا وذلك المسبب يسمى
غاية اتفاقية فائدة يعنى قوة مو
جودة فيه وبواسطة **فصل**
في العلة والمعلول العلة تتالى كل ما له
وجود في نفسه ثم حصل منه وجوده
وجود غيره ثم هذا التوجه لا يصدق
الا على العلة الفاعلية ولا ... بتصديد هذا

هذا بان لا يكون منه وجود المعلول وغاية
لو جهة ان يتالى مراده يكون لوجود غيره
حاجة الى وجوده في الجملة ويصح هذا الانطباق
على العلة الغائية وعدم المانع وقد يتالى
عدم المانع كاشف عن امر وجودي هو
المحتاج اليه كعدم الباب المانع للدخول
فانه كاشف عن وجود فضاء او قوام ممكن
النفوذ فيه وكعدم العمود المانع
لسقوط السقف بانه كاشف عن و
جود مسافة يمكن حركة السقف فيه

الا ان الشرط الوجودي ربما لا يتعلق الا بلازم علته
فيعبّر عنه بذلك وقد يسبق الى الاوهام ان ذلك
الامر العدمي هو المحتاج اليه وليس كذلك بل
الحق ان مدخلية الشيء في وجود الآخر
اما ان يكون بحسب وجوده فقط كالفاعل
والشرط والمادة والصورة فيجب ان يكون
موجودا واما بحسب عدمه فقط كالمانع
فيجب ان يكون معدوما واما بحسب وجوده
وعدمه معا كالمعدّ اذ لا بد من عدمه الطاري
على وجوده فيجب ان يوجد اولا ثم يعدم فا
فيجب

فالمناسب ان يقال العلة ما يحتاج اليه
الشيء فهي منحصرة في اربعة اقسام مادية و
صورية وفاعلية وغائية اما المادية فهي
التي تكون جزءا من المعلول لكن لا يجب بها ان
يكون المعلول موجودا بالفعل كالطين
للكوز واما العلة الصورية فهي التي تكون
جزءا من المعلول ولكن يجب بها ان يكون المعلول
موجودا بالفعل كالصورة للكوز وليس
المراد بالعلة المادية والصورية ما يختص
بالاجسام من المادة والصورة الجوهريتين بل

ما يتوقف وغيرها عليها فغيرها هي ما يحتاج إليه وهو
العنصر الذي يوجد به أمر بالفعل أو بالقوة
ويسمى علة ذاتية للماهية داخلة فيها فهو
أمر كما أنها علة للوجود أيضا لتوقفه
عليه فيخص باسم علة الماهية قبل التي
هي التي فيها الشيء أو ركنية إما بما فيه علة الو
جود وهي ما العلة الفاعلية فهي التي يكون منها
وجود المعلول كالفاعل للكون وأما الغا
ائية فهي التي يكون لأجلها وجود المعلول
كالوطء المطلوب من الكون وهي إنما تكون علة يجب

يجب وجودها الذهني وإنما يجب
وجودها الخارجي مع المعلول بل المعلول لأنها يترتب
عليه وتأخرها عنه في الوجود فلها علية في العلية
والمعلولية بالقياس إلى شيء واحد لكن يجب
فوجودها الذهني والخارجي وهاتان العلتان
تختصان باسم علة الوجود لتوقفه عليهما دون
الماهية وههنا المذكور منقوض بالشرط والمعد وقد
ما يخرج وقد يقال إن المقسم هو علة الشيء بلا واسطة
والمعدود من أقسام هو العلة المادية بمعنى القابل
بالفعل والعلة الفاعلية بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير

والمعلول يخص جانب القابل والفاعل المذكورين اولاً
ولم يخص جانب ما ذكرنا الا ثانياً وبواسطة ا
فتأمل حتى يظهر لك الموقف بحث لانه لا انفكاك
المقسم للعلة الغائية اي الباعث على الفعل
اي ثانية بواسطة انها مؤثرة في الفاعل ثم
العلة الفاعلية متى كانت بسيطة اي كانت
واحدة في ذاتها ولم يكن لها جهة وحيثية
لفاعليتها مشروط بامر استحال ان يصدر عنها
اكثر من واحد لان ما يصدر عنه اثنان فهو
مركب لان كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا الاثر

الاثر غير كونه بحيث يصدر عنه ذلك الاثر لامكان
تعقل كل منهما بدون الاخر فمجموع هذين الحيثيتين هو
[illegible] ان كانا داخلين في ذات
المصدر لزم التركيب في ذاته وان كانا خارجا
[illegible] كان مصدراً لهما الى المفهومين اذ
لو كانا مستندين الى الغير لم يكن هو وحده
مصدراً للاثرين والمقدر خلافه فكونه
مصدراً لهذا المفهوم غير كونه مصدراً لذلك
المفهوم وينقل الكلام اليهما فيتسلسل الى ان
[illegible] الا ما يوجب التركيب والكثرة في الاثار لامتناع

التسلسل وقد يقرر الدليل بطريق البسط
فيقال ان كان كل من مفهومي مصدرية
هذا ومصدرية ذلك نفس الواجب حقيقة
كان لازم البسيط ماهيتان تختلفان
وان كانا داخلين فيه او دخل احدهما وكان
الآخر عينا لزم التركيب فقط وان خرجا او
خرج احدهما وكان الآخر عينا لزم التسلسل
فقط وان دخل احدهما وخرج الآخر لزم
التركيب والتسلسل معا والكل محال فيه
والكل محال وفيه بحث اما الاول فلانه لو تم

اقول هذا جار فيما كان بسيطا متعددا وبتعدد جهات كالعقول والنفوس باعتبار انه دخل مصدرية
واحد منها فيما يلزم التركيب في ذات ذلك البسيط والا يلزم التسلسل وانما تكلفنا خارجا فكان مصدرا
لها او ... مستند الى ... والا يلزم خلاف المقدر مع انه كان ذلك البسيط العقل الاول او غيره
المصدر لتلك المصدرية ... على تقدير استناد ... الا الى الباري الا ... فيلزم ...
مع انهم قالوا بتعدد جهاته اذ ... فكان الجيد بالاستدلال ... وقد يقال انه كما

لو تم ما ذكره لزم ان لا يصدر عن الواحد
الحقيقي شيء لو صدر عنه شيء لكانت مصدريته
لذلك الشيء امرا مغايرا له لكونه نسبة بينه
وبين غيره فهي اما داخل فيه فيلزم تركيبه
او خارج عنه معلول له فيتسلسل الكلام
الى مصدريته او نقول لكان الصادر
عنه كل شيئين احدهما لكل الصادر
عن الواحد فانه مصدريته لذلك الشيء
لا شيئا واحدا وهو مناف لما ادعيتم
من اتحاد المعلول عند اتحاد العلة ...

فلان المقدرة امر اعتباري فيستغني عن
المصدر وقد يقال لا بد ان يكون للعلة خصو
صية مع المعلول ان يكون لها تلك الخصوصية
مع غيرها اذ لولا ذلك لم يكن اقتضاؤها لهذا
المعلول اولى من اقتضائها لما عداه فلا
يتصور صدوره عنها فاذا لم يكن مع العلة
الواحدة امور متعددة لا داخلة فيها و
لا خارجة عنها بل كانت بسيطة لا كثرة فيها
بوجه من الوجوه فلا يتصور ان تكون تلك الخصوصية
الا بحسب الذات فاذا فرض لها معلول

معلول كان للعلة بحسب ذاتها خصوصية مع
ليست مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول
آخر والا لزم ان يكون لها بحسب خصوصية بحسب
ذاتها مع شيء آخر فلا يكون لها مع شيء من المعلو
لين تلك خصوصية ليست لها مع غيره فلا
يكون علة لشيء منهما وفيه بحث لجواز ان يكون
للذات واحدة من جميع الجهات خصوصية مع
امور متعددة لا يكون تلك الخصوصية
لها مع غير تلك الامور فيصدر عنها تلك الا
مور باسرها لا بعضها دون بعض ونقول ايضا

ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته

الثالثة انه عند تحقق جملة الامور المعتبرة
في تحقق فقيل هذا التفسير غير جامع فا
ن المبدأ الاول علة تامة بالنسبة الى
معلوله الاول ولا يتناوله هذا التفسير
اذ لا يصدق عليه انه جملة الامور والتفسير
الجامع انه علة يتوقف المعلول عليه وما هو
خارج عنه وفيه نظر اذ لا بد من اعتبار
امكان المعلول فلا يكب له لزم وفيه (?)
بان علة الاحتياج الى الفاعل هو الامكان فا

ن شيئا ما لم يعتبر متصفا بالامكان لم يطلب له علة
فالامكان مأخوذ في جانب المعلول فانا
نجد شيئا ممكنا ثم نطلب له علة ولذلك
انه مع ذلك له بعنوان الامكان مع الظاهر من
انه ورد هنا بان كلي من جزء الصورة (?)
ومادته مع انه جزء من العلة جزء من
العلة التامة ايضا فلو كان الامكان جزءا من
العلة التامة مع كونه صفة للمعلول مع
معلول الجسم لم يلزم محذور (?) وايضا لما كان
الامكان من شرايط التاثير فلم يوجد مؤثريته

بلا اشتراط امر في تأثيره واما ان المعلول اذا
كان مركبا فجميع اجزائه التي هي عينه يكون
جزءا من علته التامة وجزؤه يكون مغايرا
لها الطبيعة الامر بالعكس فاطلاق لفظ
العلة عليه بالمعنى المذكور غير صحيح لانه لو
يكن واجب الوجود فاما ان يكون ممتنع
الوجود وهو محال واما ان يكون ممكن الوجود
فلنفرض وجوده معها يكون في زمان
وعدمه معها في زمان آخر فيحتاج في زمان
الوجود الى مرجح يخرجه من القوة الى الفعل

وهو يجوز الا ان الذي هو عينه وجزء من العلة التامة وهذا لا يجوز عقلا لان الكل وهو ما يتركب من ذلك الجزء
ومن سائر ما يتوقف عليه المعلول بل يجيء الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليه اي على العلة التامة
بالمعنى المذكور وهو ما يحصل من وجوده وجود غيره ويتوقف هو عليه غير صحيح لانه يستلزم ان يكون
ويتوقف الجزء على الكل وهو باطل لاستلزامه تقديم الكل على الجزء فبطلان الاخير الذي ذكرنا فافهم

اذ لا ترجيح فما حصل من العلة التامة يشاركه في جواز
ما لم يتخلف فلا يكون جملة الامور المعتبرة في وجوده
حاصلة وقد فرضناها حاصلة هذا خلف فثبت ان المعلول
يجب وجوده عند تحقق العلة التامة فيكون واجبا
لغيره ممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ماهيته من حيث
هي هي لا تقتضي الوجود ولا العدم والمعنى بالممكن
بالذات الا هذا **فصل** انه لا يجوز ان يسبق
الا ان وهم العوام من ان تاثير العلة في وجود
ينافي وجوده لو كان موجودا لا يحتاج في تاثير
العلة الفاعلية فيه الى الحادث الا اذا كان معدوما ثم وجد

فان كان يوصف العلة بكونها مفيدة لوجوده

حالة العدم او حالة الوجود او فيهما كان التالية

جميعا وله جائز لانه يفيد وجوده حال العدم

او في الحالتين جميعا والا لزم اجتماع الوجود

والعدم بهذا فاذن تفيد وجوده حال

الوجود المنافاة للازم تحصيل الحاصل فيكون

الشيء موجودا لابتناء كونه معلولا فالحق

من الاوهام العامية اذ المعلول بعدما وجد

من علته لا احتياج في بقائه اليه حتى لا يلزم من

فناء علته الموجدة له فناؤه بل يبقى موجودا

موجودا بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون

من القول بانه لو جاز العدم على البارئ تعالى

لما ضر عدمه وجود العالم وسبب توهمهم

هذا ما ثبت بعد ثبوته من بقاء البناء بعد فناء

وجود البناء فالمصنف اورد هذه الهداية

لازالة هذا التوهم الذي نفى بقاء المعلول بعد

فناء العلة لكن العلة مؤثرة في حال وجوده

وجوده وهو فيه ما ثبت بالحجة ان

العلة مؤثرة في المعلول حال وجوده

بهما قوله فيجب اذ الثابت هنا بالدليل

ان العلة مؤثرة في المعلول فان وجوده لا
انها مؤثرة فيه حال وجوده مطلقا و
لا منافاة بينه وبين بقاء المعلول بعد
فناء العلة فلا نزال هذه الفصل الى الوهم
المذكور والذي نزيله هو ما ذكره من ان
علة افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان

فصل في الجوهر والعرض كل موجود فاما
ان يكون مختصا بشيء سار فيه اولا
يكون فاذا كان الواقع هو القسم الاول
يسمى السارى حالا والمسرى فيه محلا فذلك

قدم الاسم في فنذكر ولا بد ان يكون لا احدهما
حاجة الى الصاحب بوجه من الوجوه والا لامتنع
ذلك الحلول بالضرورة فلا يخلو اما ان يكون المحل
محتاجا الى الحال فيسمى المحل هيولى والحال صورة
او بالعكس فيسمى المحل موضوعا والحال عرضا
الا ان نسبة ان هناك الافتقار اما ان يكون من
الطرفين وهي الهيولى والصورة او من طرف
الحال فقط وهو الوجه فحلا موضوع وذهب
لا ان الحال مفتقر الى المحل مطلقا وان ثبت بيان
فنقول الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان

لاتصفت بالوجود الخارجي كانت لا في مو
ضوع وظاهر ان هذا المعنى انما يصدق على
ماهية يزيد وجودها عليها ويخرج عنه
واجب الوجود اذ ليس وراء الوجود ما
هيته وبطل في الصور العقلية للجواهر فا
نها وان كانت في حال كونها في الذهن
في موضوع لكن يصدق عليها انها اذا و
جدت في الخارج لم يكن وجودها في موضوع
وهذا على مذهب من يقول ان الحاصل في
الذهن هو ماهيات الأشياء والاختلاف انما

انما هو في الوجود وما يتبعه من الأحوال وأما
من قال انه أي الحاصل في الذهن هو صور الأشياء
والأشباح المخالفة لها في الماهية التي لها
مناسبة مخصوصة بها صار بعض تلك الصور علما
ببعض الأشياء دون بعض فلا يكون تلك الصور
عنده الا أعراضا موجودة بوجود خارجي
قائمة بالنفس كسائر الأعراض القائمة بها وكذا الصورة
فهو الموجود في الموضوع فالصور العقلية
للجواهر توجد جواهرا وعرضا معا على الأول من
المذهبين وقد أشار صاحب حكمة العين

والأ[illegible] ان يقال صورة ما هية التي اذا و
جدت في الخارج كانت في موضوع فهو العرض
ان كان محل فهو الهيولى فقيل هذا منقوض
بالجسم فانه محل الاعراض مع انه ليس بهيولى فاجيب
بان المراد ان كان محلا لجوهر آخر فهو الهيولى وفيه
بحث اذ النفس محل للصورة الجوهرية مع انها
ليست بهيولى وان كان حالا فهو الصورة
الجسمية او النوعية وان لم يكن حالا ولا محلا فا
ن كان مركبا منهما فهو الجسم الطبيعي وان لم يكن
كذلك فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير و

والتصرف فهو النفس الانسانية او الفلكية وان
فهو العقل وانما قيد التعلق بالتدبير والتصرف
لان العقل تعلق بالجسم لكن على سبيل التأثير فقط
واما النفس فقد يكون مدبرة وقد يكون مؤثرة
كما في الاصابة بالعين والجوهر ليس جنسا لهذه
الاقسام الخمس اذ لو كان جنسا لكان ما يدخل
تحته مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك لان
النفس ليست مركبة منهما لانها تعقل الماهية
البسيطة كما ان فيها فلا يكون مركبة وان
لزم انقسام ماهيتها البسيطة كما ان فيها في

حال محل هيولى موضوع من ضروب النسب بينها ...

حال محل | حال هيولى | حال صورة | حال موضوع | حال عرض

محل هيولى | محل صورة | محل موضوع | محل عرض | هيولى موضوع

صورة موضوع | هيولى صورة | هيولى عرض | صورة عرض | موضوع عرض

فصل في سائر المقولات لكونها اعم وجودا من الكيف
فان احد قسميه اعني العدد يعم الماديات والمجردات
واخفى وجودا من الاعراض النسبية الآتية
فنوردها في ذوات موضوعات كثيرة
الكميات والكيفيات غيرها سواها

فنقول اذ لا يلزم من تركب النسبي في الاعيان تركبه
في الخارج واما اقسام الوجود فتسعة بالاستقراء
الكم والكيف والاين والمتى والاضافة والملك
والوضع والفعل والانفعال اما الكم فهو الذي
يقبل لذاته المساواة واللامساواة لذاته قيل
هذا التعريف دوري اذ المساواة هي
الاتحاد في الكم واللامساواة تقابل ما يقبلها
لقسمته لذاته اي يمكن ان يوجد فيه اجزاء
انما قالوا لذاته ليخرج الكم بالعرض مثل محل
الكم والحال فيه الى غير ذلك وينقسم الى منفصل

الثاني الآن بحث استلزام تركب ما صدق عليه العقل من الجنس والفصل تركبه في الخارج من المادة والصورة
فيكون جسما قابلا للانقسام بالفك [illegible]

منفصل وقد لا يجوز بقاء الجواهر وهو مشكل

والمراد بالحد المشترك ما يكون نسبته الى الجزئين

نسبة واحدة كالنقطة بالقياس الى جزئي

الخط فانها ان اعتبرت نهاية لاحد جزئيه

يمكن اعتبارها نهاية للجزء الآخر وان اعتبرت

بداية له يمكن اعتبارها بداية للجزء الآخر فليس

لها اختصاص باحد جزئيه ليس ذلك

الاختصاص بالنسبة الى الآخر بل نسبتها اليهما

على السوية وكالخط بالقياس الى جزئي السطح

والسطح الى جزئي الجسم والآن الى جزئي الزمان

وبحدود المشترك يجب كونها مخالفة بالنوع
بالحدود هذه لان الحد المشترك يجب كونه
بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد
ذلك عليه واذا فصل عنه لم ينقص
شيئا ولولا ذلك لكان هذا المشترك جزءا آخر
من المقدار المقسوم فيكون التقسيم الى قسمين
تقسيما الى ثلثة والتقسيم الى ثلثة تقسيما
الى خمسة والتقسيم الى اربعة تقسيما الى سبعة
وهكذا فالنقطة ليست جزءا من الخط بل هي
عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح

بالقياس الى الجسم ولا يوجد بين اجزاء الكم
المنفصل حد مشترك فان العشرة اذا قسمت
الى ستة واربعة كان السادس جزءا من الستة
داخلا فيها خارجا عن الاربعة فلم يكن
هناك طرف امر مشترك بين قسمي العشرة
وهي الستة والاربعة كما كانت النقطة
مشتركا بين قسمي الخط فالعدد ذكر انه
المنفصل منحصر فيه فهذا التمثيل باعتبار
الواقع والا منفصل وهو ما بين اجزائه النفس
وضع حد مشترك قار الذات وهو المقدار

كالخط والسطح والثخن أي الجسم التعليمي والأول متصل
غير قار الذات وهو الزمان فإنه لو وجد
شيء من أجزاء الزمان لزم اتصال الموجود
بالمعدوم وإن لم يوجد لزم اتصال المعدوم
بالمعدوم وكلاهما محالان بالبديهة وإن
اعتبر اتصال الأجزاء بعضها ببعض في محل
كان من قبيل القار الاجتماعي الأجزاء هناك
والجواب أن ذلك الأمر المتصل الممتد في محل
بحيث إذا لاحظ العقل وجوده في الخارج
لزم باستحالة اجتماع الأجزاء هناك وهو معنى

فهو من قبيل النقطة وأما إذا لم يحصل من الأعراض فلا حاجة إلى ذكر القيد لأنها خارجة عن أول التعريف

معنى كونه غير قار وأما الكيف فهو هيئة قارة
لا تقتضي قسمة ليخرج الكم ولا نسبة ليخرج
البواقي ومن قبيل النقطة والوحدة من الأ
لأنهما عرض دون الكيف فيه عموم اقتضاء الأ
قسمة احترازا عنهما وينقسم الكيفيات
محسوسة بإحدى الحواس الظاهرة راسخة
كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى
انفعاليات وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة
الوجل وتسمى انفعالات وإلى كيفيات نفسانية
قبل أي مختصة بذوات الأنفس الحيوانية

بعضها انما يكون من باب الاجسام للحيوة
دون النبات والجماد فلا يمتنع ثبوت
بعضها للمجردات من الواجب وغيره كما
يعرفهم بالحكمة بذوات النفس مطلقا في
هي حالات ان لم تكن راسخة كالكتابة
في ابتداء تعلمها وملكات ان كانت راسخة
كالكتابة بعد الرسوخ والتعلم فيها ذلك
والكيفيات الاستعدادية اما التي هي من
جنس الاستعداد فانها مختصة باستعداد
شديد نحو الدفع واللاانفعال كالصلابة

كالصلابة ويسمى قوة او نحو الانفعال
كاللين ويسمى ضعفا ولا قوة و[illegible]
نوعا ثالثا وهو الاستعداد الشديد نحو
الفعل كالمصارعة وليس شيء اذ المصارعة
انما يتم بثلثة امور العلم بتلك الصناعة
والقدرة عليها وصلابة الكيفيات
النفسانية وكيفيات الاعضاء بحيث يعسر
عطفها ونقلها وهو في الحقيقة من باب
الاستعداد نحو اللاانفعال فلم يثبت قسم
ثالث فان قيل لما اعترض وكل واحد من

من استعداد القابل للانفعال والانفعال
بالشدة والاضعف ضرب منها اصل القبول
الذي نسبته اليهما على السواء فيكون قسما
ثالثا فاذن معنى كون الشيء قابل للآخر
كونه بحيث يمكن ويصح ان يحصل فيه ذلك
الآخر وهذا امر اعتباري انتصف
به ذلك الشيء ثم انه قد يوجد فيه امور
يتفاوت بها حال ذلك القبول بالنسبة
الى ذلك القابل قربا وبعدا فتلك الامور
هي المسماة بالاستعدادات فاصل القبول

القبول من باب الاضافة الا ان ومراتبه المتصفة بوجوب البعض
وبعده من باب الاستعداد فيكون الشدة ا
المعلومة للرجحان معتبرة في الاستعداد
اعلم ان الاكثرين عدوا الصلابة واللين من
الكيفيات الملموسة والحق ما ذهب اليه
المصنف لان اللين عبارة عن كون الجسم اللين هو
الذي ينغمز فههنا امور ثلاثة الاول
الحركة الحاصلة في سطحه اعني شكل التقعير
انفعاله لحدوث نحو الحركة الثالث كونه
مستعد القبول ذلك الامر وليس الاول

زف حبك زفاف جمع كثار اللفافات   مطلب لحث كثار اللفافات

بلته الة انما تحشو فيه البخار والدخان لشيء
كذلك فصنيفه الثالث وهو من الكيفيات
الاستعدادية وكذلك الجسم الصلب فيه امور
اربعة الاول عدم الانفعال وهو امر عدمي
والثاني تشكله الباقي على حاله وهو من الكيفيات
المختصة بالكميات والثالث المقاومة المحسوسة
باللمس وليست الصلابة لان اللين
الذي في الزق المنفوخ فيه له مقاومة وله
صلابة وكذا الرياح القوية فيها مقاومة
والاصلية فيها الا بعد الاستعداد الشديد لكون الآ

فان قيل المقاومة في الهواء الذي في الزق المنفوخ متفاوتة فاعتبر
التي حصلت بسبب الانضغاط الهواء والتي في الرياح العاصف
بسبب الحركة ولا يلزم خروجها عما هو في العام قلنا يمكن ان يمنع عدم كونها
المقاومة بانها لو كانت هي المقاومة لزم انه اذ لا مقاومة هناك حقيقة
شرح طوالع

الة الفعال فهذا هو الحاصل به فيكون
من الكيفيات الاستعدادية واما الكيفيات
المختصة بالكميات المتصلة او المنفصلة كا
لتثليث والتربيع للسطح والزوجية والفردية
للعدد واما الاين فهو حالة للجسم
بسبب حصوله في المكان واما متى فهو
حالة للجسم بسبب حصوله في الزمان
او الآن واما الاضافة فهي حالة
نسبية متكررة كالابوة والبنوة فان تعقلها
النسبة بالحاصلة بسبب النسبة و

ومتى فهو حصول الشيء في الزمان المعين وهو اما حقيقي وهو حصول الشيء في الزمان الذي لا يفضل عليه
يطابقه وجوده ككون الكسوف في ساعة كذا واما غير حقيقي وهو الذي لا يكون كذلك فان الزمان المعين
في الزمان الذي لا يفضل عليه والذي يفضل ككون الكسوف في يوم كذا او في شهر كذا او في سنة كذا
ثم يفرق بين الحقيقي منها بان الزمان الحقيقي الواحد لا يشترك فيه كثيرون والمكان الحقيقي الواحد لا يشترك فيه
كثيرون شرح حكمة العين

ولذا قال في بيان كون الابوة والبنوة اضافة

فتبين انه تولد حيوان من نطفة حيوان

آخر من نوعه بنسبة بينهما باعتبارهما نوع

لا احدهما فالنسبة وجه الابوة وللآخر

اخرى وجه البنوة اقول فيه بحث لانهم

عرفوا الاضافة بالنسبة المتكررة وهي نسبة

معقولة بالقياس الى الاخرى ولم يعتبروا

في مفهوم الاضافة كونها حاصلة من

نسبة فالاولى ان يفسر النسبة بما يكون

من جنس النسبة فهي ح اعم مما ذكره

وبطلق المركز واما الملك ويقال له الجدة الجدة

فهو حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به

الكل او ببعضه سواء كان الاول طبيعيا

كالاهاب او لا وينتقل بانتقاله ح

كالثياب فان وان كانت محيطة بالشخص بسبب

مكانه محيط به الا انه لا ينتقل بانتقاله

المتمكن لكون الاضافة الى الهيئة الحاصلة

للاشياء بسبب كونها منعما او متقمصا

واما الوضع فهو هيئة حاصلة للشيء في

تبع الانتقال الجسم لتلك تنقض النوع بالشكل

الذي يكون من مقولة الكيف وهي تطلق على الملكة
في الشكل للاجزاء ونسبتها فانها تقتضي فضلا
عن نسبتها الى الامور الخارجية بل يعتبر فيه
من حيث يكون محدود تحيط به فلا حاجة
الى ما ذكره وايضا ان اريد بالجسم الطبيعي فهو
الوضع الثابت للجسم التعليمي المساير
المقادير عن التقدير وان اريد الجسم مطلقا
فيدخل الشكل العارض للتعليمي ويخرج الوضع
الثابت للمادي المقادير بسبب نسبة اجزائه بعضها
الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام

كالقيام والقعود وقد يطلق على حال الشي بسبب
بعض اجزائه الى بعض فقط واما الفعل فهو حال
تحصل للشي بسبب تاثيره في غيره كالقاطع ما
دام يقطع واما الانفعال فهو حال تحصل
للشي بسبب تاثره عن غيره كالمنقطع ما دام
الفعل والانفعال نفس التاثير والتاثر
كالتسخن ما دام يتسخن فيه انه [illegible]
الظاهر الانفعال امر غير قار وكذا الفعل
ولذا اعبر عنهما بان يفعل وان ينفعل لد
لدلالتهما على التجدد والتقضي واما الامر المترتب

اشارة الى الاول عند تاثير الفاعل يتحقق امران احدهما امر غير قار الذات كالحركة والآخر امر قار الذات يستمر الوجود [illegible]
[illegible]

عليهما فاجرى عليهما داخل في الكيف

الفن الثاني في العلم بالصانع و

صفاته وهو مشتمل على عشرة فصول

فصل في اثبات الواجب لذاته

وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو هو
لا يكون قابلا للعدم وبرهانه ان تقول
ان لم يكن في الوجود موجود واجب
لذاته يلزم ان الموجودات باسرها
يكون جملة مركبة من آحاد كل واحد منها
ممكن لذاته فيكون ممكنا لاحتياجها الى كل

من اجزائها الممكنة وكل محتاج الى الممكن اولى
بان يكون ممكنا فتحتاج الى علة والعلة هو
جملة فاذا خارجة اي خارجة عن الجملة والسلم
به بديهي اي ضروري فطري القياس و
لو كزه بان يقال انها ليست نفس الجملة و
بحوطه ولا جزءها اذ علة الجملة علة لكل جزء
من اجزائها وذلك لانه كل جزء ممكن محتاج الى
العلة فلو لم يكن علة المجموع علة لكل جزء
احد من الاجزاء لكان بعضه معللا بالعلة
اولى فلا يجوز ان يكون الاول علة للمجموع بل البعض

فقط وحينئذ يلزم ان يكون الجزء الذي هو علة المجموع
علة لنفسه وهذا بحث لانه لا يلزم من
امتناع الجملة احتياجها الا الى علة مستندة
موجودة لآحاد الجملة مجموعها علة موجودة
للجملة فيجوز ان يكون للممكنات سلسلة
غير متناهية يكون الثاني علة للاول و
الثالث علة للثاني وهكذا فيكون علة
المجموع جزؤها وهو مجموع الآحاد التي كل
منها موقوف للعلية والمعلولية بحيث لا
يخرج منها الا المعلول المحض وقال شارح المواقف

انما اقتران الكلام في العلة الموجودة المستقلة
بالتأثير والايجاد فلو كان ما قبل المعلول
الاخير علة موجودة للسلسلة باسرها
مستقلة بالتأثير فيها مقتضية لكان
علة لنفسه قطعا وقد يقال في توجيه
هذا الكلام فيحتاج كل واحد منها الى
علة خارجة عن سلسلة الممكنات ان
لو لم تكن خارجة للزم اما الدور او التسلسل
والتصديق بالاحتياج الى العلة بعد ملاحظة
الامكان بديهي ولا يخفى عليك انه غاية

ناسب للمقام والموجود ثلاث [illegible]
ممكنات وواجب لذاته فيلزم وجود واجب
الوجود على تقدير عدمه وهو محال فهو محض
نور وجوده واجب

فصل

في ان وجود الواجب نفس حقيقته مراتب
الموجودات في الموجودية بحسب التقسيم
العقلي ثلث ادناها الموجود بالغير
اي الذي يوجده غيره فهذا الموجود له
ذات ووجود يغاير ذاته وموجد يغايرهما
فاذا نظر الى ذاته وقطع النظر عن موجده امكن

امكن في نفس الامر انفكاك الوجود عنه وما
شبهة في انه يمكن ايضا تصور انفكاكه عنه
فالتصور والمتصور كلاهما ممكن وهذه
حال الماهيات الممكنة كما هو المشهور
واوسطها الموجود بالذات بوجود هو
غيره اي الذي تقتضي ذاته وجوده اقتضاء
تاما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا
الموجود له ذات ووجود يغاير ذاته
لكن يمكن تصور هذا الانفكاك فالمتصور
محال والتصور ممكن وهذه حال واجب الوجود

فتمتنع انفكاك الوجود عنه بالنظر الى ذاته

قوله اقتضاء تاما اذ لا اقتضاء ناقصا كاقتضاء الماء البرودة فانه [redacted] تخلف عنه بالعائق كالنار التي جعلها
اشتعالها تقتضي الذات الا يتخلف عنه بوجه اذ لو كان اقتضاؤه تاما كاقتضاء الواجب نفس الوجود والممتنع العدم
والممكن في ... فيكون الطرفين واما اذا لا يكون اقتضاؤه تاما فيمكن ان يتخلف عن مقتضاه كتخلف البرودة عن الماء
بمانع هو النار وكتخلف الكرة عن طبائع العناصر البسيطة بمانع هو التركيب لكن الا اقتضاء ولا يتخلف اصلا
وكذا الماء ... وطبعها يقتضي الا البرودة [redacted] والكرة ايضا هكذا حققه بعض المحققين فافهم ...

على مذهب جمهور المتكلمين واعلاها الموجود با
لذات بوجود هو عينه اي الذي وجوده
عين ذاته فهذا الموجود ليس له وجود يغاير
ذاته فلا يمكن تصور انفكاك الوجود عنه بل
الانفكاك وتصوره كلاهما محال وهذه
حال واجب الوجود على مذهب الحكماء واذا
اردت مزيد توضيح لما صورناه فاستوضح
الحال مما نورده في هذا المثال وهو ان مراتب
المضيء على ما ذكرنا ثلث ايضا الاول المضيء
بالغير اي الذي استفاد ضوءه من غيره كوجه الارض

الارض الذي استفاد بمقابلة الشمس فهو حينئذ
مضيء وضوء يغايره وشيء ثالث الضوء الثاني
المضيء بالذات بضوء هو ... اي الذي يقتضي ذاته ضوءه
الضوء اقتضاء تاما بحيث يمتنع تخلفه عنه كجرم
الشمس اذا فرض اقتضاؤه بضوء فهذا المضيء
له ذات وضوء يغاير ذاته الثالث المضيء
بالذات بضوء هو عينه كضوء الشمس فانه
مضيء بذاته لا بضوء زائد على ذاته فهذا
المضيء اعلى واقوى ما يتصور من كون الشيء مضيئا
فان قيل كيف يوصف الضوء بانه مضيء مع ان معنى

وكذا كيف يوصف الوجود ... كما يقال ... الوجود ...

المضيء كما يتبادر إليه الأفهام ما قام به الضوء
قلنا ذلك المعنى هو الذي يتعارفه العامة
وقد وضع لفظ المضيء لمعنى اللغة وليس
كلامنا فيه فإنا إذا قلنا الضوء مضيء لم نرد
به أنه قام به ضوء آخر وصار مضيئا
بذلك الضوء بل أردنا أنه ما كان حاصلا
لكل واحد من المضيء بغيره والمضيء بذاته بنفسه
هو ظاهر أعني الظهور على الأبصار بسبب الضوء
فهو حاصل للضوء في نفس ذاته لا
بأمر زائد على ذاته بل الظهور نفس الضوء الحقيقي والكلي

لو كان زائدا على حقيقته لكان عارضا لها

يعني لو كان زائدا لكان بعد إطلاق الوجود لو لم يكن [illegible] أن يكون زائدا إذ يحتمل كونه عينا وكونه زائدا لكنه يرد عليه
أنه لا [illegible] ذلك [illegible] لا يجوز أن لا يكون عينا ولا يكون زائدا بل يكون جزءا [illegible] في جواب الامتناع على أنه وأما إذا كان
زائدا فلا احتمال إلا أن يكون عارضا لأنه لو لم يكن كذلك لم يتعلق به وجود أصلا فلا يكون موجودا فضلا
عن أن يكون واجبا فلا وجه للمنع بالجزئية لأنه على
تقدير كونه زائدا لا احتمال للجزئية أصلا [illegible]

والكل فإنه ظاهر بذاته ظهورا لا افتقار فيه أصلا
نظرا لغيره على حسب قابلية لأن وجوده
لو قيل لا امتناع في جزئيته المستلزمة للتر
كيب في ذات الواجب نعم وجب إذ التر
كيب الممتنع في الواجب هو التركيب الخا
رجي لأنه موجب للافتقار في الخارج وهو
موجب للامكان وأما التركيب الذهني للواجب
فلا نسلم امتناعه لأنه لا يوجب الافتقار في
الخارج بل في الذهن والافتقار في الذهن
لا يوجب الامكان إذ الممكن ما هو محتاج في وجوده

فاذن هي المبداء ولو كان عارضا لها لكان
الوجود من حيث هو مفتقرا الى الغير اي الموجد
فيكون ممكنا لانه مستند الى علة فلابد
له من مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس تلك
الحقيقة لزم ان تكون موجودة قبل الوجود
فان العلة الموجدة للشيء يجب تقدمها على
المعلول بالوجود فان العقل ما لم يلاحظ كون
الشيء موجودا امتنع ان يلاحظ كونه مبدأ
للوجود ومفيدا له فيكون الشيء موجودا
قبل نفسه هف وان كان غير تلك الماهية يلزم

بل يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا الى الغير في
الوجود وهو محال فثبت ان الحقيقة المحضة
الوجود مع كونه عين الواجب هو المنبسط
على هياكل الموجودات وظاهر فيها فلا
يخلو عنه شيء من الاشياء بل هو حقيقتها
وعينها وانما امتازت وتعددت بتقيدات
وتعينات اعتبارية فصل
في ان وجوب الوجود وتعينه نفس
ذاته فان قلت كيف يتصور كون صفة
الشيء عين حقيقته مع ان كل واحد من الموصوف

والصفة يشهد بمغايرتها للموصوف قلت معنى
قولهم صفات الواجب عين ذاته ان ذاته تعالى
يترتب عليه ما يترتب على ذات وصفة
معا فهم قالوا البيان كون الواجب عليما
العلم والقدرة انه تعالى ليست فيه في
انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى يحتاج
في ذلك احتياجه الى صفة العلم التي تقوم بكم بخلاف
ذاته تعالى فانه لا يحتاج في انكشاف الاشياء
وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل المفهوم ما
باسرها منكشفة عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار

العلة ما لم تجب لم توجد

العلة ما لم تتقدم بالوجوب لم توجد بالوجود

الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا يكون الذات وا
الصفات متحدة في الحقيقة متغايرة بالاعتبار
والمفهوم ورجحه اذا حقق الكلام في الصفات
مع حصول نتائجها وثمراتها في الذات وحدها
اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان
زائدا على حقيقته لكان معلولا لانه يفتقر
ما سبق آنفا والعلة ما لم يجب وجودها
استحال وجودها فلا يمكن ان يوجد المعلول
وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات ضرورة
فيكون وجوب الوجود للذات قبل نفسه

وهذا محال وأما الثاني فلأن تعينه لو كان زائدا
على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة ما لم تكن
متعينة لم توجد فلم يوجد المعلول فيكون
التعين قبل نفسه وهو محال

فصل

في توحيد واجب الوجود لو فرضنا موجودين و
اجبي الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود
ومتمايزين بأمر من الأمور وما به الامتياز
إما أن يكون تمام الحقيقة أو لا يكون لا سبيل
إلى الأول لأن الامتياز لو كان بتمام الحقيقة
لكان وجوب الوجود لاشتراكه خارجا عن حقيقة

حقيقة كل واحد منهما وهو محال باتفاق
وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود
أقول ههنا بحث لأن معنى قولهم وجوب
الوجود نفس حقيقة واجب الوجود أنه يظهر
من نفس تلك الحقيقة أثر صفة وجوب الو
جود لا أن تلك الحقيقة عين هذه الصفة
فلا يبعد اشتراك موجودين واجبي الوجود
في وجوب الوجود إلا أنه يظهر من نفس كل
منهما أثر صفة فلا منافاة بين اشتراكهما
في وجوب الوجود وتمايزهما بتمام الحقيقة

ولا سبيل الى الثاني لان كل واحد منهما حينئذ يكون مركبا
مما به الاشتراك ومما به الامتياز فكل مركب
محتاج الى غيره اي جزئه فيكون ممكنا لذاته
فيه بحث لما سبق من ان التركيب انما يوجب
الاحتياج هو التركيب الخارجي لا الذهني فلم
لا يجوز ان يكون ما به الامتياز امرا خارجيا
عارضا لا مقوما فلا يلزم التركيب واجيب
بان ذلك يوجب ان يكون التعين عارضا
وهو خلاف ما ثبت بالبرهان ان الخصم يكفي
توجيه كلام المصنف الا انه يوجب عليه ذكر بانه

بانه يقال لو لم يكن ما به الامتياز تمام الحقيقة
وهو اما جزؤها او عارضها وعلى التقديرين
يلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا اما على الاول
فمن الجنس والفصل واما على الثاني فمن الحقيقة
والتعين وقد يقال ما ثبت من ان التعين
نفس حقيقة واجب الوجود يكفي في اثبات
توحيده فان التعين اذا كان نفس الماهية
كان نوعه منحصرا في شخص بالضرورة
اقول فيه بحث لان المعلوم من هذا البرهان
هو بيان ان لواجب الوجود حقيقة واحدة

تعيينها عينها وهو غير ثابت بما مر لاحتمال ان
يكون هناك صفات بعضها مختلفة واجبة الوجود
تعينت كل منها عينه فلا بد مع ذلك من اقامة

فصل البرهان على التوحيد

فى ان الواجب لانه واجب من جميع جهاته
اى ليس له حال منتظرة غير حاصلة له فى ذاته
كافية فيما له من الصفات فيكون واجبا
من جميع جهاته واعتباراته ان ذاته كافية
فيما له من الصفات لانه لو لم يكن كافية لكان
لبعض الصفات من غيره فيكون حضور فى الكمال له

اى وجوده علة تامة لوجود تلك الصفة و
غيبته اى عدمه علة لعدمها ولو كان كذلك
لم يكن ذاته اذا اعتبرت من حيث هى هى بلا
شرط حضور الغير وغيبته يجب له الوجود
لانها اما ان يجب مع وجود تلك الصفة
او مع عدمها فان كان الوجوب مع وجود
تلك الصفة لم يكن وجودها اى الصفة
من حضور غيره لحصول بذات الواجب
من حيث هى هى بلا اعتبار حضور الغير
وان كان مع عدمها لم يكن عدمها من غيبته

لحصوله بذات الواجب من حيث هي هي بلا
اعتبار غيبة الغير وتحققها بحيث اذا لم يلاحظ
من عدم اعتبار عدم ذلك الامر واذا لم يكف
وجود هذا الى ذات الواجب بلا شرط لم يكن
الواجب لذاته واجبا لذاته بل يتوقف على هذا الشرط
بالنسبة بل بإبطال الدليل فيما هو اتى في ذات الواجب
غير كافية في حصولها لتوقفها على امور متغايرة
لذات فروعه وقيل الاولى في الاستدلال ان يقال
كل ما هو ممكن للواجب من الصفات توجبه
ذاته وكل ما توجبه ذاته فهو واجب الحصول

لها اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانه لو لم تكف
لكان وجوبه ووجود بعض الصفات بغير الذات
فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم تعدد
الواجب وان كان ممكنا فاما ان توجبه الذات
ويلزم كونها موجبة لبعض الذي فرضناها
غير موجبة اياه من الصفات اذا الموجب موجب
او لا يكون وجوبه بموجب ثان بوجه وينتقل
الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة الموجب
جهات الى غير النهاية او ينتهي الى موجب توجبه
الذات ويلزم خلاف المفروض وهي ما صل الى الذات

لو لم توجب الصفات باسرها لزم احد الامور
المنفية من تعدد الواجب والنقص والخلف
للوقف فيكون الذات موجبة لجميع الصفات
ويحصل المطلوب اقتضى نظرا اذ لو لم يلزمها
لزم ان يكون كل ممكن موجود قديما سواء
كان صفة للواجب او لا

فصل

في ان الواجب لذاته لا يشارك الممكنات
في وجوده اي ليس الوجود المطلق طبيعة
نوعية لوجود هو عين الواجب وفي وجودات
الممكنات بل هو مقول عليها قولا عرضيا بالتشكيك

كل لانه لو كان فرد من افراد الممكنات في وجوده على
الوجه المذكور فالوجود المطلق من حيث هو هو
اما يجب له التجرد عن الماهية او لا يجوز له او
لا يجب له شيء منهما فان وجب له التجرد عن الماهية
وجب ان يتجرد وجود الممكنات باسرها عنها
غير عارض للماهيات لان مقتضى الطبيعة
النوعية لا يختلف وهو محال لانا نعقل النسبة
بين الشكل في وجوده الخارجي المطابق اي
ان ترك هذا القيد اذ الكلام في الوجود المطلق
الشامل للذهني والخارجي فلو كان وجوده

نفس حقيقته لكان الشيء الواحد معلوما و
مشكوكا في حالة واحدة وهو محال كما
ان يقال لانا نعقل السبع ونشك في و
[illegible] جوده فلو كان وجوده
نفس حقيقته او جزءا منها لكان الو
احد معلوما وغير معلوم في حالة واحدة
او يقال لانا نعقل السبع مع الشك
في وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته
لما امكن الشك فان قلت ثبوت الشيء لنفسه
بين وكذا لو كان ذاتيا لها لاتصال الاخر بينه

بين الثبوت لا هو ذلك له وانت تعلم ان هذا
الكلام انما يتم اذا كانت الماهية معقولة بالكنه و
ان وجه له الا الجزء لا كان وجوب البارئ تعالى
جزءا ايضا وان لم يطلب شيء منها لكان كل واحد
منها ممكنا لو كان معلولا لعلته فيلزم افتقار
واجب الوجود في جزئيته الا الغير فلا يكون ذاته
كافية فيما له من الصفات بعد بيانه هي الكلام
الدالة على السبب القوم في هذا المقام وقال
بعض المحققين كلي مفهوم مغاير للوجود
كالانسان فانه ما لم ينضم اليه الوجود لم يوجد

ن الوجود في نفس الامر لم يكن موجودا
في نفسه قطعا وعلم بملاحظة العقل انضمام
الوجود اليه لم يحكم بكونه موجودا
فكل مفهوم مغاير للوجود وهو في كونه
موجودا في نفس الامر يحتاج الى غيره
الذي هو الوجود وكل ما هو محتاج في
كونه موجودا الى غيره فهو ممكن اذ لا معنى
للممكن الا ما يحتاج في كونه موجودا الى غيره
فكل مفهوم مغاير للوجود فهو ممكن وكل
ما هو ممكن ليس بواجب فلا شيء من المفهومات المغايرة

المغايرة للوجود بواجب وقد ثبت با
لبرهان ان الواجب موجود فهو لا يكون
الا عين الوجود الذي هو موجود بذاته
لا بامر مغاير لذاته ولما وجب ان يكون
الواجب جزئيا حقيقيا قائما بذاته ويكون
تعينه بذاته لا بامر زائد على ذاته وجب ان
يكون الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا
يكون الوجود مفهوما كليا يكون له
افراد بل هو في حد ذاته جزئي حقيقي ليس
فيه اصلا تعدد ولا انقسام وقائم بذاته

منزه عن كونه عالما [illegible] لغيره فيكون الواجب
هو الوجود المطلق اي المنزه عن التقييد بغيره
والانقسام اليه وعلى هذا لا يتصور عروض
الوجود [illegible] للماهيات الممكنة فليس
معنى كونها موجودة الا ان لها
نسبة مخصوصة الى حضرة الوجود
القائم بذاته وتلك النسبة على وجوه مختلفة
والمراتب شتى يتعذر الاطلاع على ماهيتها فا
لوجود كلي وان كان الوجود جزئيا حقيقيا
وقال بعض الفضلا كانه يشير بقوله انه يدل

الى ص ٢٧

هذا ايضا مذهب الاولين والاخرين من الحكماء
المحققين **فصل** في الواجب لذاته عالم بذاته
لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان منقسما
الى الاجزاء فيمتنع الكل وكل مجرد عن المادة مدرك
كما سيجي في الفصل الثاني لهذا الفصل فهو عالم
بذاته يجب ان يقيد المجرد عن المادة مع انها ليست
عالمة لان ذاته حاصل عنده فيكون عالما بذاته
لان العلم المراد ههنا المرادف للتعقل هو حصول
حقيقة الشي المجردة عن المادة ولواحقها
عند المدرك قالوا المدرك اما كلي او مادي اولا

فالاول لا ما ان تكون محسوسة باحدى الحواس
الظاهرة او غير محسوسة بها والمحسوسة اما
ان يكون ادراكه موقوفا على حضور المادة
فادراكه الاحساس او لا فادراكه التخيل و
ادراك غير المحسوسة هو التوهم واما غير المجرد
المادة فاما ان لا يكون مجردا بالكلية او يكون
مجردا غير مادية واياما كان فادراكه التعقل
فالبارى تعالى عالم بذاته هو اي يندفع به
ما يتوهم من استحالة علم الشيء بنفسه لان العلم
نسبة والنسبة لا يكون الا بين شيئين متغايرين

متغايرين بالضرورة ولا نسلم ان الشيء بذاته لا يقتضي
التغاير بين العاقل والمعقول بالذات لان العلم
هو حضور حقيقة الشيء بوجوده عند المدرك سواء
كانت مغايرة له بالذات او بالاعتبار فان التغاير
الاعتباري كاف لتحقق النسبة قطعا وهذا الامر
حصول حقيقة الشيء المغاير بالذات للمدرك
عنده ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم ولان
كل واحد منا اذا تيقن ذاته بذاته والا لكان
ان كل واحد منا اذا نفي احدها عاقلا ذاته
معقولا بنفسه بالضرورة وقد يتمسك لاستحالة العلم

الشيء بنفسه بأنه يستلزم لاجتماع صورتين متماثلتين
تعليقة ويوجه وتلخيصه أنه لو علم الشيء بنفسه علم حضوري
فلا اجتماع وقد يجاب أيضاً بأن اجتماع الصور
إنما هو موجودة بوجود واحد صح إلا أن يوجود
ظلي وبذلك يمتاز أن فلا امتناع وأيضاً ممتنع
بأن كل متماثلان في محل واحد لا لأن كل
أحدهما في الأول **فصل** في أن الواجب
لذاته عالم بالكليات لأنه مجرد عن المادة
ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها
إذا كان قائماً بذاته يجب أن يكون عالماً بالكليات

ثم أما الصغرى فقد مر ذكرها لا فائدة فيما
ذكره لأنها مذكورة بلا دليل وأما الكبرى فلأن
كل مجرد يمكن أن يتعقل وهذا بديهي لا افتقار
فيه فإن ذاته مانعة عن العقل بل المادية مانعة
عن التعقل فإذا حيث لا احتياج إلى محل يتعلق بها
في تعقل معقول فإن لم يتعقل كان ذلك
من جهة العاقل وكل ما يمكن أن يتعقل وحده
يمكن أن يتعقل مع كل واحد من المعقولات
لا محالة فيمكن أن يقارنه أي المجرد سائر صور
المعقولات في النفس فإن الإدراك والتعقل

بو قصور صورة المعقول في العقل مجردة
عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن ان يقارنه
سائر المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه
سائر المعقولات لانه ان بالنظر الا ماهية
سواء كانت في الخارج او في العقل لانه صحيح
المقارنة المطلقة لم يتوقف على المقارنة في
العقل فانه صح المقارنة المطلقة الا متقدما
دها متقدمة على المقارنة المطلقة المتقدم
على المقارنة في العقل لكونها اخص من المقارنة
في العقل فصح المقارنة المطلقة متقدمة على

على المقارنة في العقل فلو توقف عليها والا يلزم الدور
ولا يتصور مقارنة المعقولات في الحلول
للجوهر القائم بذاته الا بان يحصل فيه او يحصل هو
في المحل وذلك لانه لما كان قائما بذاته امتنع
ان يكون مقارنا للغير لحلوله فيه وحلوله فيما
في ثالث والمقارنة المطلقة تنحصر في هذه الثلاثة
واذا امتنع اثنان منها تعين الثالث ومقا
رنة المعقولات في الخارج للجوهر القائم بذاته لحلو
لها فيه هو التعقل فثبت ان كل مجرد قائم بذاته
يصح ان يكون عالما بسائر المعقولات وهو ما

بحث اما اولا فلان تقدم المقارنة المطلقة
على المقارنة الخاصة انما يتم اذا كانت المقارنة
المطلقة ذاتية لها وهو ممنوع واما ثانيا فلا
ن اللازم من المقارنة في العقل صحة المقارنة المطلقة
في ضمن هذه الخاصة لجواز ان يصح لذات المجرد المقارنة
في ضمن هذه الخاصة فقط لا ان ذات المجرد يجب
لا يقبل الا هذه المقارنة الخاصة حتى اذا امتنع المقارنة
العقلية فاذا وجد المجرد في الخارج امتنعت
المقارنة المطلقة لانتفاء شرطها الذي هو الوجود
الذهني وتكون حينئذ ماهية المجرد وان كانت

وان كانت متحدة في الذهن وفي الخارج الا ان
وجودها متغاير في الذهن والخارج فيجوز ان يكون الوجود
الذهني شرطا للمقارنة او الوجود الخارجي مانعا
لها وعلى التقديرين لم يصح المقارنة بينهما اذا كان
المجرد موجودا في الخارج قائما بذاته واما ثالثا
فلان ما ذكره في الاستدلال يدل على توقف صحة المقارنة
المطلقة على المقارنة العقلية بدليل يبتني على
امتناع نفيه صحة المقارنة المطلقة بالنسبة
الا القسم الثالث فيلزم احد الامرين اما فساد
ذلك الدليل او بطلان هذه المقدمة وكل منها

فالواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده

لو كان الامكان له حاصلا منتظرة في الكتاب

ان يحصل له الى الغاية هنالك كل مجرد من

المادة يمكن ان يكون عالما بالكليات ثم اعلم

انه يجب المقدمتين الاولى ما ذكره ههنا ليحصل المطلوب

او يقال ههنا وكل ما يمكن للمجرد بالامكان العام

يجب وجوده له اذ لو بقي بالقوة لكان له وجه

الى الفعل موقوفا على استعداد مادة لقبول

الفيض فيكون ماديا هذا خلف قبل لو كان

البارئ تعالى عالما بالاشياء لارتسم فيه صورها لكان فا

فاعلا لتلك الصورة لانها ممكنة لافتقارها [illegible] ثم

به فتنتهي الى مؤثر هو الواجب لانه لو كان غيره لزم

افتقار الواجب في صفته العلم الى غيره قابلا وفاعلا

بالذات لا ارشاد ما بحثه ومن حيث لان القابل هو الذي

يستعد للشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء

والاول غير البارئ تعالى لا امكان تعقل كل منهما مع الذ

هول الاخر فيلزم التركيب لو كان فاعلا و

وقابلا قلت لم لا يجوز ان يكون الواحد مستعدا

للشيء لتصور كل الصورة ومفيدا لها وهذا

لان معنى كونه مستعدا للشيء انه لا يقتضي لذاته ان

بحصول ومعنى كونه فاعلا انه متقدم بالطبع
على ذلك المقصود نعم فلم انهما متنافيان فيتوقف
السؤال والجواب لا ينطبقان في الظاهر
لحصول السؤال ان الثبوت يتنافى الفعل فلو كان
الواجب فاعلا بالذات لزم التركيب فيه وحق
الجواب ان يقال انما يلزم التركيب لو كان
الثبوت والفعل جزئين له وليس كذلك بل
اضافتان عارضتان له بالقياس الى الصورة
نعم لو كان السؤال ان الثبوت يتنافى الفعل فلو
كان الواجب فاعلا بالذات لزم اجتماع المتنافيين

فيتبع فيه فيكون لهذا الجواب وجه واعلم ان العلم
بالاشياء قسمان احدهما يسمى حصوليا و
هو بحصول صورة الاشياء بالمدرك والاخرى
حضوريا وهو بحضور الاشياء انفسها عند
العالم كعلمنا بذواتنا والامور القائمة بذاتنا
ليس فيه ارتسام وانطباع بل هناك حضور
المعلوم بحقيقته لا بمثاله عند العالم وهو اقوى
من العلم الحصولي فمرتبة ان الانكشاف فيه
على الاكمل لا يحل حضوري بنفسه اقوى من الانكشاف فيه
علمه لا يحل حصولي مثاله عنده والظاهر كلام ثم

انه ذا بسيط لكان علمه بالارتسام وكان ذا جهات

الا ان علمه بها حضوري وبهذا التحقيق في العلم

بالمعدومات واحوالها خصوصا الممتنعات

اذ لا صفاتها ثابتة حتى تتصور حضوريا

وقد يقال مثل المعدومات مرتسمة في العقول

الفعالة عنده فيه من اعتقد ان علم الباري

تعالى بالاشياء نفس ذاته اعتقد نفي العلم بالحقيقة

اذ لا علم الا بالارتسام وفيه نظر اذ الحصر ممنوع

فصل في ان الواجب لذاته عالم با

لجزئيات المتغيرة لانه يعلم اسبابها علما تاما

على وجه كلي وبالجزئيات الغير المتغيرة من حيث هي جزئيات المجردة كالعقول

تاما اي من جميع الوجوه فوجب ان يكون عالما بها علما

لانه يحصل العلم بالعلة تاما وجب ان يعلم ما يلزم منها

لذاتها والا لما كان عالما بها تاما لكن لا يدركها اي

الجزئيات من حيث تغيرها والا لكان يدرك منها تارة

انها موجودة غير معدومة وتارة يدرك انها معدومة

غير موجودة فيكون لكل واحد من الوجود

والعدم صورة عقلية على حدة وواحدة من

الصورتين لا يبقى مع الثانية فيكون واجب

الوجود متغيرا بالذات من صورة الى صورة

هذا غير متناظر يدرك على حال منتظرة بل يدرك الجزئيات

المتغايرة على وجه كلي هو ينبغي ان يتأمل
لانه لم يعلم الا العلم التام بخصوصيتها البتة
يستلزم بخصوصيات معلولاتها العقل
دفعة عنه بما تعلقت او بغاير وكما تعلقوا ادعوا
ايضا انتفاء علم بالجزئيات المتغايرة من حيث
هي جزئية لاستلزامه التغير وهل هذا
الا تناقض فان الجزئيات المتغيرة معلولة
للواجب كغيرها فيلزم من قاعدتهم المذكورة
علمه بها ايضا وقد اثبتوا فاندفع الاشكال
القاعدة المشهورة بسبب ما نفع به التقييد كما هو

موجود او جسد او بأرباب العلوم الكلية فانه لم يخصص في
قواعدهم بموانع غنيمة الاطراد بها وتعرض لها
لا يستقيم في العلوم اليقينية كما تعلم الاصول
الجزئية بعينه بالكلي يتوقف فيما ان كان بعيد
وانه لنا من كذا اشتماله على صفة كذا او يلتفذ الى
جميع المعارض الكلية لكنكم ما علمتم جزئيتها
لانه علمية لا يمتنع يحمل على كثيرين وبهذا العلم الكلي
نعم كان ذا العلم بوجود ذلك الكسوف لحضوره في هذا
الوقت ما ينقضي البتة انه هذه او الاتي يلي
انها هذه والتي هي ما هو نفا العلم به الاول

وما لم يكن له حاصل في صقع الوجود سوى ما
ذكرنا لم يعلم بالجزئيات الا على وجه كلي فقال صاحب
المحاكمات المراد بقولهم انه تعالى عالم بالجزئيات
على وجه كلي انه لا يعلمها من حيث ان بعضها
واقع في الآن وبعضها في الماضي وبعضها في
المستقبل بل يعلمها علماً متعالياً عن الدخول
تحت الازمنة ثابتاً ابد الدهور وهذا كما
انه تعالى لما لم يكن مكانياً كان نسبته الى جميع
الامكنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها
قريباً وبعضها بعيداً وبعضها متوسطاً كذلك

كذلك لما لم يكن زمانياً كان نسبته الى جميع الازمنة على
السواء فليس بالقياس اليه بعضها ماضياً وبعضها
حاضراً وبعضها مستقبلاً وكذا الامور الواقعة
في الازمنة فالموجودات من الازل الى الابد معلومة
له كل في وقته وليس في علمه كان وكائن و
سيكون بل هي بأسرها حاضرة عنده في اوقاتها
فلا تغير اصلاً فيحصل المراد مما توهم البعض من انه
تعالى يحيط بطبائع الجزئيات واحكامها دون
خصوصياتها واحوالها **فصل**
في ان واجب الوجود مريد لان تعقله وجوداً ما

الارادة فلان كل ما هو معلوم عند المبدأ الحق تعالى

خير على وفق علمه فإنه يفيض من ذات المبدأ لا

وكذا المصنف لنفعه فذلك الشيء مرضي له و

بل هو الارادة وأما جوده فقالوا هو افادة

ما ينبغي لا لعوض اصلا وأورد عليه ان كلا

من الله والمصلحة والمرضي له مفيد لما

ينبغي لا لعوض مع انه ليس بجواد وأجاب

عنه المحقق في شرح الاشارات بانه الجود

هو افادة ما ينبغي بالذات لا بالعرض والدواء

لا يفيد بالذات الا الكيفية في البدن ملائمة لا

لا و مستفادة للمرضي ثم انه يوجب الصحة جاز ان

المرضي فهو لا يفيد بالذات الصحة وإذا المرضي

وفيه نظر لأن افادة الدواء بالقياس الى

الصحة وإذا المرضي فإنه لم يكن افادة

اولى لكنه يفيد بالذات لكن الكيفية الملائمة

للطبيعة و مستفادة وجهها سوى غرض

فيه فوجب ان يكون الدواء جوادا بالقياس

اليها وحقا الجواب ان القصد معتبر في مفهوم

الجود فمقصود الواجب لذاته اما ان يفعل القصد

ويشوق الا كمالا او يفعل لان نظام الخير الوجود

فيوجد الأشياء على أحسن الوجوه وتنزه الكتاب أن
يقال إنه إن يفعل لقصد وغرض وإلا لكان أولا
الأول محتاجا لأن واجب الوجود ليس له
حالة منتظرة والقسم الثاني حق غير وجوده
لا يقال الفعل الخالي عن الغرض عبث لأنا نقول
العبث ما كان خاليا عن الفوائد والمنافع
وأفعاله تعالى مشتملة على حكم ومصالح راجعة
إلى المخلوقات لكنها ليست أسبابا باعثة على
إقدامه وعللا مقتضية لفاعليته فلا تكون
أغراضا وعللا غائية لأفعاله حتى يلزم استكماله

له بها بل تكون غايات ومنافع لأفعاله

بيان الملائكة

النوع الثاني في الملائكة وهي العقول
المجردة وقد يطلق على النفوس الفلكية

أي جواهر مجردة غير متعلقة بالأجسام تعلق التدبير والتصرف

فنذكر هنا العقول وهو مشتمل على أربعة فصول

من النفوس الفلكية

فصل في إثبات العقل وبرهانه

أن الصادر عن المبدأ الأول إنما هو
الواحد لأنه بسيط لا تكثر فيه بوجه من
الوجوه والبسيط لا يصدر عنه إلا الو
احد كما مر وذلك الواحد إما أن يكون هيولى
أو صورة أو عرضا أو نفسا أو عقلا

تعدد آثار المعلول الاول بحسب تعدد جهاته
الاعتبارية وابطل لانه ان النفس لا تؤثر
الا بآلة جسمانية بل يؤثر بدونها وبعض
خوارق العادات كالمعجزة والكرامة و
السحر من هذا القبيل على ما هو مبين فان قيل
فلكونه مستغنية عن المادة في الذات و
الفعل والنفس بالعقل الاحسن قلنا ان العقل
هو الجوهر المستغني عن المادة في ذاته وفي
جميع احواله والمحتاج الى المادة في بعض افعاله
لا يكون عقلا بل نفسا فلم لا يجوز ان يكون القادر

القادر الاول هو النفس ويكون ايجاده هذا على
المرتبة بتوسط الآلة **فصل** في اثبات كثرة العقول
وبرهانه ان المؤثر بلا واسطة في الافلاك المتكثرة
المعلومة المشهورة وجودها بحسب هيئة افلاك
وحركات الكواكب بالرصد اما ان يكون عقلا واحدا
او فلكا واحدا او افلاكا متكثرة بان يكون بعضها
مؤثرا في بعضها او عقولا متكثرة لا جائز ان يكون
عقلا واحدا لاستحالة صدور جميع الافلاك
من عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر منه
الا الواحد لا سبيل الى الثاني والثالث لان الفلك

لو كان علة لفلك آخر فاما ان يكون الحاوي
علة لوجود المحوي او على العكس لا سبيل الى
الثاني لانه الاي المحوي اخس لكونه اقرب حيزا
من الحاوي الى العناصر القابلة للكون و
الفساد ومحيطا اضيق من الافلاك الغير القابلة
لهما والاقرب الى الاخس اخس من الابعد منه
واصغر ايضا اذ ربما المحوي اكثر ثخانة بحيث
يزيد على الحاوي بحسب المساحة فيكون اعظم
منه حجما واذا كان الحاوي اطول منه
قطرا والاخس الاصغر اشخالا ان يكون سببا للاثخن

ثخن والاعظم لا الاخس عكس ان يكون هنا خطابي لا عبارة
بحسب الكمالات الروحانية ولا جائز ان يكون
الحاوي علة لوجود المحوي لانه لو كان كذلك
لكان وجوب وجود المحوي متأخرا عن
وجوب وجود الحاوي لان وجوب وجود
~~[illegible]~~ المعلول متأخر عن وجوب
وجود العلة وانا كان كذلك فعدم المحوي
مع وجود الحاوي اي في مرتبة وجوده
لا يكون ممتنعا لذاته بل يكون والا لكان وجوده
الا المحوية معا مع وجود الحاوي لا متأخرا

عنه في مرتبة نفسه وانما كان عدم المحوية مع و
جود الخلاء فكان ايضا في مرتبة وجوده ممكنا
كان وجود الخلاء ممكنا لذاته في تلك المرتبة
لان وجود الخلاء في داخل الحاوي مع عدم ا
لمحوية في داخل مثلا زمان بحيث لا يمكن انفكاك
احدهما عن الآخر في نفسه وفي التصور ايضا فاذا (الامر ٣)
كان احدهما ممكنا غير واجب في مرتبة كان
الآخر ايضا ممكنا غير واجب فيها فوجب وجود
الخلاء يكون ممكنا في مرتبة وجودها مع وجو
جوب كما ان عدم المحوية كذلك بفرض وقته ان

ان وجود الخلاء ممتنع لذاته فلم يجوز كونه ممكنا في مرتبة اصلا
لان ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف وقد يقال لا نم التلازم
بين عدم المحوية ووجود الخلاء لانا اذا فرضنا عدمها
وعدم الحاوية معا فاحد مثلا زمان آخر عدم المحوية يتحقق
مع انتفاء الآخر اعني وجود الخلاء اذ لو فرض كون الخلاء
عدم الحاوي ووجود الخلاء فيما اذا فرض مثلا زمانا كما
بيناه ولا حاجة الى اثبات التلازم بينهما مطلقا لكن
يمكن المناقشة بان الحاوي ليس علة لمطلق المحوية
المعينة في وجود الخلاء وانه مستلزم عدم المحوية
المعينة لكن عدم المحوية المعينة لا يستلزم وجود الخلاء

فلا تلازم بينهما وقد يقال يجوز ان يكون احد المتلا
زمين واجبا بالذات والآخر واجبا بالغير فالو
اجب معلول الاول فلا يلزم من امكان احدهما
في مرتبة امكان الآخر فيه فان قلت كيف جاز ان
(ووجود الآخر به)
تحقق التلازم في الواجب مع ان الواجب بالغير
يجوز ارتفاعه بدون الواجب بالذات فيلزم امكان
الانفكاك بينهما قلت امكان ارتفاع احدهما
نظرا الى ذاته لا يقتضي جواز انفكاكه عن الآخر وانما
يقتضيه امكان ارتفاعه نظرا الى الآخر فنظر الى ان هو
غرض للافلاك عقول متكاثرة فيبطل لا يجوز ان يكون المؤثر

المؤثر في الفلك نفسا او عرضا واجيب عن الاول بان المؤثر
لو كان نفسا لكان تأثيرها فيه بتوسط الجسم الذي هو آلة
لها في صدور افعالها عنها واذا كان كذلك يتقدم الجسم با
لتقدم على الفلك فيعود ما ابطلناه وبالنسبة اليه وجوده
وقد تبين بطلانه مما ذكرنا وعن الثاني بان العرض
اضعف من الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون علة للا
قوى وبانه لو كان مؤثرا في الفلك لاحتاج في ايجاده
في تأثيره الى المحل فيكون اما فلكا او نفسا لزم ما
لزم من كون المؤثر فلكا او نفسا وان كان عقلا
لزم منه بطل الافتقار كل واحد من الافلاك الى العقل

العرض قائم بمحل على حدة لامتناع قيام الاعراض المتعددة
في الحقيقة بمحل واحد لاستلزامه ترتب العقول فيتعدد
العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المطلوب فتامل

هداية لما كانت مظنة ان يعارض الدليل القائل
ان الحاوي لا يكون علة للمحوي بان يقال الحاوي الكلي
مثلا الفلك الاعلى وسبب المحوي اي العقل الثاني
معا لكونهما معلولي علة واحدة هو العقل الاول
كما سيأتي والعقل الثاني متقدم بالعلية على المحوي
فيلزم تقدم الحاوي على المحوي بالعلية لان ما مع ا
المتقدم متقدم اجاب بان الحاوي وسبب المحوي وهو

العقل الثاني معا وان السبب متقدم على المحوي ولكن الحاوي
ليس بمتقدم على المحوي لان السبب متقدم بالعلية وما
مع المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان
لا يكون متقدما بالعلية والا لزم اجتماع علتين مستقلتين
على معلول واحد شخصي فان معنى معيتهما الكل منهما للعلية

هداية بعض الاول بالنظر الى ما هو كل منه وستقف

لما استبعد بعض الاوهام ان الخلاء ممكن لان كلا من
الحاوي والمحوي ممكن لذاته فجاز عدمهما وهو مستلزم
لامكان الخلاء اجاب بان الحاوي والمحوي كل منهما ممكن
لذاته ولكن ذلك لا يقتضي الخلاء لان الخلاء لا يلزم من فرض

اذ الجرم الذي في جوفهما يكون هو المحدد للجهات
على تقدير انتفائهما فحال ما وراء ذلك الجرم على تقدير
انتفائهما كحال ما وراء محدد الجهات وكما ان ما
وراء المحدد ليس بخلاء ولا ملاء اذ لا مكان هناك
كذا حال ما وراء الجرم المذكور على ذلك التقدير فلا
يلزم من انتفائهما انما يلزم الخلاء من اجتماعهما
وجود الحاوي وعدم المحوي وذلك غير ممكن لان
الحاوي سبب المحوي مثلا زمانه

فصل

في ازلية العقول وابديتها الازلي ما وجد في الازل
وهو الزمان الغير المتناهي من جانب الماضي والابدي

والابدي ما وجد في الابد وهو الزمان الغير المتناهي من
جانب المستقبل اما كونها ازلية فلوجوب صدورها عن
المذكور عن ذاته واجب الوجود مستجمع لجميع ما لا بد
منه في تأثيره في معلوله والا لكان له حالة منتظرة
فيما يلزم للتكميل في علية العقل الاول ولما كان
يقال الواجب بانفراده علة تامة لمعلوله الاول اذ لو
احتيج الى غيره فان كان مغايرا له فان كان صفة زائدة
على ذاته وهو خلاف مذهبهم وان كان منفصلا عنه
كان ممكنا معلولا لا تسلسل بناء على ما فرضناه معلولا
اول لانه مع العقل الاول مستلزمة لجميع ما لا بد منه

في تأثير بعضها في بعض لأن كل ما يمكن له فهو حاصل له بالفعل

والا لكان شيء منها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة كما

مر فتكون هي بمقارنتها لها ذات المادة الحادثة وهو باطل

من هذا التقرير لأن المعلول يجب وجوده عند علته التامة

ويمكن أن يستدل بأن العقل لو كان حادثا زمانيا

لكان ماديا لأن كل حادث زماني مسبوق بمادة هف

وأما كونها أبدية فلأنه لو انعدم شيء منها لانعدم أمر من

الأمور المعتبرة في وجوده فيكون الباري تعالى أو شيء

من العقول قابلا للتغير والحوادث لأن الأمور المعتبرة

في وجود كل منها المقارنة لذات العلة أصولا لذاتي

لذات العلة المقارنة لها هف **فصل** في كيفية

توسط العقول بين الباري تعالى وبين العالم الجسماني

قد مر أن واجب الوجود واحد ومعلوله الأول هو

العقل الكلي والأفلاك معلولات للعقول لكن لا

لكل فلك عقل فيكون مباديها كثيرة لما بينا أن

الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد والعقل الذي يصدر

عن الفلك الأعظم فيه كثرة لكن لا باعتبار صدوره

عن واجب الوجود إذ لو كان الكثرة فيه من حيث

أنه صادر عن الواجب لزم صدور الكثير عن الواجب

بل باعتبار أنه ماهية ممكنة الوجود لذاتها واجب

از در اهل صفا دور شوای دل من
هر که دور است از بین در دنیا نزدیک است

الوجود لعلته فيلزم وجوب الوجود بالغير وامكانه
الوجود لذاته فيكون باحد هذين الاعتبارين مبدا
للعقل الثاني وبالاعتبار الآخر مبدا للفلك
الاعظم والمطلوب والمعلول الاشرف يجب ان يكون
تابعا للجهة التي هي اشرف في العقل فيكون بما هو
موجود واجب الوجود بالغير مبدا للعقل الثاني
وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدا للفلك
الاعظم قال الامام في الملخص انهم ضبطوا
فتارة اعتبروا في العقل الاول جهتين وجوده
وجعلوه علة للعقل وامكانه وجعلوه علة للفلك

دل اگر بار گشت بار نگاری باری
تن اگر گشته شود در سر کاری باری

للفلك وتارة اعتبروا ثلثا تعقله بوجوده وامكانه
علة للعقل والفلك وتارة اعتبروا فيه كثرة من ثلث
اوجه وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وامكانه
لذاته وقالوا يصدر عنه بكل اعتبار امر فباعتبار
وجوده يصدر عنه العقل وباعتبار وجوبه با
الغير يصدر عنه نفس وباعتبار امكانه يصدر عنه
فلك وتارة من اربعة اوجه فزادوا عليه تعقله
الغير وجعلوا امكانه علة لهيولى الفلك وعلمه
علة لصورته واعلم انهم ههنا باستقلال الاشارة
من اداة مثل هذه الكثرة لو كفى في ان يكون الواحد مصدرا

للمعلولات الكثيرة فذات الواجب تعالى مصلحٌ لان يجعل
مبدأً للممكنات باعتبار ما لها من كثرة السلوب
والاضافات من غير ان يجعل بعض معلولاته
واسطة في ذلك ويمكن بأنه الصادر الاول عنه
ليس الا الواحد واجيب بانه السلوب
والاضافات لا تثبت الا بعد ثبوت الغير فلو كانت
لها دخل في ثبوت الغير لزم الدور وبيانه
ان ثبوتها لا يتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها يتوقف
على تعقل الغير فلا دور فانظر ان سلب شيء
لا يتوقف على تحقق شيء من الطرفين واما الاضافة

الاضافة فهي بين شيئين فلا يتصور تحققها الا بعد تحققهما
ويمكن ان يبين كيفية كثرة الجهات المصححة لامكان
صدور الكثرة عن الواحد على وجه لا يرد ذلك بان يقال
اذا فرضنا مبدأ اولا وليكن أ وصدر عنه شيء واحد
وليكن ب فهو في اولى مراتب معلولاته ثم من الجائز
ان يصدر عن أ بتوسط ب شيء وليكن ج وعن ب
وحده شيء وليكن د فيكون في ثانية المراتب شيئان لا تقدم
لاحدهما على الآخر وان جوزنا ان يصدر عن ب
بالنظر الى أ شيء آخر فصار في ثانية المراتب ثلثة اشياء
ثم من الجائز ان يصدر عن أ بتوسط ج وحده شيء وبتوسط د

وه وحده ثالث وبتوسط جـ د معا ثالث وبتوسط ب جـ
رابع وبتوسط ب د خامس وبتوسط ب جـ د
سادس وعن ب بتوسط جـ سابع وبتوسط
د ثامن وبتوسط جـ د معا تاسع وعن جـ وحده
عاشر وعن د وحده حادي عشر وعن جـ د معا ثاني
عشر ويكون هذه كلها في ثالثة المراتب ولو جوزنا
ان يصدر عن الشي بالنظر الى ما فوقه وتحتهما
شرطنا الا تبتني المتوسطات التي تكون فوق واحدة
صادرا في هذه المراتب اضعافا مضاعفة
ثم ان جاوزنا هذه المراتب جاز وجود كثرة لا تحصى

قطعي ثم ان جاوزنا ان يصدر عنها بتوسط مصدور
مصدور ثالثة وبتوسط

لا تحصى عددها في مرتبة واحدة هذا ما ذكره المحقق
في شرح الاشارات موافقا لما في التلويحات
وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك
وكذلك الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل
عاشر وهو المبدا الفياض والمدبر لما تحت فلك القمر
وهو العقل الفعال لكثرة فعله وتاثيره في عالم
العناصر ويسمى بلسان الشرع جبرائيل فيصدر
عنه الهيولى العنصرية والصورة الجسمية والصور
النوعية المختلفة بشرط استعدادات الهيولى وتعين الاستعداد
الهيولى لقبول الصورة من جهة العقول المفارقة والا

والآن لما تغير الاستعداد اذ العقل ثابت لا تغير فيه
بل استعداده بسبب حركات السماوية فانه تكون
وهي حادثة تحدث اوضاعا سماوية مختلفة يختلف
بها استعدادات هيولى العناصر فهناك حركة حادثة
تستدعي وضعا حادثا يقتضي حدوث استعداد
خاص للهيولى توجب لفيضان صورة حادثة من
العقل الفعال على الهيولى وكل حادث مسبوق
بشرط سبق الحادث الآخر سبب ان يقال مسبوق
بحادث لا الى نهاية بل بسائر الحوادث
اما ان يوجد دائما او بعد حدوث حادث آخر

اي ولا سبيل الى الاول والا لزم دوام الحادث فتعين
الثاني وهذه الحادث اما ان توجد على الاجتماع في
الوجود او على التعاقب لا سبيل الى الاول والا لزم
اجتماع امور لا نهاية لها مترتبة في الوجود بلا نهاية
وهو محال فقبل كل حركة حركة حادثة هذا
نهاية ما ذكره وقبل كل حادث حادث لا الى
الاول وهو المطلوب ههنا بحث اذ الحصر المذكور لا الا
اذا اقيم الدليل على نفي الحادث هو اول الحوادث
واذا بطل ذلك بطل ما ذكر من حصر وكون الدليل
على تقدير ان العلة التامة للحادث لا يجوز ان يكون
الا اول الحوادث

فيعتبر مجموع الحوادث والازم قدم الحادث فالعلة التامة للحوادث
مشتملة لا محالة على جزء حادث وهذا الجزء الحادث من العلة
التامة لا بد له علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير
النهاية فالحركة الفلكية حالة مستمرة في ذاتها مستلزمة
لتجدد ذات انتقالية وضعية بلا بداية وهي
الواسطة بين عالمي القدم والحدوث ولولاها لم يتصور
ارتباط احدهما بالآخر فان الحادث لا يجوز عليه ان
باسرها قديمة والقديم اذا كان علة تامة لشيء
لا يتخلف عنه معلوله ضرورة فكل حادث في سلسلة
علله قديم ولا بد في سلسلة معلولاته لا حادث بل لا

ناظر الى المقدمة الثانية

بل لا بد هناك من امر قديم ذي جهة استمرار وعدم استقرار
فمن حيث عدم استقراره يستند اليه الاول للحوادث ليحل به الفيض
الحوادث من القديم فان قيل اذا لزم التسلسل من ترتب امور غير
متناهية مجتمعة في الوجود قلت لانا اذا طبقنا
جملتين احدهما كانت من مبدأ معين الى النهاية والاخرى
ما قبله بمرتبة واحدة واطبقنا الثانية الى الاخرى
على الاولى الزيادة بان يقابل الجزء الاول من الجملة الثانية
بالجزء الاول من الاولى والثاني بالثاني وهلم
جرا فان كان يطابقه الى غير النهاية بان يكون بازاء
كل واحد من الجملة الاولى واحد من الجملة الثانية او

او ينقطع الثانية لا سبيل الى الاول والا لكان الزائد مثل
الناقص فيقع بعده هذه الاحاد بعد فيلزم الانقطاع
ويكون الجملة الثانية متناهية والاولى زايدة عليها
بعدد متناه فالزايد على المتناهي بعدد متناه يجب
ان يكون متناهيا ويلزم تناهي الجملتين في الجهة
التي فرضناهما غير متناهيتين فيها وانما اعتبروا
قيدي الاجتماع في الوجود والترتب لان الاحاد
اذا لم تكن موجودة معا في الخارج كالحركات الفلكية
لم يتم التطبيق لان وقوع احاد احديهما بازاء احاد
الاخرى ليس في الوجود الخارجي اذ ليست مجتمعة فيجب

ان يقع الاحاد منها في

بحسب الخارج حتى زمان اصلا وليس في الوجود الذهني
ايضا لاستحالة وجودها مفصلة في الذهن دفعة و
في العموم انه لا يتصور وقوع احاد احديهما
بازاء احاد الاخرى الا اذا كانت الاحاد موجودة معا
اما في الخارج او في الذهن وكذا اذا كانت الاحاد موجودة
معا ولم تكن فيها ترتب بوجه ما كالنفوس الناطقة لا يتم
التطبيق اذ لا يلزم من كون الاول بازاء الاول كون الثاني
بازاء الثاني والثالث بازاء الثالث وهكذا لجواز ان يقع
احاد كثيرة من احديهما بازاء واحد من الاخرى اللهم
الا اذا لاحظ العقل كل واحد من الاحاد واعتبره بازاء

واحد من احاد الاخرى

كل واحد من الآخر لكن العقل لا يقدر على استحضار
جانبا بعد مفصلا لا دفعة ولا في زمان متناه
حتى يتصور هناك تطبيق وبطلان الخلف بل ينقطع
التطبيق بانقطاع الوهم والعقل واستحضاره
صورتان لكن تتوهم التطبيق بين الجانبين المتقدمين
على الاستواء الى ابعد الحد فان كان في الاولى اذا انطبقت
طرف احد الجانبين على طرف الآخر كان ذلك قيا ... في
كل جزء من احدهما بازاء جزء من الثاني وهكذا
الى ابعد الحد كذلك بل لا بد من التطبيق من
اعتبار تفاصيلها وقد تعالى في كل واحد من آحاد

منجرا

الجانبين ول [illegible]

بجملة

من آحاد الجملة الناقصة بازاء واحد من آحاد الجملة التامة
الا ان هذه الجملة موجودة في الخارج الاحوال الكثيرة وهي
ما يحصل بين آحادها ترتب والعقل قد يتوهم ذلك لكن
واقعا حتى يظهر الخلف ولا الخارج ذلك الوهم الملاحظة
آحادها مفصلة بل يكون في زمن وقوع ذلك الحكم
ملاحظتها اجمالا في هذا التطبيق بل ... الا
في الغاية الستة هيئة الموجودة في الخارج مطلقا سواء
كان بينها ترتب اولا خاتمة في احوال النشأة الآخرة
للنفس الناطقة وفيها ستة ... لا الا ... و...
المنكرين ما يبقى فيه ... النفس بعد خراب البدن

لا من هذه بواسطة
تعلق المنكرين

[illegible]

اما ان تفسد او تتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ
او تبقى موجودة بلا تعلق والسبيل الاول اذ النفس
لا تقبل الفساد وسيأتي ان الصورة تفسد
بالفعل لان الفاسد بالفعل غير قابل للفساد فان
الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون
باقيا معه لوجوب بقاء القابل مع المقبول في ... اذ
ليس معنى قبول الشيء للعدم والفساد ان ذلك الشيء يبقى
متحققا ويحل فيه الفساد على قياس قبول الجسم للاعراض
الحالة فيه بل معناه ان ذلك الشيء ينعدم في الخارج و
اذا حصل ذلك الشيء في العقل ونظر العقل مع العدم

العدم الخارجي فاذا العدم الخارجي فانما يبقى في العقل مع الصورة انه
متصف به في ملاحظة العقل لا في الخارج اذ ليس في
الخارج شيء وقبول عدم قائم به كل الشيء فيكون مركبا بعد
قيل الا ان يلزم تركيبها لو كان محلا لامكان الفساد فلا فساد لها
وهو مم لجواز ان يكون امرا خارجا عنها مباينا لها وهو البدن
فان البدن كما جاز ان يكون محلا لامكان وجودها وحدوثها
وتعلقها كما جاز ايضا ان يكون محلا لامكان عدمها وفسادها
وفيه بحث لان النفس ان تحققت فان كانت مجردة في
ذاتها فهي متعلقة بالبدن مدبرة له متصرفة فيه تعلق
الآلة يصلح في تحصيل كمالاتها الذاتية فهذا الارتباط الذي بينهما

وهو جهة مقارنة النفس للبدن فمن هذه الجهة جاز
ان يكون البدن محلا لامكان وجود النفس وحدوثها
بمعنى انه يكون مستعدا لوجودها محلا لاستعداد وجودها
من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياه بل
هو محل الاستعداد تعلقها وتصرفها فيه ولا نوقف تعلقها
به على وجودها في نفسها فان هذا الاستعداد منسوبا
اولا وبالذات الى تعلقها لا الى وجودها من حيث
انها متعلقة به ثانيا وبالعرض الى وجودها في
نفسها الاستعداد كاف في حقيقتها اذا وجودها متعلقة
به ولا حاجة في ذلك الى استعداد منسوب اولا وبالذات الى

الى وجودها في نفسها لم يتبع قياسها بالبدن لانها من حيث
وجودها في نفسها مباينة له واصحابها لا يكون مستعدا لها بل يكون
مباينا له بالبداهة ومن هذه الجهة ايضا جاز ان يكون
البدن محلا لامكان فرق النفس على معنى انه يكون مستعدا
لعدم النفس من حيث مدبرة فيكون البدن محلا الاستعداد عدمها
من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياه بل يكون
محل الاستعداد انقطاعها تدبيرها عنه لكن تعلقها بنوقف انقطاعها
تدبيرها على عدمها في نفسها اذ ليس هذا الاستعداد منسوبا الى
عدمها في نفسها لا بالذات ولا بالعرض فلا يكون هذا الاستعداد
لعدمها في نفسها اصلا بل لا بد له من استعداد آخر وقد تبين استحالة

فلا يكون محل

قياس بالبدن فظهر ان البدن لا يجوز ان يكون محلا
لامكان فساد النفس مع ان محل الامكان وجودها
ولا سبيل الى الثاني لان النفس حادثة مع حدوث
الابدان على ما مر فيكون التناسخ محالا لان البطلان
التعلق النفس كاف في فيضان النفس عن مبدئها
فكل بدن يصلح ان يتعلق به نفس فلو تعلق به
النفس على سبيل التناسخ تعلق بالبدن الواحد نفسان
مدبرتان له قيل عليه اي على ما ذكر ان شرط فيضان النفس عن
مبدئها في حدوث استعداد البدن ثم لا يجوز ان يكون
مشروطا ايضا بان لا يحصل استعداد البدن لتعلق النفس

متعلق استعداد

الا بموافقة

نفس بنفسها موجودة قد بطل بدنها فحالا كمال ذاتها
الاستعداد فلا يفيض حتى تتم اخرى عن المبدا لا اشتراط
الفيضان وهو محال بالبديهة اذ لا يتوقف كل واحد
الا على واحدة فظهر انه يبطل النفس بعد الموت
بلا شك وههنا بحث لان ما ذكره لبطلان التناسخ موقوف على
حدوث النفس وما ذكره فيما قبل موقوف على بطلان التناسخ
كما اشرنا اليه فيلزم الدور وقد يستدل على بطلان التناسخ بوجوه بوجه بين
اخر لا يتوقف على حدوث النفس احدها ان النفس المتعلقة
بهذا البدن لو كانت متعلقة قبل ببدن اخر لزم ان تتذكر شيئا
من احوال ذلك البدن لان محل العلم والتذكر هو جوهر النفس

البدن السابق بعد هذا البدن

وهو اللازم باطل قطعا واعترض بانا لا نتذكر الآن ما كنا عليه ان لو كان

التعلق بذلك البدن شرطا في الاستحضار لاستواء تدبير البدن الآن

غير كالصغر والكبر

ما نحن فيه وطول العهد منسيا وثانيها انه لو تعلقت بعد

مفارقتها هذا البدن ببدن آخر يلزم ان لا يزيد عدد الابدان

الهالكة على عدد الابدان الحادثة قطعا والتالي باطل بالبداهة لانه

فانه قد يحدث وباء عام فيهلك ابدان كثيرة لا يحدث مثلها

الى عصر طويل بيان الملازمة انه لو هلك بدنان وحدث

بدن آخر فاما ان يتعلق ببدن الحادث احدى

النفسين فقط فيلزم تعطل النفس الاخرى او كلتاهما فيجتمع

على بدن واحد نفسان او يكون مجموعهما كالاشيء واحدة فانه متعلقة

في النفس الواحدة

متعلقة ببدنا البدنين الهالكين فيلزم تعلق النفس الواحد بالاكثر من

بدن واحد والتوالي باطلة فالمقدم مثله في البطلان وثالثها فلانه لو كان

ذكر لو جاز التعلق ببدن آخر لازما البتة على الفور حالما اذا كان

جاز ان لا زمانا وتعلق بعد حين فلا يجوز ان لا ينتقل نفوس الهالكين

الكثيرين اولا او ينتقل بعد حدوث الابدان الحادثة في هذه الشطر

مع انه لا حجة على بطلانه فلم يبق ان يلازم الا ان نفس بالكمالات او الشقاوة

بالجهالات تشغل **هداية** اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم

فائدة الحيثية ان الشيء قد يلائم من وجه دون وجه كالدواء المر اذا

علم ان فيه نافع للمريض فانه ملائم من حيث اشتماله على النفع وغير

ملائم من حيث اشتماله على ما تنفر عنه الطبيعة عند ادراكه

والناطقة كمال آخر وهو ان يستعمل العدالة اي التوسط
بين طرفي الافراط والتفريط وهي العفة والشجاعة و
الحكمة التي هي اصول الاخلاق الفاضلة فالعفة منسوب
الى القوة الشهوانية والشجاعة الى القوة الغضبية
والحكمة الى القوة العقلية فاذا حصلت لها هذه
الكمالات العلمية والعملية وادركتها من حيث انها كما
لها ومؤثرة عنده التذت بها لا محالة وهذا الا
دراك حاصل لها بعد الموت ايضا فيكون الالتذاذ
ايضا حاصلة بعد الموت وانما قلنا ان هذا الا
دراك حاصل بعد الموت لان النفس لا الجسمانية تعقلها

اعلم ان القوى ثلث قوة عقلية وقوة شهوانية وقوة غضبية والاعتدال القوة العقلية يسمى حكمة وافراطها جربزة وتفريطها بلادة والاعتدال القوة الشهوانية يسمى عفة وافراطها فجور وتفريطها خمود والاعتدال القوة الغضبية يسمى شجاعة وافراطها تهور وتفريطها جبن

من حيث انه ملائم لها وكمال دون ادراكه من حيث انه مناف
فانه اكثر ظاهر عند الذوق والنور عند البصر والملائم للنفس
الناطقة ادراك المعقولات بان يتمكن من تصور قدر ما يمكن ان
يتبين فيه الجهل الاول فانه تعقل على بديهيات ما يمكن لها وهو
انه واجب الوجود لا شريك له وجميع جهاته بريئة عن النقائص وجميع صفاته
الكمال الوجود الاصوب ثم ادراك ما يترتب بعده من العقول المجردة
والنفوس الفلكية والاجرام الجسم الجسم الالاكر اشكالها
السماوية والكائنات العنصرية حتى يصير النفس بحيث يرتسم فيها
صور جميع الموجودات على الترتيب الذي هو لها في نفس الامر
فيكون عالما عقليا مضاهيا للعالم الموجود كله والنفس الناطقة
مشابهة

الحمد لله وحده

ان الالام الجسمانية فيكون منفعلا بها حاصلا بعد الموت بل ينبغي
ان تزداد تلك التعقلات قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن
لتخلصها عن كدورات المادة التي كانت تمنعها عن ظهور منها
خواصها فيكون اللذات العقلية حاصلة بعد الموت وهي اشرف
واكمل من اللذات الحيوانية فان مدركات العقل اشرف من
مدركات الحس والادراكات العقلية اقوى من الادراكات
الحسية اما الاول فلان مدركات الحس ليست الا الكيفيات
فهو من الالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة
وامثالها ومدركات العقول هي ذات الباري تعالى
وصفاته والجواهر العقلية والاجرام السماوية وغير ذلك من

وقد تبين انه لا نسبة لاحدهما الى الاخر واما الثاني فلوجوه
احدها ان الادراك العقلي واصل الى كنه الشيء وحقيقته فيميز ماهية
الشيء واجزائها وامتيازها عن غيرها ويميز بين الجنس والفصل وبين الجنس
وجنس الفصل وفصل الفصل بالفصل ما بالعرض ويميز بين الخارج
اللازم والمفارق ويميز اللازم بوسط او بغيره واما
الادراك الحسي فلا يصل الا الى ظاهر المحسوس فيكون الادراك
العقلي اقوى وثانيها ان الادراكات العقلية غير متناهية
بخلاف الادراكات الحسية وعدم حصولها اي اللذات لها
حال بالتعقلات حال تعلق النفس بالبدن انما يكون
لمانع الاشتغال بالمحسوسات وهي الشواغل والعلائق الجسمانية بما يرد من المحسوسات

تعلقات البدنية

والا فلا في لذيمة كما ان مريضا الذي يغلب عليه مرة الصفراء
لا يلتذ بالحلو بل يكرهه **فصل** الالم ادراك المنافر من حيث
هو منافر والمنافر للنفس الناطقة انما هو الرذائل المضادة
لكمالها من البخل والكبر وخلق المذموم فالنفس اذا فارقت
ولكن البدن
البدن وتمكنت فيها الرذائل المضادة لكمالها ادركت المنافر
من حيث هو منافر فيحصل لها الالم العقلي واتما تقاسي فيحصل لها
رقبة لانها ما كانت مشتغلة بالمحسوسات منغمسة في العلائق
البدنية فلم تكن تعقل الكمالات فيه عن الشوائب وفرحت
بعقائدها الباطلة فاشتاقت الوصول الى معتقداتها
البالغة بدل
فاذا فارقت صافرت صعب انفصالها وثبوت بعدت كمالاتها

نيل بها ان
لانها واشتاقت الى تعلقها وحصول نقصها فكان شعورها الاخير
في المثابة **فصل** النفس الكاملة تتصور ذاتها
الاشياء وبالاعتقادات الايمانية الجازمة المطابقة للحقيقة
اذا حصل لها النازع عن العلائق الجسمانية والهيئات الرديئة
الظلمانية بعد مفارقة البدن بالعالم القدسي في صفوف جلال رب
صحفاة
العالمين في مقعد صدق لا ضيق ولا اضداد في الحقيقة وللتنبيه
على ان النفس تنال بصدق القول والنية عند مليك مقتدر
قال الله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن
وهم مهتدون فان لم يحصل لها النازع عن العلائق الجسمانية
بل بقي فيها الهيئات البدنية وتعلقها لا النفس تتعذب بسبب تعلقها
الردية

الوحشة البدنية وتبقى محجوبين عن الاتصال بالسعادة وبقي معذبا

فيه لاشتهيا بها التي الفت بها اشتياق العاشق

المحجور الذي لم يبق له رجاء الوصل فيتأذى بها تأذيا عظيما

لكن ليس هذا الامر لازما بل الامر عارض غير لازم فيزول طول الايام الله

كما ان لا جلة قال صاحب التلويحات الجهل المركب وهو الذي يرجى

فيه النجاة بل يثابذ هما كان بسبب عارض غير قول ولا يدوم

و اعترض عليه بان النفوس ذوات العقايد الباطلة الجازمة

بانها حقه اذا فارقت الابدان فان جاز ان يزول عنها ذلك

الجزم فلو زوال العقايد الباطلة اي فلا عنها وهي بصيرة اهلا

لسعادة فان لم يجز فلا يكون لها شعور بنقصانها كما لم يكن قبل الموت

الموت فلا يكون تشتاقة منقذبة و اجيب بان النفوس كما

سلة تتجلى صور المعقولات فيها على ما هي عليه حاتما لكنت

بين حد فيما اكتسب ووجدان ما ادركته على الوجه اللائق

ادركته فان انها كانت ذوات ادراك فقط فتها رتبة وذلك

ذوات تبليل ومع ذلك التراد حتى واما التي عقلت اضداد

الكمال فيها واعتقدت انها كمال وجدت الوصول الى ما ادركته

كمالا لاجل انه يعتقد بعد الموت ما رجت فتحجب وتبقى معذبة

بفقدان ما رجت الوصول اليه لا الى ابد طول الجسم عنها ايتها

النفوس الباطلة اي الجزم اذا ظهر لها انها

ادراكها المفارقة بكسب الجهول متعلقة بتحصيلها ظلالا من العلوم

بعد الموت ثم

ادم لها من هذا الكسب شوق الى الكمال لكن لم يكن الشوق كامناً فيها
لا يظهر ظهوراً معتداً به ما دامت متعلقة بالبدن لان العلا
يق البدنية تلهيها عن ذلك الشوق فاذا فارقت فظهر شوقها
اي ما شوق في نفسها
ظهوراً تاماً ولم يحصل سبب الكمال مع الآلة اي البدن وقوله
يوجب لها الالم العظيم بلا مقابلة ما سلبها عن اكتساب الكمال لتعلقه
تعلقها بالبدن واشتغالها بتحصيل ما كانت معتادة فيها
عن الاكتساب من اللذات الحسية فالوجه فهو الالم
النار الروحانية الموقدة التي تطلع او تستعلي على الافئدة
نفوس اهل
اي اوساط القلوب **فهولاء** النفوس الناطقة التي
لم يكتسب العلم والشوق والاشتياق الى الكمال اذا فارقت البدن

البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية الردية حصل لها النجاة
من العذاب والخلاص من الالام الحاصلة عن الشوق والهيئات
المنافية فكانت البلاهة ادنى الى الخلاص من فطانة بتراء
اي ناقصة لم توجب تحصيل الشوق وعدم الكمال اصل الحجة البله
واما اذا لم تكن خالية عن الهيئات البدنية فانها تكون مشتغلة بـ
تلك الهيئات متألمة بمضادة البدن به اكانت ممكنة من تحصيل
تلك المقتضيات فتبقى في كدورات الهيئات مقيدة بسلاسل
العلائق فهي في غصة وعذاب اليم لكنها ليس دائماً هذا هو المشهور
بين الجمهور وقال اهل التناسخ انما يبقى مجردة عن الابدان النفوس
الكاملة التي وجدت قوتها النظرية في الكمالات الممكنة لها

بالقوة فهي ارية كالصورة عن جميع العلائق الجسمانية و

كمن خلصت للعالم القدسي واما النفوس التي انا [illegible] فهي

التي تشتغل عن كمالاتها بالقوة فانها تنزه وهي في الابدان الاشباح

وينتقل بعد مفارقة الابدان الاولى الى ابدان اخرى تناسبها فيما هو كمالها على

علومها واخلاقها وهي ستبقى مجردة مطلقة عن التعلق بالابدان

ويسمى هذا الانتقال نسخا وقيل ربما نزلت من البدن الانساني

الى البدن الحيوانية انما تناسبه في الاوصاف كبدن الاسد للشجاع

والارنب للجبان ويسمى مسخا وقيل ربما نزلت الى الاجسام

النباتية ويسمى رسخا وقيل الى الجمادية كالمعادن والبسائط ويسمى فسخا وينال هي متعلقة ببعض الاجرام السموية لا

لاشكال فمن اراد الاستقصاء في الحكمة والوقوف على مذاهب

الحكماء فليرجع الى الكتاب المسمى بزبدة الاسرار وهو مظهر الانوار

اجمع على طالب الحق مطالعة كتب الشيخين ابي علي وشهاب الدين

المقتول فقد كشفا وفوق طور منها طور عظيم فعلة كالجرد

الامر وتوفيق الوصول اليه من الله الاكبر تمت الكتاب سنة ١٨٤

تم في الفراغ من تسويد هذه الحاشية بمساعدة قادر بعون الله

الملك الوهاب على يد اضعف العباد واحقر الطلاب

قليل العمل كثير العصيان محمود بن مصطفى بن

محمد نور الله عليه غفر الله له ولوالديه واحسن

اليهما واليه في فضل مع لانا واولانا

ملا محمود در سبع اسنه سالم لاشعن

في حال شكر تاريخ سنة ١٢٨

[illegible]

الطاف آن ذات مغفور بادا
اسرار ابد در و منظور بادا

با خلق عنان عزم تا بی سیلی
هر شهر همه ملک او مسخر بادا

آوازه بندگی و شاهی بجهت
مانند دوشت نجوم برابر بادا

چون نیست مرا تغیّر تا بکند
در لطف نظر به بینوایی بکند

حکایت چنین گویند [illegible] در زمان [illegible]

فاطمه زهرا [illegible] خورده [illegible] رسول الله [illegible] آمد و سلام [illegible]

خدایا حاجت من [illegible] قبول کن [illegible]

فلان کاسه [illegible] گفت [illegible]

کرد رسول [illegible] گفت [illegible]

فاطمه [illegible]

دران ساعت [illegible]

کرد و گفت [illegible]

گفت ای [illegible]

ازین عمل [illegible]

وزان خواندن [illegible]

نماز ازین [illegible]

[illegible]

وزکوة [illegible]

وگفت [illegible]

خشنود کردن [illegible]

[illegible]

گفت شیخ فضل الدین [illegible]

[illegible]

گفت فضل [illegible]

[illegible]

گفت [illegible] غرض [illegible]

[illegible]

گفت شیخ سعدی

[illegible]

[illegible]

وغاية الحكمة هو التشوق بالكمالات
[illegible] العاجلة والفوز بالسعادة

الفائدة الواحد في القابل الواحد لا يفعل الا فعلا
واحدا [illegible]

مطلب
[illegible]